الأمم المتحدة S/PV.8583

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٨٣

الثلاثاء، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد هيوسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيستويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة بلاندينو دي لوس سانتوس
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غرينبلات

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1922582 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من: الأرجنتين والأردن وإسرائيل وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي وأوغندا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبحرين والبرازيل وبنغلاديش وتركيا والجمهورية العربية السورية وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقطر وكرواتيا وكوبا ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب وملديف والمملكة العربية السعودية وناميبيا والنرويج واليابان.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو أيضا الأفراد التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والسيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس ممثل بعثة المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة دي كارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني عالقا في حالة شلل خطير يأجج التطرف ويفاقم التوترات في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وثمة خطر متزايد من اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية وفقدان الأمل في إمكانية تحقيق السلام من خلال المفاوضات.

وهذه النتيجة ليست حتمية. ونحن بحاجة إلى دعم تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز السلام وتمهيد الطريق أمام المفاوضات بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس. ولبلوغ ذلك الهدف، نحتاج إلى قيادة وإرادة سياسية وتصميم على إحراز تقدم ملموس على الرغم من الصعوبات. فيجب علينا أن نعمل معا من أجل الجمع بين الإسرائيليين والفلسطينيين على طاولة المفاوضات من أجل حل النزاع على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة.

فمن دون احتمالات مفاوضات مجدية على الأفق، ستستمر الحقائق في الميدان في تقويض إمكانية تحقيق حل الدولتين.

ففي حزيران/يونيه، قضت المحكمة المحلية في القدس بأنه يمكن تسجيل أربعة منازل في مستوطنة عيلي زاهاف بأثر رجعي بموجب القانون الإسرائيلي، على الرغم من أنها كانت مبنية على أراض فلسطينية خاصة. وهذا الحكم هو التنفيذ العملي الأول لما يسمى بمبدأ تنظيم الأسواق، الذي يمكن بموجبه تسجيل ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات. وعلاوة على ذلك ففي ٨ تموز/يوليه، وافقت لجنة التخطيط في محافظة القدس على إيداع خطة بإضافة ٤٨ وحدة سكنية في مستوطنة غيلو في القدس الشرقية. وأكرر التأكيد على أن المستوطنات تظل عقبة كبيرة أمام السلام وتشكل انتهاكا للقانون الدولي.

وكذلك استمرت عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية. فقد هدمت ست وستون بناية أو صودرت، في الغالب الأعم على أساس الافتقار إلى تصاريح بناء صادرة عن السلطات الإسرائيلية، وهي وثائق يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها. إن هذه الممارسة يجب أن تتوقف. وقد أدى هذا، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى تشريد ٩٠ فلسطينيا، بمن فيهم ٥٨ طفلا.

وفي ١١ حزيران/يونيه رفضت المحكمة العليا في إسرائيل الالتماس الذي قدمه الفلسطينيون المقيمون في حي وادي الحمص/صور باهر في القدس الشرقية، وأمهلتهم حتى ١٨ تموز/يوليه قبل هدم تسعة مبان، بحجة قربها من الجدار الفاصل. وقامت السلطات الإسرائيلية بهدم المباني في ٢٢ تموز/يوليه، مما أسفر عن تشريد ٢٤ فلسطينيا، بمن فيهم ١٤ طفلا. وصرح بالأمس السيد ماكغولدريك بصفته نائب منسق الأمم المتحدة الخاص للأنشطة الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بأن سياسة إسرائيل المتمثلة في تدمير الممتلكات الفلسطينية تتنافى مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وتسهم في مخاطر النقل القسري الذي يواجهه العديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، هُدمت ستة مبان مملوكة للفلسطينيين في مجتمع زعترة الكرشان المحلي في بيت لحم مما أسفر عن تشريد نحو ٤٦ شخصا. وفي ١٠ تموز/يوليه، طُردت أسرة فلسطينية من ممتلكاتها في حي سلوان في القدس الشرقية. وقد تم ذلك بعد أن حكمت المحكمة لصالح منظمة إسرائيلية حصلت على ملكية معظم الممتلكات.

وقد شهد الشهر الماضي مرة أخرى انخفاض حدة العنف في غزة، بينما استمرت الاحتجاجات عند السياج الحدودي. وقُتل أحد الفلسطينيين على يد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وأصيب ٧٣٦ آخرون بجراح، بمن فيهم ٢٣٤ طفلا و ٣٩ امرأة. وأُطلق أيضا عدد أقل من البالونات والطائرات الورقية المحرقة بواسطة حماس وغيرها من المقاتلين الفلسطينيين من غزة. وعلى الرغم من ذلك اندلع حوالي ١٣٠حريقا جراء استخدام ١٠٠ جهاز في إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وبالمثل، حدث انخفاض في عدد الصواريخ التي أطلقها المقاتلون تجاه إسرائيل منذ آخر تصعيد خطير في أيار/مايو فقد أطلق صاروخان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دون وقوع إصابات أو أضرار. إن إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون تجاه السكان المدنيين الإسرائيليين محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تكف حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني عن هذه الممارسة فورا.

وللأسف شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا استمرار العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، أطلقت الشرطة الإسرائيلية الرصاص على فتى فلسطيني عمره ٢١ سنة فأردته قتيلا، بزعم أنه أطلق ألعابا نارية تجاه القوات الإسرائيلية أثناء الاشتباكات التي وقعت في القدس الشرقية. واندلعت الاشتباكات في المنطقة لعدة أيام، أصيب خلالها ٨٨ فلسطينيا بجروح.

وفي ١٢ تموز/يوليه، أطلقت النيران على صبي فلسطيني يبلغ من العمر ٩ سنوات، وأصيب بجروح بليغة، أثناء اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية في قرية كفر قدوم في الضفة الغربية. وأدعو إسرائيل إلى أن تبدأ على الفور تحقيقا شاملا، وأكرر التأكيد على أن حياة الأطفال وحقوقهم يجب أن تسبق أي اعتبار آخر. فيجب حمايتهم من كافة أشكال العنف. وبالإضافة إلى ذلك، أصابت قوات الأمن الإسرائيلية ١٥٤ فلسطينيا بجروح، بمن فيهم ١٤ طفلا في الاشتباكات التي اندلعت في مختلف أنحاء الضفة الغربية. وفي ٦ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن مركبة يقودها فلسطيني صدمت في مجموعة من أفراد جيش

الدفاع الإسرائيلي بالقرب من مدخل قرية حزما شمال القدس، مما أدى إلى إصابة خمسة جنود بجروح.

واستمرت أيضا أعمال العنف المتصلة بالمستوطنين. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أصيب ستة فلسطينيين بجروح جراء ست هجمات من جانب إسرائيليين. وفي الوقت نفسه، أصيب إسرائيليان بجروح من حجارة ألقاها فلسطينيون. إني أدين جميع الهجمات على المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وأدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف. ويجب أن يُساءل جميع مرتكبي الجرائم عن أعمالهم.

واسمحوا لي بأن أنتقل إلى الحالة في غزة.

تواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع مصر في أعمال الوساطة والتخفيف من حدة التوترات. ولئن كانت جهودنا المشتركة توشك أن تؤتي ثمارها، فما زلت أشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية والاقتصادية والسياسية. فلا يزال النقص في الأدوية والمعدات والأفراد يعوق قدرة مقدمي الخدمات الصحية على الوفاء باحتياجات المرضى، بمن فيهم المصابون بجروح بليغة أثناء الاحتجاجات الأسبوعية، عند السياج الحدودي.

ومنذ الجولة الأخيرة من الوساطة التي تجري بقيادة الأمم المتحدة ومصر، جرى توسيع منطقة صيد الأسماك في غزة من ١٠ إلى ١٥ ميلا بحريا. وأعادت إسرائيل إلى قطاع غزة ٤٤ من قوارب الصيد التي كانت قد صادرتها، وخففت بعض الشروط المتعلقة بسفر رجال الأعمال المقيمين في غزة. إنني أرحب بهذه التطورات، وأحث على مواصلة وتوسيع نطاق هذه الإجراءات.

وتمشيا مع التفاهمات المتفق عليها، تعجل الأمم المتحدة بتنفيذ مجموعات أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٩ الصادرة عن لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، والتي تشمل أنشطة بدأت بالفعل من أجل تحسين الحالة في غزة. وفي هذا السياق، أسفرت جهود الأمم المتحدة حتى الآن، والمتعلقة بخلق فرص العمل عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عن إيجاد نحو ٩ ٠٠٠ فرصة عمل بما في ذلك حوالي ٣ ٠٠٠ فرصة عمل للنساء.

كما بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجا أصغر حجما، استهدف نحو ٢٥٠ من النساء الضعيفات في غزة. وأجري مؤخرا تقييم للبرنامج حتى الآن أسفر عن أن ٩١ في المائة من المستفيدات لم يحصلن على أي دخل قبل هذا البرنامج. وقال نحو ٨٣ في المائة من النساء أن تلك الفرص حسنت سبل معيشتهم؛ وذكر ما نسبته ٧١ في المائة أن التوترات المنزلية انخفضت بسبب توافر الإيرادات؛ وأفاد ما نسبته ٥٥ في المائة بأن الإيرادات المكتسبة أتاحت لهن المشاركة في صنع القرار على مستوى الأسر المعيشية.

ويجب الحفاظ على الهدوء الحالي من أجل بدء أنشطة طويلة الأجل تدريجيا، لدعم التنمية المستدامة في غزة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء التي أسهمت حتى الآن، وأحث الآخرين بقوة على دعم هذه الجهود الحيوية، ولا سيما في مجالات توفير فرص العمل والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والطاقة.

وبالرغم من ذلك، لا تزال المشاكل الجذرية السياسية قائمة في غزة. وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لضمان إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت حكومة وطنية شرعية وديمقراطية واحدة. فغزة جزء من الدولة الفلسطينية في المستقبل، ويجب أن تظل كذلك، في إطار الحل القائم على أساس الدولتين.

وفي حين أن المناقشات الرامية إلى حل الأزمة المالية في السلطة الفلسطينية لا تزال جارية، لم يتم التوصل إلى حل حتى الآن. وللشهر الخامس على التوالي، رفضت الحكومة الفلسطينية

استلام أي تحويلات جزئية للإيرادات الضريبية المستحقة لها من إسرائيل. وعلى الرغم من تدابير التقشف التي أعلنتها السلطة الفلسطينية ومجموعة عناصر الدعم التي التزمت بها قطر، لا تزال السلطة الفلسطينية واقعة تحت ضغط كبير، وقد تصل قريبا إلى نقطة الانهيار. ويُظهر الاقتصاد الفلسطيني بشكل متزايد، دلائل تشير إلى حدوث تدهور، مع انخفاض ملحوظ في القوة الشرائية، مما يسهم في انخفاض عام في الأنشطة الاقتصادية. وإنني أدعو كلا الجانبين إلى التعاون بطريقة بناءة بما يكفل الامتثال لبروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير مؤقتة لمعالجة الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، وأشجع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على العمل معا لإيجاد حلول من هذا القبيل. إن القرار الأخير الذي اتخذته جامعة الدول العربية بتقديم دعم يصل إلى ١٠٠ مليون دولار شهريا للسلطة الفلسطينية من شأنه أن يتيح مهلة جديرة بالترحيب إلى أن يتم التوصل إلى حل قابل للتطبيق. وإن مذكرات التفاهم الأخيرة بين حكومة السلطة الفلسطينية والأردن في مجالات الطاقة والصحة والنقل هي أيضا موضع ترحيب.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدنا دعما دوليا إضافيا من أجل التنمية الاقتصادية لفلسطين. وأشير إلى المؤتمر الثالث الرفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين، برئاسة مشتركة لليابان وفلسطين. وأشير أيضا إلى حلقة العمل الإقتصادية، السلام من أجل تحقيق الرخاء، التي عقدت في البحرين في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه، والتي حضرها مسؤولون حكوميون، وقادة الأعمال التجارية، وممثلو المنظمات الدولية والزعماء الدينيون، من بين آخرين.

ويكتسي الدعم الإنساني والإقتصادي المقدم إلى السكان الفلسطينيين أهمية بالغة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات مجدية. وهذه التدابير ينبغي أن يعقبها اتفاق سلام شامل يعالج جميع مسائل الوضع النهائي.

وفي الختام، أود التشديد على خطورة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، والحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لعكس المسار السلبي. إن الظروف قلما ستكون مثالية للنهوض بالسلام، ولكن دعونا نبذل قصارى جهدنا باقتناع وأمل وإبداع لدعم تهيئة تلك الظروف. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في جهودهم الرامية إلى إنهاء النزاع وتحقيق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة بيرو على عقد الجلسة المهمة اليوم وعلى قيادتكم القديرة في إدارة دفة مجلس الأمن وجدول أعماله. كما نشكر وكيلة الأمين العام روزماري دي كارلو على إحاطتها الإعلامية عن الحالة، وهي إحاطة تزداد سوءا للأسف كل يوم جراء تأخير ضمان إقامة العدالة، وعرقلة أي سانحة تلوح في الأفق السياسي من أجل حل سلمي.

لقد جئنا إلى هذه القاعة مرة تلوى أخرى، مناشدين مجلس الأمن ومهيبين به ومتوسلين إليه أن يعمل على تخفيف المعاناة الإنسانية، وإنقاذ آفاق السلام، والإسهام في جعل ذلك السلام حقيقة ملموسة. وما زلنا مقتنعين بأن هذا العمل، تماشيا مع القانون الدولي وقرارات المجلس ومسؤوليته عن إحلال السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد لرفع هذا الظلم الجسيم.

إن احترام القانون وحقوق الإنسان وإقامة العدل السبيل الوحيد للمضي قدما. أما الذين يقولون لنا خلاف ذلك فإنهم يريدون لنا أن نبقى في حالة من المعاناة وانعدام الأمن للجميع

– الفلسطينيون والإسرائيليون والمنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أضيف بأن جميع الدول الاستعمارية والدولة التي تمارس الاحتلال على مر التاريخ قد حاولت مرارا وتكرارا الاستعاضة عن الحرية بتحسين الظروف المعيشية للشعوب ولم تنجح في حالة واحدة. ولن تنجح في حالة الشعب الفلسطيني، لأننا لن نكون أبدا استثناء للقاعدة. وعلى الرغم من أن جميع الذين يأتون من داخل مجلس الأمن أو من خارجه يحاولون إقناعنا بأن ما نقوم به غير مجدٍ، قائلين إن لديهم صيغة سحرية. نعلم بأن صيغتهم قد جُرِبَتْ عبر التاريخ، ولكنها لم تنجح قط. ولن تنجح هذه المرة أيضا.

بعد أكثر من ٥٢ عاما من احتلال إسرائيل غير المشروع لأرضنا، وإنكارها الصارخ والعنيف لحقوق شعبنا، والمحاولات المستمرة التي تقوم بها لتجريد شعبنا من ملكيته وتشريده، فقد حان الوقت لتصويب الوضع بطريقة عادلة ودائمة. وهذه حالة صارخة من الاحتلال الأجنبي الاستعماري العدواني، يشهد عليها أي تدبير قانوني، ومجلس الأمن، والجمعية العامة، ومحكمة العدل الدولية، وعدد لا يحصى من المنظمات الإقليمية والعالمية والأوساط الأكاديمية، والمجتمع الدولي برمته تقريبا. لا بد من إنهاء حالة الاحتلال هذه.

إن عدم المساءلة، بما في ذلك عن أخطر الانتهاكات، يجعل هذا الاحتلال الأجنبي يتحول بسرعة إلى ضرب من ضروب الفصل العنصري، مما يجر العار على جميع الذين تعهدوا بعدم السماح أبدا بتكرار هذه الإهانة للبشر. وعلاوة على ذلك، وكما لاحظ كثيرون منذ وقت طويل فيما يتعلق بقضية فلسطين، فإن عدم الالتزام بالقانون المتعلق بهذه المسألة قد قوض النظام الدولي القائم على القواعد، وكشف عيوبه واعتماده التام على الإرادة السياسية من أجل التأثير، والسماح له بممارسة ذلك الاستغلال الخبيث.

ولا يمكن أبدا تطبيع هذا الوضع. إن الالتزامات القانونية والسياسية والأخلاقية التي تقع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره واضحة، وكذلك المبادئ والقيم الأساسية جدا للسلم والأمن في عالمنا. ومع ذلك، كما سمعنا من ممثلي إسرائيل، وفي الآونة الأخيرة من أقوى مؤيديها في المجلس، هناك من يهزأ بتلك المبادئ والقيم بوصفها أشياء عفى عليها الزمن، أو مجرد شعارات ويرفضون بشكل صارخ الحقوق الفلسطينية. وفي حساباتهم، لا يهم القانون والأخلاق؛ بل فقط القوة الغاشمة والشعور الواهم بالتفوق. وفي تمهيد الطريق لمستقبل خال من القيم والمبادئ، فإنهم لا يكشفون فقط ادعاءاتهم الفارغة من أي معنى بأنهم يسعون إلى مستقبل سلمي وآمن وأفضل للجميع، بل يسيئون إلى البشرية بوضع سوابق خطيرة ذات آثار بعيدة المدى.

إن كل ما سبق ذكره آنفا قد تكرس بشكل صارخ في مشاهد الدمار والظلم التي شهدتها فلسطين المحتلة أمس في حي صور باهر في منطقة وادي الحُمص في القدس، حيث أصدرت إسرائيل أوامر عسكرية بهدم ١٠ مبانٍ سكنية تضم ما لا يقل عن ٧٠ شقة وتؤثر على مئات الأسر. وبدلا من أن تقوم إسرائيل بهدم الجدار غير القانوني، فإنها تستخدم الآن الجدار ذريعة لهدم منازل الفلسطينيين.

ويمكنني أن أقدم لأعضاء المجلس بعض الصور التي تجسد حقيقة الأمس؛ إنها تظهر بعض المنازل التي دُمرت وهدُمت. وأمام هذه المنازل، نرى أصحابها يشاهدون عملية الهدم التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، والتي تظهر تجاهلا تاما لمعاناة الأطفال الذين يرون أثاث منازلهم يُلقى به في الخارج وهم يشاهدون منازل أسرهم تُدَّمر وتُهدْم. وتشكل هذه الخطط والأعمال المتعمدة والمنهجية بطبيعتها، انتهاكات جسيمة لقرارات الأمم المتحدة والميثاق الذي يحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وتشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة، وازدراء لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ٢٠٠٤، وجرائم الحرب عملا بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

مع ذلك، فإن إسرائيل، بدأت بالأمس بهدم المنازل في صور باهر، كما ذكرت لكم. وفي الساعات الأولى من صباح اليوم دخلت وحدة كبيرة من الجنود الإسرائيليين منازل الأسر المقيمة هناك وأجبرتهم على المغادرة قبل الشروع في تدمير المنازل باستخدام الجرافات العسكرية وكميات هائلة من الديناميت، متجاهلة التزاماتها القانونية ونداءات الأمم المتحدة، والدول، والمنظمات الفلسطينية والإسرائيلية والدولية لحقوق الإنسان. وكما عرضت للتو على أعضاء المجلس، كانت المشاهد صادمة ومفجعة.

إن الأسر التي شُردت وجُردت من ممتلكاتها وأمتعتها الحياتية أمس تضم ١٧ شخصا، من بينهم ١١ طفلا. وهناك تسعة لاجئين فلسطينيين أصيبوا بصدمات جراء تشريد آخر. ومع استمرار التدمير، يخشى ٣٥٠ فلسطينيا آخر من الخسارة نفسها، بالإضافة إلى آلاف الفلسطينيين الآخرين، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة، الذين يتعرضون لخطر أوامر الهدم المعلقة من جانب إسرائيل.

بالنسبة لهذه الأسر، فإن الكرب هائل والحالة كارثية. ولم يخسروا منازلهم بفعل من الطبيعة مثل تلك التي نشهدها للأسف في جميع أنحاء العالم؛ بل خسروها بقرار متعمد من الحكومة الإسرائيلية وما يسمى بمحكمة العدل العليا، التي اكتسبت حقوقا وامتيازات لا يحق لشعب إسرائيل التمتع بها لتجريد شعب آخر من حقوقه المشروعة وأراضيه وممتلكاته. وهذا عمل صارخ من أعمال التطهير العرقي والنقل القسري؛ ويضارع جرائم الحرب، وتجب إدانته والمحاكمة عليه بالكامل.

إن إسرائيل ليست لديها أي سيادة على منطقة صور باهر/وادي الحمص، كذلك فإنها ليست صاحبة السيادة على أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. إن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لا تملك أيا من الحقوق التي منحتها لنفسها للاضطلاع للقيام بهذا الاستعمار في أرضنا. ويجب مساءلة الحكومة الإسرائيلية ومسؤوليها وأفرادها العسكريين عن هذه الجرائم، ولا بد من أن يكون الجبر والتعويض أمرا ملزما للدولة القائمة بالاحتلال. ولن تدخر دولة فلسطين أي جهد في ذلك، وستواصل استكشاف كُل السبل لوضع حد للإفلات من العقاب وضمان العدالة للضحايا، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

ونحن نعلم ذلك جراء أكثر من خمسة عقود من سياسات الاحتلال الإسرائيلي. وقد تتباين الذريعة ولكن الهدف هو دائما نفسه: الاستيلاء على الأراضي بصورة غير قانونية. وقد يعلنوا أنها مناطق عسكرية مغلقة ومناطق خضراء ومواقع أثرية جديدة وطريق أو نفق جديد، ولكنهم يعنون دائما مصادرة الأراضي. ويجري تسخير الدين والتاريخ والأمن خدمةً لذلك المشروع الاستعماري على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ومصالح الشعب الإسرائيلي.

لذلك، عندما أعلنت إسرائيل حفر نفق آخر في القدس الشرقية المحتلة، فقد كانت نواياها الحقيقية واضحة. وكان افتتاحها مؤخرا لما يسمى طريق الحجاج، بدعم من سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل ومسؤولين أمريكيين آخرين، عملا غير قانوني آخر في محاولة لتأكيد السيادة حيث لا توجد، ولتغيير طابع تلك المدينة المقدسة ووضعها في انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة، مما يدل مرة أخرى على النوايا التوسعية المتطرفة للاحتلال.

أهذه هي الحياة الأفضل التي يتكلم عنها بعض مسؤولي إدارة الولايات المتحدة الذين يدعون السعي إلى تحقيق السلام؟ ونتساءل، أهذا هو المستقبل الذي تم الترويج له في ما يسمى بحلقة العمل الفاشلة ”السلام من أجل تحقيق الازدهار“ التي عقدت في الشهر الماضي، ورفضت حتى الاعتراف ولو في الحد الأدنى بالأسباب الجذرية للنزاع، وبواقع نصف قرن من الاحتلال وبالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني؟

وعندما يعيش الناس في سلام، حتى في ظل ظروف القمع المستمر، وعندما يعملون بجد، ويعيلون أنفسهم ويبنون بيوتا لأنفسهم على أرضهم ليروا هدم تلك المنازل بذرائع زائفة وغير قانونية، كيف يمكن لذلك أن يسهم في تحسين الحياة والإحساس بالكرامة والاستقرار؟ كيف يمكن لهذا الحرمان، على النحو الذي مورس على مئات الآلاف من الفلسطينيين من قبلهم، أن يعزز أي اعتقاد بأن تعزيز السلام والتعايش السلمي أمرٌ ممكنٌ؟ لا يمكنه ذلك. ولا يمكن لأي قدر من المراوغة أو الدعاية – أو القصص المروية داخل هذه القاعة أو خارجها – أن يخفي حقيقة أن تلك الإجراءات التي يجري اتخاذها في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني هي بمثابة عقاب جماعي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الشعب الفلسطيني منزوعة ملكيته لأراضيه ومحرومٌ ومشردٌ ومعزولٌ، فإنه باقٍ. وقد صمد وسيستمر في الصمود. ولن يخنع أو يستسلم. ولا يوجد أي شخص على كوكب الأرض يقبل التخلي عن الحق في الحرية والكرامة الإنسانية، وأقول ذلك بحضور ممثلين عن الأمم التي قاتلت ببسالة من أجل تحرير نفسها من الاحتلال. وأولئك الأعضاء الذين عاشوا تحت السيطرة الاستعمارية وقاتلوا ضد الاستعمار لنيل حريتهم لن يفكروا ولو لوهلة استبدال حريتهم مقابل المال أو حياة أفضل. لقد كانت الحرية دائما أهم شيء بالنسبة لهم ونحن مثلهم تماما. فالحرية هي الأمر الأهم بالنسبة لنا.

وتسبب استمرار تلك الأعمال الإجرامية واللاإنسانية، شأنها في ذلك شأن جميع الجرائم المرتكبة قبلها على مدى أكثر من ٧٠ عاما من الظلم، في بالغ الاستياء والغضب والألم في صفوف شعبنا، في حين أن صمت المجتمع الدولي وتقاعسه لم يعملا سوى على تفاقم الأذى واليأس والشعور بالخذلان. ولا بد من إنهاء استعمار إسرائيل لأرضنا وضمها، وخنقها لغزة، وعنفها وإرهابها وتحريضها ضد شعبنا، وقتلها أطفالنا، وسجنها أبناء شعبنا، واعتداءاتها على أماكننا المقدسة، وسرقتها مواردنا الطبيعية والمالية وتدمير مستقبلنا.

إن التوافق في الآراء على الصعيد العالمي بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ونفس الحريات المنشودة في جميع أنحاء العالم، وبشأن مبادئ الحل العادل ومعاييره، لا يزال قويا، ونشكر الأعضاء ونحييهم على تمسكهم بحزم بموقفهم الجماعي المتخذ بالإجماع على الرغم من كل الجهود التي يبذلها البعض في محاولة لإقناعهم بخلاف ذلك على أساس أفكار كبيرة لم يتم تشاطرها معهم.

ويتم إعادة تأكيد هذه المبادئ والمعايير والالتزام بتحقيقها في هذه القاعة كل شهر. وقد أكدت مجددا ذلك التوافق في الآراء م مؤتمرات القمة التي عقدتها مؤخرا جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي، فضلا عن الاجتماعات الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وهو لا يزال في صميم الموقف الدولي. وفي كل مرحلة، تُطلق الدعوات للعمل من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧ وفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وتتسم بنفس القدر من الاتساق الدعواتُ إلى اتخاذ إجراءات لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ وتحقيق استقلال دولة فلسطين وسيادتها، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود آمنة ومعترف بها؛ والتوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د) الصادر في عام ١٩٤٨. ويلا يزال هناك توافق في الآراء على أن هذا الحل هو الضامن لتحقيق السلام والأمن العادلين والدائمين والشاملين بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبين العرب وإسرائيل.

ونحن ممتنون على تلك المواقف المبدئية والتضامن المعرب عنه مع قضيتنا العادلة وشعبنا، بمن فيه اللاجئون الفلسطينيون من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. غير أن الالتزام بالمبادئ والمساعدة الإنسانية لا يمكنهما لوحدهما معالجة هذه الحالة المزرية وجعل تحقيق السلام ممكنا.

فلا بد من اتّخاذ إجراءات دولية تتماشى مع الواجبات القانونية والسياسية والأخلاقية تجاه قضية فلسطين. ولا بد من أن تكون هناك مساءلة. ويجب أن تُستخدم بدون تردد جميع الأدوات المتاحة سياسيا وقانونيا، بما في ذلك الملاحقة القضائية في المحاكم وفرض الجزاءات.

ويجب على مجلس الأمن تحمُّل مسؤولياته واتخاذ إجراء فوري، تماشيا مع قراراته لإنهاء جرائم الاحتلال، وتجنب استمرار تدهور الحالة، وحماية المدنيين الأبرياء، وإنقاذ فرص التوصل إلى السلام العادل. ولا بد أن تتحمل إسرائيل عواقب انتهاكاتها وتجاهلها لإرادة المجتمع الدولي.

ويجب على الدول أن تتخذ إجراءات، منفردة ومجتمعة، من أجل الالتزام بالقرارات ذات الصلة قولا وفعلا، والوفاء بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك الالتزام بعدم الاعتراف بالحالة غير القانونية الحالية أو تقديم المعونة أو المساعدة لها، والالتزام بضمان المساءلة. ويجب أن يشمل ذلك اتخاذ إجراءات تتعلق بالدعوة إلى التمييز بشأن القدس في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٧٨ (١٩٨٠).

ولا يمكن إحداث تغيير وإنقاذ فرص السلام إلا باتخاذ هذه الإجراءات وممارسة الضغط. إن الاستمرار في استرضاء وتدليل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لن يؤدي إلا إلى المزيد من الإفلات من العقاب نفسه وأسوأ منه. ولدى قيامنا بذلك، لن نعرض للخطر أنفسنا فحسب، ولكن أيضا الشعب الإسرائيلي والمنطقة قاطبة، التي ستظل محرومة من العدالة والسلام والأمن والتنمية التي يكافح من أجلها ويتوق إليها العديدون لفترة طويلة. لا تدعوا جيلا آخر يعاني من ذلك الظلم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في عام ١٩٧٩ قبل أربعين سنة، شهد العالم حدثين تاريخيين. أحدهما مهد السبيل لمستقبل يتسم بالسلام والنظام في منطقتنا والآخر عزز قوى الفوضى العارمة والكاملة. ففي ٢٦ آذار/مارس من ذلك العام، تصافح رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بغين والرئيس المصري أنور السادات ورئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر في حديقة البيت الأبيض مُعلنين بداية سلام دائم بين عدويين لدودين سابقين.

وبينما بدأ جزء من منطقتنا يرى بارقة أمل، كان الجزء الآخر يتخبط في الظلام. وفي ١١ شباط/فبراير، قبل التوقيع على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية والدولة إسرائيل بخمسة أسابيع تحديدا، استولى مؤسسو النظام الإيراني الحالي على الحكومة، مختطفين مستقبل إيران ومستغلين تطلعات الشعب الإيراني الصادقة إلى الحرية. وفي غضون أسبوعين فقط عن بعضهما البعض، وقع حدثان تاريخيان متعارضان تماما في الشرق الأوسط – أول اتفاق للسلام بين إسرائيل ودولة عربية وصعود النظام العنيف والقمعي الذي أرسى الأساس للتهديدات الرئيسية التي تواجه الشرق الأوسط اليوم.

وفي عام ٢٠١٩، لا يزال السلام قائما بين إسرائيل ومصر. وهناك أيضا سلام بين إسرائيل والأردن. وقد كان هذان الاتفاقان اللذين استمرا لعقود عاملين حاسمين من عوامل النظام في منطقة ابتُليت بالإرهاب والتطرف وإيديولوجية الكراهية.

لكن الثورة لم تنحسر أيضا. والواقع أن قوى الفوضى ازدادت نموا مُتجاوزة الحدود الإيرانية بشكل كبير. إن النظام

الإيراني يهدد المنطقة وخارجها، بنشر أيديولوجيته في العراق وسورية ولبنان واليمن، بل في القارة الأفريقية. ويقوم بتمويل الإرهاب مُعرقلا في الوقت نفسه حرية الملاحة في أحد أهم خطوط النقل البحري في العالم. ويقدم الدعم لوكلائه لارتكاب جرائم خبيثة في جميع أنحاء العالم ولا يزال يسعى إلى بناء القدرات في مجال الأسلحة النووية بغية تحقيق الهدف الواضح المتمثل في تدمير إسرائيل.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تبقى صامتة عندما تدمر قوى الفوضى المبادئ التي تدافع عنها. واليوم، من واجبنا حماية قوى النظام بالتصدي لقوى الفوضى – الإرهاب والتطرف وأيديولوجية الكراهية ونظام جمهورية إيران الإسلامية.

وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧، ألقى نيلسون مانديلا خطابا بشأن تحقيق نظام عالمي جديد. ولاحظ أنه ”في النظام العالمي الجديد، ما من بلد أو منطقة أو قارة يمكن أن تعمل بعد الآن بمعزل عن بقية العالم“ ”التجديد والنهضة: نحو نظام عالم جديد“، محاضرة ألقيت في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية، المملكة المتحدة). وكلمات مانديلا تشجع على التعاون والشراكة من أجل نظام عالمي جديد ومزدهر، ولكنها أيضا توجه إنذارا إلى تلك البلدان والقوى التي تسعى إلى العمل بمعزل عن بقية العالم وضد مصالحها العليا.

وقد أصبح من الواضح أن النظام العالمي المترابط يحظى بالدعم والحماية عندما تتضافر البلدان لمواجهة الجهات المارقة وشركائها الأشرار. فتلك الأنظمة تسعى إلى السيطرة على مناطق العالم عن طريق أيديولوجية متطرفة. وتعاقب بل تقتل من تعتقد أنهم يقفون في طريقها. وهذه الأنظمة تستخدم العنف والإرهاب لتحقيق أهدافها. وهذه الأنظمة المارقة تشبه النظام في جمهورية إيران الإسلامية.

إن عام ١٩٧٩، الذي شهد سلاما تاريخيا عانى أيضا من ظهور جمهورية إيران الإسلامية. لقد أذهلت الثورة الإيرانية العالم. فعندما تولى السلطة آية الله خامنئي، لم يتردد في تحويل أيديولوجيته المتطرفة إلى سياسات عامة. وعندما أنشأ خامنئي فيلق القدس في عام ١٩٨٠، لتحقيق الهدف الواضح المتمثل في تصدير الثورة إلى الخارج، قال في إعلانه ”يجب علينا أن نسقط هذه الحكومات الجائرة والغادرة“.

وما علينا إلا أن نستمع إلى قادة المؤسسة السياسية والعسكرية الإيرانية ذاتهم. فقادة النظام اليوم يحتفلون بتدخلهم الدولي علنا ويفتخرون بنفوذهم وقوتهم الإقليميين في العراق وسورية ولبنان واليمن وغزة. ويسمون أنفسهم وشركائهم ووكلائهم وعملائهم الرئيسيين ”محور المقاومة“. ويشمل المحور إيران؛ ووكيلها حزب الله في لبنان؛ وشريكها بشار الأسد ومجرميه في سورية. وهدفه هو تصدير الثورة الإيرانية، مستهدفا على نحو عنيف الغرب وكل من يعارضون جهوده لنشر الثورة في جميع أنحاء المنطقة.

وقد تسببت قوة الفوضى الإيرانية في حالة احتشار في لبنان – إذ وقع قبل ١٣ عاما الحادث الذي تسبب في اندلاع حرب لبنان الثانية في تموز/يوليه ٢٠٠٦ عندما شن حزب الله هجوما مدبرا بصورة جيدة بهدف التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية ذات السيادة، مما أسفر عن مقتل ثمانية جنود إسرائيليين واختطاف اثنين آخرين.

وبعد ذلك بشهر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي أنشأ بين الخط الأزرق ونهر الليطاني ”منطقة خالية من أي أفراد مسلحين ومعدات وأسلحة بخلاف الأفراد والمعدات والأسلحة التابعين لحكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان“ (الفقرة ٨). ودعا أيضا إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي يطلب ”نزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية“ (الفقرة ٣).

لكن حزب الله، مستمدا الإلهام والتمويل والأسلحة من إيران، قام بتعزيز وجوده في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة

المؤقتة في لبنان. وعلى الرغم من مضي ١٣ عاما، فإن مجلس الأمن لم يتلق بعد صورة دقيقة عن خطورة الحالة في جنوب لبنان. ومن المؤسف أن البعض قد اختار أن يغض الطرف عن الحقيقة في الميدان.

فقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يجب أن تكون مجهزة على نحو كامل لتنفيذ ولايتها والإسهام في تحقيق الاستقرار في المنطقة. ويجب أن تبلغ المجلس بجميع القيود المفروضة على التنقل إلى أقصى حد ممكن، مع تقديم التفاصيل عن مكان فرض القيود والمسؤولين عن ذلك وأسبابه، لأنه بمرور كل يوم على تعزيز حزب الله لوجوده هناك، يصبح من الصعب التمييز بين بيروت وطهران.

والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يدعو إلى ”منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى لبنان عدا ما تأذن به حكومته“ (الفقرة ٨). لكن يبدو أن الدعوة إلى الحظر تم تجاهلها بصورة كاملة.

فالنظام الإيراني ينقل الأسلحة بطرق مختلفة ويمكن أن يرى أعضاء المجلس ذلك هناك. ويستغل فيلق القدس المطارات المدنية في دمشق وبيروت – المطارات المدنية – والبنى التحتية البرية المدنية على الحدود السورية – اللبنانية لتهريب الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج والقدرات الأخرى. ولكنني اليوم أعرض أدلة جديدة. في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، خلصت إسرائيل إلى أن إيران وفيلق القدس شرعا في تطوير استغلال القنوات المدنية البحرية ومرفأ بيروت تحديدا. ولنفس الغرض، فإن ميناء مدنيا – مرفأ بيروت – صار حاليا ميناء حزب الله.

وبقيادة فيلق القدس، يتم تهريب المواد ذات الاستخدام المزدوج إلى لبنان لتطوير قدرات حزب الله في مجال الصواريخ والقذائف وبرنامج التحويل لديه. وتحت ستار كيانات سورية، مثل المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية، تمكنت إيران وحزب الله من شراء المعدات ذات الاستخدام المزدوج من شركات مدنية، وفي نفس الوقت إخفاء الطابع الحقيقي لهذه المشتريات، التي كانت معادية لإسرائيل ومواطنيها.

ومن خلال هذا الأسلوب، فإن إيران قادرة على نقل المعدات ذات الاستخدام المزدوج من مرفأ بيروت بإذن من السلطات ودون الكشف عن الهوية الحقيقية والنوايا فيما يتصل بتلك المعدات. على كل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة أن تسأل نفسها الأسئلة التالية. أهي متأكدة بشكل قاطع من أن شركاتها ليست هي الشركات التي تبيع المعدات ذات الاستخدام المزدوج إلى حزب الله؟ أهي متأكدة من أن مواطنيها يعرفون الاستعمال النهائي لتلك الأصناف ذات الاستخدام المزدوج؟

تتجاوز أهداف النظام الإيراني لتصدير الثورة ما هو أبعد بكثير من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. في الشهر الماضي، تابعت إيران عملية تطوير خطيرة لبرنامجها النووي العدائي، في أعقاب إعلان الرئيس روحاني عن تخصيب اليورانيوم ”بأي كمية نريدها“. قام النظام حتى الآن بتخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٥,٤ في المائة، وهو ما يتجاوز الحدود المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن الواضح أن إيران ستواصل السعي لامتلاك سلاح نووي، ما يهدد نصف الكرة الغربي بأكمله.

ولذلك، فإنني أسأل إلى البلدان التي لا تزال تدعم خطة العمل الشاملة المشتركة عما هي فاعلة إزاء التهديد النووي الإيراني. أتنوي تجاهله؟ ماذا سيفعل مجلس الأمن إزاء التهديد النووي الإيراني؟ نحن ببساطة لا نملك ترف منح النظام الإيراني فرصة تطبيق مبدأ تفسير الشك لصالح المعني بالأمر الآن ليس وقت التفاؤل ولكنه وقت الواقعية. إنه وقت العثور على الشركاء الذين يشاطروننا هدفنا المتمثل في مواجهة قوى الفوضى تلك.

بعد سنوات من الحرب، لإنه لأمر مهم أن تجد إسرائيل وجيرانها العرب شيئا يتفقون بشأنه. ربما ينبغي للمجلس أن ينصت لنا إن اتفقنا على شيء بعد تلك السنوات العديدة. أهدافنا المشتركة جمعت بيننا. وفي مواجهة التهديد الذي يشكله

النظام الإيراني، كل منا ملتزم باستعادة النظام في المنطقة. ومن المهم للغاية في الكفاح ضد الأطماع التوسعية الإيرانية أن تنظر كل الأطراف إلى الصورة الأشمل. وفي مواجهة تهديدات وجودية، لا يمكن أن تحقق إسرائيل والعالم العربي والمجتمع الدولي إلا المكاسب من العمل معا. ومن خلال التصدي لقوى الفوضى والإرهاب والتطرف والطموحات النووية العدائية، يمكننا تمهيد الطريق لتحقيق السلام الإقليمي.

عندما اجتمعنا هنا قبل ثلاثة أشهر، طرحت إطارا من أربع ركائز للماضي والمستقبل (انظر S/PV.8517). ومن بين هذه الركائز التعاون الإقليمي. وكما حدث في عام ١٩٧٩، عندما وقفت إسرائيل ومصر معا من أجل السلام على الرغم من الاضطرابات التي تعضف بالطرف الآخر من منطقتنا، علينا اليوم أن نتكاتف مرة أخرى لمواجهة الخطر الذي يهدد السلام. تعود كل تلك القوى التي تهدد هذا إلى نظام جمهورية إيران الإسلامية. لقد تعلمنا من التاريخ أنه عندما يخفق المجتمع الدولي في الارتقاء إلى مستوى الحدث، فإن الثمن الذي يدفع لا يطاق. وعندما يتعلق الأمر بالنظام الإيراني، فالآن ليس وقت الاسترضاء؛ الآن وقت العمل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد غرينبلات (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أعود إلى مجلس الأمن اليوم. وأود أن أطلع أعضاء المجلس على جهود السلام التي تبذلها إدارة الرئيس ترامب.

إنني أعلم أن هذه المؤسسة قد أظهرت اهتماما عميقا بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأعلم أيضا أن العديد من الحاضرين يشعرون بالإحباط لأننا لم نتشاطر معهم بعد تفاصيل الرؤية التي قمنا ببلورتها. نحن نفهم ذلك. ونأمل في أن يتبدد هذا الإحباط عندما يأتي الوقت المناسب، وأن يتبدد ما نشعر به جميعا من إحباط إزاء عدم إحراز أي تقدم نحو تسوية الصراع، وكذلك عدم تحقيق تقدم في تحسين حياة الناس والتحديات الأمنية التي تعاني منها إسرائيل وجزء كبير من المنطقة. ويحدونا الأمل في أن يحل محل هذا الإحباط فهم متبادل لأن رؤيتنا تتيح فرصة فريدة لمساعدة الطرفين والبلدان المجاورة على تحقيق ما كان بعيد المنال لأمد طويل – اتفاق سلام شامل.

نحن نعلم أن الفلسطينيين قد شهدوا البعض يقطع الوعود دون الوفاء بها، ولكن الرئيس ترامب وإدارته لديهم الرغبة في جعل حياة جميع المعنيين أفضل. وهذا يعني الفلسطينيين في غزة والقدس وما يسميه كثيرون بالضفة الغربية؛ وهذا يعني الإسرائيليين في تل أبيب والقدس وما يسميه كثيرون بيهودا والسامرة.

وأود أن أعرب عن امتناني لمملكة البحرين على تكرمها بالمشاركة معنا في استضافة حلقة عمل السلام لتحقيق الازدهار الناجحة جدا في الشهر الماضي. في المنامة، اجتمع أكثر من ٣٠٠ من قادة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإظهار التزام المجتمع الدولي بتحسين حياة الفلسطينيين. واتفق القادة الحكوميون وكبار المسؤولين التنفيذيين والاقتصاديين في حلقة العمل على أن الرؤية الاقتصادية مفصلة وطموحة، ولكنها قابلة للتحقيق وتنطوي على إمكانية إحداث تحول مع تهيئة البيئة المناسبة من خلال اتفاق سلام متفق عليه وهياكل الحكم السليم.

تتضمن رؤيتنا الاقتصادية التي تم تنزيلها من شبكة الإنترنت أكثر من مليون مرة شرحا مفصلا لحافظة مشاريع وبرامج لبناء القدرات يمكن أن تطلق العنان لنمو القطاع الخاص بشكل مثير للإعجاب ومستدام للفلسطينيين والأردنيين والمصريين واللبنانيين. لقد كنا واضحين وصادقين حول حقيقة أن هذه الرؤية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان هناك حل للصراع السياسي بين الطرفين. ليس هذا سلاما اقتصاديا. لن

يتحقق الازدهار الاقتصادي دون التوصل إلى حل سياسي، ولكن لن ينجح أي حل سياسي دون خطة اقتصادية معدة بشكل جيد. لم يقرر الرئيس ترامب بعد متى سنعلن الشق السياسي من الخطة، ونأمل أن يتخذ ذلك القرار قريبا. وريثما يتحقق ذلك، أود أن أطلب مساعدة الحاضرين على تهيئة الظروف التي يمكننا جميعا إجراء حوار جاد في سياقها.

ومن بين العقبات الكثيرة التي نواجهها صخب الخطاب الممل المستمر الذي يهدف إلى الحيلولة دون إحراز تقدم وتجنب المفاوضات المباشرة. لقد حان الوقت لترك هذا الخطاب. السلام سيتطلب الصدق والاستعداد للنظر في أفكار جديدة، فضلا عن الحلول التوفيقية الصعبة والشجاعة. هذا هو الوقت لنتكلم مع بعضنا البعض بصراحة، دون شعارات عقيمة ونقاط مناقشة.

اسمحوا لي أن أكون أكثر تحديدا نسبيا هنا. لن ينتهي النزاع على أساس توافق آراء دولي بشأن من المحق ومن المخطئ وبشأن من يتعين عليه أن يتخلى عن (س) ومن يتعين عليه أن يتخلى عن (ص). ربما ينجح توافق الآراء الدولي من وقت لآخر، عندما يتسنى حقا التوصل إلى هذا التوافق. في حالة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، لم يتحقق توافق دولي في الآراء. إن أولئك الذين يواصلون الدعوة إلى توافق دولي في الآراء بشأن الصراع لا يفعلون شيئا لتشجيع الطرفين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وتقديم ما يلزم من تنازلات صعبة من أجل السلام. في الواقع، إنهم يقومون بالعكس من خلال السماح للناس بالاختباء وراء كلمات لا تعني شيئا. توافق الآراء الدولي في كثير من الأحيان ليس سوى قناع للتقاعس عن العمل.

دعونا لا ننسى اليوم الذي لم تستطع فيه الأمم المتحدة إيجاد سبيل لبناء توافق دولي في الآراء وراء حقيقة أن حماس منظمة إرهابية تشن بلا هوادة الهجمات على الإسرائيليين باستخدام البالونات الحارقة والقذائف والأنفاق لشن هجمات ووسائل أخرى، وفي بعض الأحيان بينما تختبئ في الأحياء السكنية المكتظة بالأسر الفلسطينية. وتحتجز حماس بوحشية الجنديين الإسرائيليين هادار غولدن وأورون شاؤول لأغراض المساومة. وسجنت حماس المدنيين الإسرائيليين أفراهام مينغستو وهشام السيد. حماس منظمة إرهابية وحشية لا تتسبب إلا في البؤس والمعاناة للفلسطينيين والإسرائيليين. إنها منظمة تواصل التعهد بتدمير إسرائيل.

هذا الفشل عار كبير. إن كنا لا نستطيع حتى التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن حماس، أحقا سينهي توافق دولي في الآراء النزاع؟ وكيف لا يمكننا التوصل إلى توافق دولي في الآراء على أن مكافأة السلطة الفلسطينية للإرهاب وقتل الإسرائيليين باستخدام الأموال العامة، وبعضها تبرعت به بلدان ممثلة في هذه القاعة بالذات، أمر بغيض ويجب وقفه؟

إن الإجماع الدولي ليس قانونا دوليا. فلنتوقف عن خداع أنفسنا: إذا كان يمكن لما يسمى بالإجماع الدولي حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، لكان قد فعل ذلك منذ عقود. لكنه لم يفعل ذلك.

لن يحل هذا الصراع بالرجوع إلى القانون الدولي عندما يكون هذا القانون غير قاطع. لقد سمعنا جميعا حججا مقنعة تدعي أن القانون الدولي يقول أمرا أو آخر بشأن هذا الجانب أو ذاك من جوانب النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وبعض هذه الحجج مقنع – على الأقل بالنسبة للبعض غير أن أيا منها غير حاسم. ولن نخوض في أي تفسير للقانون الدولي صحيح بشأن هذا الصراع. لم يتفق الطرفان المعنيان على قاض أو هيئة محلفين أو محكمة في العالم لمنحهم الاختصاص من أجل تحديد ماهية التفسيرات الصحيحة. والقانون الدولي فيما يتعلق بهذا النزاع موضوع شائك يمكن مناقشته والخوض فيه لسنوات دون التوصل أبدا إلى نتيجة. ولذلك يمكننا أن نقضي سنوات وسنوات نناقش فيها ما هو القانون وما إذا كان واجب الإنفاذ وإطالة أمد المعاناة المستمرة أو يمكن أن نعترف بعدم جدوى ذلك النهج.

لن يحل الصراع أيضا بالرجوع باستمرار إلى مئات القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. والإشارة المستمرة إلى هذه القرارات المتفاوض عليها بشكل مكثف والتي صيغت عباراتها عمدا صياغة غامضة ليست أكثر من ذريعة لتفادي إجراء مناقشة موضوعية عن الحقائق في الميدان والطابع المعقد للصراع. إن تفسير أحد أكثر القرارات التي يتم الاستشهاد بها في كثير من الأحيان، أي القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، كان محل نقاش ساخن طوال نصف القرن الماضي. ولم يقربنا ذلك النقاش من تحقيق سلام دائم وشامل. وذلك النقاش لم يسد حتى الفجوة بين الذين فسروا القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) على أنه يدعو لما يسمى بحق العودة وتعويض النازحين الفلسطينيين وحقيقة أن العالم يغض الطرف عن مصير العدد المساوي تقريبا من اليهود الذين طردوا أو أجبروا على الفرار من ديارهم في الدول العربية بسبب حرب الاستقلال التي خاضتها إسرائيل. ربما تمت صياغة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وغيره من القرارات وجرى التصويت عليها في محاولة حقيقية لوضع حد للمعاناة التي تحملتها أطراف هذا الصراع، لكن يجب أن نعترف بأنهم لم ينجحوا. لن يتحقق سلام شامل ودائم بأمر من القانون الدولي أو تلك القرارات غير الواضحة المصاغة بمفردات تتسم بالغموض.

وينطبق الأمر نفسه على وضع القدس. لا يوجد توافق دولي في الآراء حول القدس، ولن يقنع أي إجماع دولي أو تفسير للقانون الدولي الولايات المتحدة أو إسرائيل بأن هذه المدينة التي عاش فيها اليهود ومارسوا شعائرهم الدينية لقرابة ٣ ٠٠٠ سنة وكانت عاصمة الدولة اليهودية لمدة ٧٠ عاما ليست عاصمة إسرائيل اليوم وإلى الأبد. إن القدس مهد أديان العالم الثلاث. يجب حماية حقوق جميع الراغبين في العبادة في الأماكن المقدسة في مدينة القدس. صحيح أن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية تواصلان التأكيد على أن القدس الشرقية يجب أن تكون عاصمة للفلسطينيين. ولكن دعونا نتذكر: التطلعات ليست حقا. ويرجى ألا يفهم من هذا البيان أي شيء يتعلق بمضمون الجزء السياسي من الخطة. فأنا ببساطة أسرد الحقائق. فالتطلعات مكانها طاولة المفاوضات والمفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين وحدها هي التي يمكن أن تحل مسألة القدس، إذا كان يمكن حلها. ولن يتم حلها في هذه القاعة أو في هذه المؤسسة أو في أي عاصمة أخرى في جميع أنحاء العالم. ولا يعني ذلك أن الفلسطينيين لا يمكنهم أن يتطلعوا إلى أن تكون عاصمتهم القدس الشرقية، بحلول مبتكرة تسعى إلى احترام جميع الأديان الثلاثة التي تعتز بها هذه المدينة الرائعة. ولكن إذا أريد التوصل إلى مثل هذا الحل، فالطرفان وحدهما يمكنهما من خلال المفاوضات المباشرة حل هذه المسألة.

لا يزال العديد من المشاركين في هذا النقاش يشيرون إلى أحداث عام ١٩٦٧ عندما قامت إسرائيل ببطولة بالدفاع عن نفسها ضد تهديدات لوجودها ذاته. وقد يفضل الكثيرون مواجهة الشرور المفترضة لما يسمونه بشكل روتيني احتلالا غير قانوني بدلا من المشاركة بشكل بناء في الخلافات التي يتسم بها النزاع اليوم. ولا يعد ذلك حوارا مثمرا. إن النزاع حول الأرض مسألة لا يمكن حلها إلا في سياق المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وأنا أركز على كيفية إعادة الطرفين مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات. وآمل أن أحظى بدعم المجلس في ذلك.

من استخدموا مصطلح ”احتلال“ كسلاح بهدف انتقاد إسرائيل لا يفعلون شيئا لتشجيع التوصل إلى حل لهذا الصراع. إنهم في الواقع يقوضون بشدة فرص السلام وتحسين حياة الفلسطينيين والإسرائيليين. أكد الإسرائيليون والفلسطينيون المطالبة بأراض معينة. هذا نزاع لم ولن يحل إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين وحينها ستكون لدينا فرصة لحل هذا النزاع وتحقيق سلام شامل. علينا ألا نغفل حقيقة أن إسرائيل قد تنازلت بالفعل عن ٨٨ في المائة على الأقل من الأراضي التي استولت عليها في الحرب الدفاعية التي لم يكن

أمامها أي خيار سوى خوضها في ١٩٦٧. نناشد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية تنحية الرفض الشامل لخطة لم يروها بعد وإبداء الاستعداد للدخول بحسن نية في حوار هادف مع إسرائيل. ونناشد كل أعضاء مجلس الأمن وكل بلد يريد حقا مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين في التوصل إلى اتفاق سلام شامل تشجيعهم على العودة إلى طاولة المفاوضات.

إن رؤية السلام التي نعتزم تقديمها لن تكون غامضة على عكس العديد من القرارات التي صدرت في هذه القاعة. وستقدم تفاصيل كافية حتى يتمكن الجميع من رؤية الحلول الوسط اللازمة التي يتعين التوصل من خلالها إلى حل شامل وواقعي ودائم لهذا الصراع، الصراع الذي سلب الكثير من الإمكانات من الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة ككل. وأطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تحتفظ بالحكم إلى أن ننشر الخطة ويقرأ أعضاء المجلس نحو ٦٠ صفحة تفصل ما يمكن أن يبدو عليه السلام. وسيتطلب تحقيق هذه الرؤية تنازلات صعبة من الطرفين إن كانا على استعداد لتقديم تلك التنازلات، ولكننا نعتقد أن الجانبين سيكسبان أكثر مما يقدمان.

نود جميعا حل هذا الصراع. نود جميعا أن نساعد الذين ما زالوا يتحملون العبء الأكبر لهذا الصراع، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين أو العديد من الأصدقاء والجيران في المنطقة. ولنبدأ بالإقرار بأنه لا توجد طرق مختصرة وأن تصورات الإجماع الدولي والشرعية الدولية والحجج بشأن من على صواب ومن على خطأ من حيث القانون الدولي والتطلعات المعرب عنها كحقوق لن تحقق السلام. لا يمكن فرض حل على الطرفين. والخطوات الأحادية الجانب في المحافل الدولية والمتعددة الأطراف لن تجدي في حل هذا النزاع. ولنكن صادقين مع أنفسنا والطرفين والمنطقة أن السبيل الوحيد أمامنا هو المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

ودعونا أيضا لا نغفل الانقسام العميق القائم بين الفلسطينيين أنفسهم – بين فتح وحماس – وهي مسألة خطيرة يجب حلها من أجل إحراز تقدم. دعونا نبدأ مناقشة واقعية جديدة. يجب علينا التطلع إلى المستقبل بدلا من التركيز على الماضي. دعونا نبني أسسا حقيقة للسلام ونعمل على إحداث تغيير حقيقي في حياة الناس بقول الحق مباشرة إلى بعضنا البعض عبر هذه الطاولة.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية نتقدم بجزيل الشكر إلى السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على إحاطتها في بداية أعمال هذه الجلسة.

قامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أمس وفي ساعات الصباح الأولى بهدم مباني تضم عشرات الشقق في منطقة وادي الحمص في بلدة صور باهر في القدس الشرقية المحتلة. ولا تزال تلك العمليات جارية بحراسة مئات الجنود الإسرائيليين وشردت عددا من الأسر الفلسطينية. وقد صدر بيان مشترك عن كل من السيد جيمي ماكغولدريك المنسق الإنساني للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، والسيدة جوين لويس، مديرة عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والسيد جيمس هنن، مدير مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، يشدد على خطورة هذه الأعمال المنافية للقوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني. ونتساءل هنا ما الذي يجعل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل العمل بهذه السياسات والانتهاكات الخطرة للقانون الدولي الإنساني ولقرارات مجلس الأمن. والإجابة على ذلك هي غياب المساءلة وعدم اكتراثها بردود فعل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فغياب المساءلة وعدم محاسبة إسرائيل على أفعالها سبب تدهور الوضع في الأراضي المحتلة، وعليه سنركز اليوم في بياننا على غياب المساءلة.

أولا، ساهم غياب المساءلة في مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلية ممارساتها وسياساتها الإستيطانية التوسعية، بما في

ذلك عمليات الإستيلاء على الأراضي بالقوة، ومصادرة المنازل الفلسطينية، وعمليات النزوح القسري، والتي بلغت وتيرتها أعلى نسبها في السنوات الأخيرة في انتهاك واضح لأحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ثانيا، في ظل غياب آلية محاسبة عملية وفعالة، تؤدي هذه الممارسات الإسرائيلية مباشرة إلى تصاعد وتيرة العنف وتعرض أرواح المدنيين للخطر، إذ تستمر حملات المداهمات والاعتقالات غير القانونية والتعسفية والاحتجازات لأجل غير مسمى دون توجيه تهم للمعتقلين.

ثالثا، إن غياب المساءلة يزيد من جرأة إسرائيل ويجعلها تستمر في تنفيذ ممارساتها غير الشرعية في الأراضي المحتلة وبشكل خاص في مدينة القدس المحتلة بهدف محو هويتها التاريخية والدينية وإلغاء الوجود الفلسطيني فيها في ظل الممارسات الإسرائيلية غير القانونية والإقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك بحماية جيش الإحتلال، وذلك إلى جانب الممارسات غير الشرعية المتمثلة في هدم المباني وعمليات الإخلاء القسري كما يحدث حاليا في قرية صور باهر الخاضعة لسلطة الحكومة الفلسطينية.

رابعا، غياب المساءلة قد يسر لإسرائيل بيئة للإفلات من العقاب أتاحت لها التمادي في تحديها للقوانين الدولية واستخدام قوتها العسكرية بلا هوادة وبشتى الوسائل، وعليه نرفض السلوك الإستفزازي غير المسبوق والمدبر من قبل سلطة الإحتلال لإطالة أمد الإحتلال وتقويض فرص التوصل إلى حل الدولتين.

خامسا، غياب المساءلة ورفض إسرائيل تنفيذ أحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) أدى إلى دخول الحصار الجائر على قطاع غزة عامه الثالث عشر، فالحالة الإنسانية في قطاع غزة مزرية، والإقتصاد يمر بحالة ركود عميقة، حيث بلغ معدل البطالة أكثر من ٥٠ في المائة، والقيود الشديدة تمثل عقبات خطيرة أمام المستوى المعيشي لسكان القطاع وتقوض من قدرة الناس على تلقي الرعاية الصحية الكافية، وخاصة المصابين نتيجة مظاهرات العودة الكبرى السلمية.

سادسا، بموجب القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، يتعين أن تحتكم السلطات الإسرائيلية، طوال فترة الاحتلال، بما يخدم على أفضل وجه مصالح الشعب الواقع تحت الإحتلال، غير أن إسرائيل تخالف ذلك ونرى أنها تستفيد من بيئة الإفلات من العقاب غير المقترنة بمعظم المسؤوليات الملقاة على عاتقها كسلطة إحتلال، بل تستمر في اتخاذ التدابير الأحادية الجانب وآخرها رفضها التجديد للوجود الدولي المؤقت في الخليل، وقرارها بتجميد جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية. لذلك ندعوها لاحترام التزاماتها الدولية والاتفاقات الثنائية الموقعة مع السلطة الفلسطينية في هذا الشأن.

سابعا، وبالنسبة للتحديات المالية التي تواجه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وتمكين (الأونروا)، فإننا ندعو إلى تمكين الأونروا من مواصلة مهمتها والدور الذي تلعبه في تقديم الخدمات الضرورية لمجتمع اللاجئين، ونقصد هنا الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، ونشدد على أهمية الإستمرار في توفير الدعم المالي اللازم لها، وستبقى الكويت ضمن قائمة أهم الشركاء للوكالة، حيث بلغت قيمة التبرعات الطوعية خلال الأربع سنوات الأخيرة فقط ١١٣ مليون دولار.

في ظل غياب مبدأ المساءلة عن الإنتهاكات الإسرائيلية اليومية والممنهجة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي ضوء استغلال إسرائيل لهذا الواقع لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، والاستيلاء على أرضه وثرواته ومصادر عيشه، وهو ما يقوض أسس السلام العادل في المنطقة، وكما بينا في كلمتنا اليوم فإنه بات من الملح الكف عن التصرف وكأن حقوق الشعب الفلسطيني مستثناة من قواعد وأحكام القوانين الدولية،

وعلينا مسؤولية خاصة كأعضاء في مجلس الأمن لمتابعة تنفيذ القرارات التي أصدرها هذا المجلس ووضع حد لانتهاكات

إسرائيل، السلطة القائمة بالإحتلال، للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ختاما، نجدد تمسكنا بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد بأن السلام هو الخيار الإستراتيجي، وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين وفقا للمرجعيات المتفق عليها وهي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد هيوسغن (ألمانيا): سأراعي الإيجاز نسبيا لأننا ببساطة ندور في دوامة في ضوء المناقشة السابقة التي أجريناها هنا (انظر S/PV.8557)، ولأنني سأؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل كرواتيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

أود أولا أن أبدأ بالإعراب عن تأييدي للأمم المتحدة. لقد سمعت، وأود أن أشير إلى ما قالته السيدة روزماري ديكارلو في إحاطتها الإعلامية. إنني أؤيد تماما ما قالته، ولا بد لي من القول بأني قد أصبت بقلق شديد أيضا جراء ما قالته عن المسار السلبي الذي نجد أنفسنا فيه. لقد تحدثت عن العنف والمستوطنات، وهدم المنازل، والصواريخ، والتصريحات الاستفزازية، من بين أمور أخرى.

إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني نزاع سياسي ولن يحل إلا عن طريق التوصل إلى حل سياسي. وتؤيد ألمانيا حل الدولتين المتفاوض عليه، استنادا إلى المعايير المتفق عليها دوليا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أن أرد في هذا الصدد على ما قاله ممثل الولايات المتحدة للتو. وبصفتي سفيرا لألمانيا، لا بد لي من القول، أن القانون الدولي مهم بالنسبة لنا؛ إن القانون الدولي ليس غير ذي جدوى. إننا نؤمن بالأمم المتحدة – ولهذا السبب، سعينا إلى أن نصبح عضوا في مجلس الأمن لفترة عضوية مدتها سنتان. ونحن نؤمن بقرارات مجلس الأمن؛ فهي بالنسبة لنا، قانون دولي ملزم.

وكما قلت، نحن نؤمن بقوة القانون الدولي ولا نؤمن بقوة الأقوى. وبالنسبة لنا، ليس القانون الدولي قائمة انتقائية. وفي مناسبات أخرى، أصر ممثلو الولايات المتحدة على القانون الدولي وعلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن، مثل تلك المتعلقة بكوريا الشمالية. ولقد أيدنا ذلك تماما، وبصفتي رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، نعمل بجد على تنفيذ قرارات مجلس الأمن كلمة بكلمة. وبالنسبة لنا، فإن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) – على سبيل الإشارة لآخر قرار لمجلس الأمن – ملزم قانونا وهذا هو توافق الآراء الدولي. إن الولايات المتحدة هي التي انسحبت من توافق الآراء الدولي بشأن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وفيما يتعلق بالحالة، شاركت ألمانيا في حلقة العمل المعقودة في البحرين، لأننا مهتمون بالتوصل إلى تدابير معقولة تعزز السلام وتنعش الاقتصاد. لكنني أعتقد أن ثمة شئ واضح – وهو أن الازدهار سيكون بعيد المنال ما لم يكن راسخا في إطار سياسي. لقد قيل الكثير عن المستوطنات، وإن لم يكن على لسان ممثل الولايات المتحدة في بيانه. وبالنسبة لنا فإن الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي؛ إنها تقوض آفاق حل الدولتين المتفاوض عليه. لقد تجاوز الخطاب الحديث عن المستوطنات. إذ نسمع الآن عبارات تُلمح إلى إمكانية ضم أجزاء من الضفة الغربية. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء ذلك. ولن تعترف ألمانيا بالتغييرات التي طرأت على خطوط عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛ ولن نعترف إلا بالتغييرات التي تأتي نتيجة للمفاوضات.

فيما يتعلق بالعودة إلى مسألة المستوطنات، والموافقة على بناء وطرح مناقصات لتشييد وحدات سكنية جديدة في الضفة الغربية والقدس، تشعر ألمانيا بقلق خاص إزاء هدم ومصادرة

المباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، وطرد الفلسطينيين من منازلهم في أجزاء من القدس الشرقية، مثل حي الشيخ جراح، وسلوان، ووادي الحمص. لقد رأينا صورا للمناطق التي تجري فيها عمليات الهدم في الوقت الذي كنا نتكلم فيه هنا. وتؤثر هذه الأنشطة على المباني المملوكة للفلسطينيين الواقعة في المنطقتين ألف وباء وتشكل سابقة تقوض بشدة اتفاقات أوسلو. لذلك، نحض إسرائيل على إنهاء توسيع المستوطنات، وإنهاء إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، وعمليات الهدم والاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين، ووقف عمليات الإخلاء.

اسمحوا لي أن أعود إلى القانون الدولي، وعلى نحو أكثر تحديدا، إلى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي لا يشير فقط إلى أنشطة الاستيطان، بل يشير القرار أيضا إلى الإرهاب والعنف ضد المدنيين، والتحريض، والأعمال الاستفزازية، والخطب التحريضية. وتدين ألمانيا بشدة جميع الهجمات على إسرائيل. إن إطلاق حماس أو جماعات أخرى للصواريخ من غزة أمر غير مقبول. إن ألمانيا ثابتة في التزامها بأمن إسرائيل بصفتها دولة يهودية وديمقراطية. ولن نسكت عندما يكون أمن إسرائيل أو حقها في الوجود موضع شك أو عرضة للخطر. وبالنسبة للمجتمع الدولي، فإن أفضل خدمة للسلام تتمثل في احترام القانون الدولي. وينطبق ذلك على القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وغيره من القرارات. كذلك ينطبق على الأزمة في الخليج وإيران. وأكرر أن تنفيذ الجميع للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح.

أخيرا، أود أن أشير إلى ما قاله زميلي الكويتي من فوره. في الوقت الذي عملنا فيه على صياغة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، كنا نؤمن بأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لا غنى عنها لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وتفخر ألمانيا بأنها كانت أكبر مانح ثنائي للأونروا في العام الماضي.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام دي كارلو على إحاطتها الإعلامية اليوم.

في الأسابيع الأخيرة، وردت تقارير مثيرة للقلق عن زيادة في عدد عمليات الإخلاء ومصادرة وهدم الممتلكات الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية. ويجري هدم المنازل وهياكل المباني في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، كذلك النشاط الاستيطاني مستمر في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومنذ عام ٢٠٠٩، هُدم أكثر من ١٠٠ ٦ مبنى فلسطيني، مما أدى إلى تشريد أكثر من ٤٠٠ ٩ شخص. ومنذ عام ٢٠٠٩، لم يتخذ أي إجراء للتصدي لهذه الإجحافات.

تشعر جنوب أفريقيا بالجزع بوجه خاص إزاء استمرار الحفريات تحت حي سلوان في القدس الشرقية، الذي معظم سكانه من الفلسطينيين. ولا يمكن التسامح مع هذه الأعمال التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية. ومن مسؤولية مجلس الأمن، كجزء من واجبه في صون السلم والأمن الدوليين، إدانة تلك الأعمال، ودعوة إسرائيل إلى وقف هذه الأعمال فورا. إن انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي والقرارات الدولية لا يمكن أن تتم من دون تعليق أو إجراء من جانب مجلس الأمن. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته بموجب الولاية التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة وأن يتصرف وفقا لذلك.

لقد أيد نيلسون مانديلا بحزم ووضوح الحل القائم على وجود دولتين، وفقا للقانون الدولي، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن، وكذلك في قرارات محكمة العدل الدولية. وقال نيلسون مانديلا، في تتبعه لتاريخ جنوب أفريقيا ووجودها في عالم مترابط، ”إننا نعلم جيدا أن حريتنا لن تكتمل من دون حرية الفلسطينيين“. وكان نيلسون مانديلا أيضا صديقا للأطفال والشباب. وفي ذلك السياق، نود أن نركز بقية بياننا على محنة الشباب في فلسطين وأثر الاحتلال على حياة الجيل الجديد.

يشكل الشباب الفلسطيني ٢٧ في المائة من مجموع السكان الفلسطينيين. وتشير الاتجاهات الديمغرافية إلى أن الشباب سيشكلون في المستقبل نسبة متزايدة باستمرار من المجتمع الفلسطيني. نتيجة لاحتلال دولة إسرائيل الذي طال أمده، يتمثل الواقع اليومي الذي يواجه شباب فلسطين في القمع والعنف والحرمان.

أدت نقاط التفتيش العسكرية والجدار الفاصل غير القانوني إلى محدودية التجارة بين فلسطين وبلدان أخرى، ولا سيما داخل المنطقة الإقليمية، مما قلل من فرص العمل الفلسطينية وحدّ من حركة الأشخاص والسلع في الضفة الغربية وقطاع غزة داخلهما وخارجهما على حد سواء، وكل ذلك له أثار ضارة على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ومستقبل شباب فلسطين.

ونتيجة لهذه الحالة المثيرة للجزع والمدفوعة باليأس، يقوم عدد متزايد من الشباب الفلسطينيين بإعادة النظر في طريقة مشاركتهم السياسية. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الشباب الفلسطينيين وضعوا أنفسهم في طليعة مسيرة العودة الكبرى المستمرة، حيث نظموا احتجاجات اعتيادية غير عنيفة على طول حدود غزة، حتى في الوقت الذي يتحملون فيه وطأة العنف والرد الإسرائيلي غير المتناسب الذي أدى إلى مقتل أكثر من ٢٠٠ متظاهر غير مسلح. وتثبت هذه الأنشطة اللاعنفية أن الشباب الفلسطينيين يريدون استعادة تطلعاتهم المشروعة بطريقة مدروسة ومتعمقة. وقد برهنوا على قدرتهم على المشاركة في الأنشطة السلمية للتعبير عن احتياجاتهم وآمالهم.

ينبغي أن نسخر تلك الفرصة لكي نصبح شركاء للشباب الفلسطيني، وأن نعترف بالدور الذي يمكنهم الاضطلاع به كعوامل للتغيير في حل الأزمة في أراضيهم. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نعترف أيضا بالدور الهام الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في حياة جميع الفلسطينيين، ولا سيما في حياة الشباب. لذلك ترحب جنوب أفريقيا بالتعهدات التي قُطعت مؤخرا في مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في حزيران/يونيه دعما للأونروا. ونؤكد من جديد أن هذا الدعم الإنساني يهيئ الظروف التي تسهم في التخفيف من وطأة الظروف الأليمة التي تكتنف الشعب الفلسطيني. فالأطفال في المنطقة – الفلسطينيون أو الإسرائيليون أو المسيحيون أو المسلمون أو اليهود – كلهم من حقهم العيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب.

في الختام، نشعر بالحزن والأسى لفقدان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، الذي وافته المنية أمس، ونشيد بالتزامه بخطة العمل الشاملة المشتركة. إن خطة العمل الشاملة المشتركة اتفاق دولي شامل يضيف قيمة كبيرة إلى السلم والأمن الدوليين. ويعزز الشفافية. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال سلسلة التقارير التي أعدتها، تعزز أيضا الثقة في البرنامج النووي الإيراني.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيلة الأمين العام روزماري دي كارلو على إحاطتها الإعلامية عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الشرق الأوسط في صميم السياسة الدولية، والمنطقة تعاني من العديد من الأزمات، قديمة وجديدة على حد سواء. وفي الأيام الأخيرة، تصاعدت التوترات في الخليج الفارسي. ونرى أنها تزداد بشكل مصطنع. وتهدد الأزمة السلم والأمن الإقليميين، فضلا عن الجهود الدولية الرامية إلى تسوية النزاعات الإقليمية. وفي خضم تبادل مستمر للاتهامات، يجري تعزيز الوجود العسكري، بما في ذلك من جانب دول خارج المنطقة، مما يتسبب بخطر حدوث مواجهة مسلحة. فأي حادث يمكن أن يشعل صراعا تترتب عليه عواقب مدمرة.

ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ تدابير لتهدئة الحالة وحل مشاكلهم بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وقبل كل شيء، يفترض ذلك سلفا وضع حد للإنذارات النهائية،

والجزاءات والتهديدات. ويصبح من الضروري للغاية بناء آلية مستدامة للأمن الجماعي في المنطقة على أساس الحوار المتكافئ. والمبادرة الروسية ذات الصلة موجهة بالفعل نحو كسر طوق الجمود المستبد بتلك النزاعات ووضع تدابير للثقة والرقابة.

ومع ذلك، تأتي التسوية في الشرق الأوسط في صلب المشاكل التي تواجهها المنطقة. ونحن من جانبنا لا ندخر جهدا للمضي قُدُما بتسوية طائفة من المسائل المعقدة المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط، وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى القيام بالشيء نفسه. ونحن على استعداد لاستضافة اجتماع لقادة إسرائيل وفلسطين في هذا الصدد. ونحن نتخذ خطوات للمساعدة على استعادة الوحدة بين الفلسطينيين، ونرحب بالجهود التي يبذلها الزملاء المصريون لتحقيق تلك الغاية.

والمطلوب اتخاذ إجراءات استباقية دولية للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تُنسق أية مساعدة إلى المنطقة مع السلطات الفلسطينية الشرعية بقيادة الرئيس عباس، ويجب أن تتواءم مع المهمة الحالية المتعلقة باستعادة الوحدة الفلسطينية.

وفي ظل هذه الخلفية، يجب أن نقوم بإيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى المنطقة، وهو أمر طال انتظاره كثيرا. ويجب أن تهدف البعثة إلى بناء الثقة وتيسير استئناف المفاوضات بين الطرفين من أجل منع انهيار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بالفعل لضمان تهيئة الظروف الملائمة المفضية إلى تنفيذ التسوية الوحيدة الممكنة على أساس القانون الدولي. وذلك الأساس وضعه مجلسُ الأمن؛ وذلك هو جوهرُ الإجماع الدولي الذي ذكر ممثلُ الولايات المتحدة عدمَ توفره. إن الإجماع الدولي هو بالفعل القانون الدولي، لأن قرارات مجلس الأمن تشكل القانون الدولي؛ وببساطة، يتعين الامتثال لها. وبوسع مجلس الأمن أيضا إجراء أي تنقيح لهذا الإجماع الدولي. إن المسألة لا تكمن في عدم وجود إجماع دولي، ولكن في تجاهل الولايات المتحدة التام له. وأتساءل عما إذا كان ممثلُ الولايات المتحدة يفهم حدود ما يمكنه أن يحققه بهذه الوساطة وهذا النهج وهذا الأساس.

ونحن نرفض ممارسة احتكار الجهود السياسية والدبلوماسية. ونقترح العودة إلى الممارسة التي أثبتت جدواها للجهود المتعددة الأطراف، بما في ذلك إشراك المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين في الشرق الأوسط بوصفها آلية متميزة لتعزيز التسوية في الشرق الأوسط. ولا يمكن لأية خطوات إنفرادية أن تحل محل المبادئ الأساسية لحل الدولتين، والأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، أو أن تغيّر وضع الأراضي المحتلة، بما فيها الجولان السوري.

وسنواصل التبرع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأنشطة الأونروا ليست إنسانية فحسب، لكنها أيضا سياسية في طابعها، نظرا لما لها من أثر مهم على تحقيق الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط.

وبالإضافة للقضية الفلسطينية، هناك جيل جديد من الأزمات الإقليمية التي لا تزال تنتظر الحل. وتساعد عمليات مكافحة الإرهاب في سورية، بمشاركة القوات الجوية الروسية، على إحراز التقدم في مكافحة الإرهاب. والقضاء على بؤر الإرهاب في سورية لا يصب في مصلحة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب، بل أيضا في مصلحة بلدان أوروبا، إذ إنه يقلل من مستوى التهديدات الإرهابية وتدفق المهاجرين. ولا تزال مبادرة الرئيس بوتين الداعية إلى إقامة جبهة واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب تكتسي أهميةً.

ونعمل حاليا على وضع تسوية سياسية في سورية بالتعاون مع الأمم المتحدة وفي إطار مسار أستانا. ونؤيد الجمع بين الجهود الإقليمية. ومن الضروري الآن معالجة مسائل الانعاش الاجتماعي والاقتصادي في الجمهورية العربية السورية بدون

شروط مسبقة. ويجب أيضا حل المشاكل المتصلة باللاجئين والتخلي عن ممارسة احتجازهم قسرا في بلدان ثالثة.

ويتركز الاهتمام العام حاليا في الحالة في ليبيا. ولا نزال نرى أن السبيل الوحيد لمساعدة الشعب الليبي على الخروج من الأزمة هو توحيد مواقف الجهات الدولية الفاعلة. وتجسد الحالة الراهنة عواقب التدخلات العسكرية الأجنبية. وعلى الرغم من أن المقصود منها كان الإطاحة بنظام غير مرغوب فيه، فإنها أسفرت عن التفكيك التام لكيان الدولة. ونحث جميع أصحاب المصلحة الليبيين على التعاون مع الأمم المتحدة، والامتناع عن المضي قُدُما بأجندة إنفرادية، وندعو الأطراف الفاعلة الخارجية إلى الالتزام بالقواعد.

وقد أدت الأزمة الليبية إلى بروز ظواهر جديدة، مثل موجات الهجرة. ومع ذلك لا ينبغي أن تحل هذه المشكلة بمكافحة تدفقات المهاجرين، وإنما بتهيئة ظروف معيشية مقبولة لهم في أوطانهم. ويكتسي هذا النهج نفس القدر من الأهمية فيما يتصل باليمن، حيث يجب على جميع الأطراف أن تعمل تحت مظلة مبادرات الأمم المتحدة التي توحد الجهود من أجل التوصل إلى تسوية سياسية وإنعاش كيان الدولة.

وقد بيّنت بعثة مجلس الأمن التي أوفدت مؤخرا إلى الشرق الأوسط أن العراق يحتاج إلى اهتمام وثيق ومساعدة على الصعيد الدولي في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية. ومن النتائج الهامة الأخرى لعمل البعثة توجيه رسالة واضحة لنا جميعا بضرورة إسهام الأطراف الإقليمية في تهدئة الوضع في الخليج الفارسي. فلا أحد يريد حربا أو يحتاج إليها هناك.

وتقيم روسيا علاقات ودية وبناءة مع جميع بلدان المنطقة بدون استثناء. وسنعمل على المساهمة بنشاط في تحقيق استقرار الحالة في الشرق الأوسط، ونقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية على القيام بذلك. وندعو الجميع إلى المشاركة في الجهود الجماعية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل كرواتيا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من النداءات المستمرة لاستئناف المفاوضات الجادة بين الطرفين واستعادة الأفق السياسي لحل النزاع، فإننا لم نشهد أي تقدم على الإطلاق. بل على العكس، غدت الحالة في الميدان مدعاة للقلق البالغ. وتُذكرنا التطورات الأخيرة في قطاع غزة والضفة الغربية بالخطر المحدق لتصعيد كامل النطاق، وهو ما ينبغي تجنبه بأي ثمن.

وينبغي أن تكون أولوية المجتمع الدولي استعادة الأفق سياسي من أجل استئناف عملية سلام حقيقية. ونحن نرى أن حل الدولتين عن طريق التفاوض وحل جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس والمستوطنات ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين، والحدود والترتيبات الأمنية تظل السبيل الوحيد للوفاء بالتطلعات المشروعة لكلا الطرفين وتحقيق سلام طويل الأجل.

ونواصل دعم المعايير الأساسية التي تستند إلى احترام المبادئ الدولية والقانون الدولي. والمعايير الخاصة بحل النزاع معروفةٌ ومعترفٌ بها دولياً وقد حددها وفد بلدي بالتفصيل في مناسبات عديدة. ونناشد الجانبين الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب تحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي، ونتوقع منهما أن يبرهنا على التزامهما بالسلام، من خلال إجراءاتهما وسياساتهما. إننا ندين بشدة جميع أعمال العنف والإرهاب والتحريض على العنف والكراهية، التي تتعارض أساسا مع النهوض بحل سلمي قائم على وجود دولتين.

ولا نزال نرى أنه لن يتسنى الإسهام بشكل إيجابي في العملية إلا بالعودة إلى المفاوضات الثنائية المجدية، المبنية على

القانون الدولي والقرارات ذات الصلة التي تجسد المعايير المتفق عليها دوليا. وهذا هو الطريق الوحيد نحو حل الدولتين وتسوية كل قضايا الوضع النهائي. ومما يؤسف له أن الحالة على الأرض مستمرة في التدهور، ولا يزال يجري تقويض حل الدولتين تدريجيا، لا سيما بسبب توسيع المستوطنات الإسرائيلية بلا هوادة. وفي الوقت الراهن، نحن على قاب قوسين أو أدنى من النقطة التي يصبح فيها من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء.

وموقف بولندا من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة واضحٌ ولم يتغير. وهو أيضا موقف الاتحاد الأوروبي المعروف. فجميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي. إذ إنها لا تؤدي إلى تضاؤل قابلية حل الدولتين وإمكانية تحقيق السلام الدائم فحسب، بل تشكل أيضا عقبة أمام تحقيق السلام.

وبالإضافة إلى إجراءات السلطات الإسرائيلية الرامية إلى المضي قُدُما بالمستوطنات، وهدم الممتلكات الفلسطينية، فإن النقل القسري للسكان والمحاولات الرامية إلى شرعنة البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية لا تزال تقوض بشدة إمكانية حل الدولتين القابل للبقاء. في هذا السياق، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء خطط عمليات هدم قريتي خان الأحمر وصور باهر الفلسطينيتين ونطلب مرة أخرى من إسرائيل التخلي عن تلك الخطط بالكامل.

ونتابع عن كثب المناقشات التي تقودها مصر بشأن المصالحة بين الفلسطينيين ونأمل أن تنجح العملية. ووفقًا لذلك فإننا نحث جميع الفصائل الفلسطينية على العمل معًا لتحقيق تقدم مستدام والسماح للسلطة الفلسطينية باستئناف مسؤولياتها بشكل كامل في غزة. ويشكل وجود سلطة فلسطينية واحدة وشرعية عنصرا حاسما في وحدة الدولة الفلسطينية المستقبلية وأساسا لإبرام اتفاق سلام دائم.

في الختام، إسمحوا لي أن أبرز الدور الذي تقوم به في المنطقة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونثني على الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي للسماح للأونروا بالوفاء بولايتها المتمثلة في توفير خدمات الإغاثة والتنمية والحماية الأساسية للاجئين الفلسطينيين والنازحين جراء النزاع. وفي رأينا، لا تزال الأونروا مساهما رئيسيا يوفر المساعدة الإنسانية والاستقرار والأمن في المنطقة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط غير مستقرة. وازداد عدم اليقين بشكل ملحوظ. وفيما يخص قضايا النقاط الساخنة في المنطقة، يجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بالتوصل إلى حل سياسي وتعزيز الحوار والتفاوض واتخاذ نهج بنّاء لإدارة الوضع ومراعاة الحقوق والمصالح المشروعة للأطراف المعنية.

توجد قضية فلسطين في صلب الحالة في الشرق الأوسط. وهي السبب الجذري لجميع المشاكل المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط. إن الحفاظ على الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي.

لقد وصلت عملية السلام في الشرق الأوسط حاليا إلى طريق مسدود، في حين تتصاعد العبارات والإجراءات التحريضية. ويتواصل بناء المستوطنات وهدم المباني الفلسطينية وتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة. إن الصين تشعر بقلق عميق إزاء هذه الوتيرة، ولذلك أود التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، يتعين تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تنفيذاً فعالاً. وقد حظيت المواجهات الأخيرة في قرية صور باهر في القدس بالمزيد من الاهتمام الدولي. وينبغي للأطراف المعنية أن توقف فوراً هدم المنازل الفلسطينية وتدمير الممتلكات الفلسطينية وأن تضع حدا لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة وتتخذ تدابير لمنع

العنف ضد المدنيين. ويجب أن تتوقف فوراً جميع الإجراءات القانونية والمبادرات الانفرادية الرامية إلى إضفاء الشرعية على المستوطنات ويجب اتخاذ خطوات ملموسة للقضاء على آثارها العملية الميدانية لتجنب إضعاف احتمال حل الدولتين.

ثانيا يجب أن ندافع عن تعددية الأطراف وأن ندعم العدالة والإنصاف عن طريق تشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم. ويعد حل الدولتين الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لحل المشاكل القائمة بين فلسطين وإسرائيل. وتوفر مبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات المجلس ذات الصلة معايير أساسية لحل النزاع، ويجب أن تدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تشجيع الاستئناف الفوري للمفاوضات بين الطرفين بغية إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة في نهاية المطاف، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وأي مبادرة جديدة يجب أن تحترم هذه المبادىء التوجيهية الدولية الأساسية. وينبغي لجميع البلدان التي لها تأثير كبير في منطقة الشرق الأوسط القيام بدور بناءً في تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المحادثات.

ثالثا يجب إيلاء اهتمام كبير لتحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية في فلسطين. وتعرب الصين مرة أخرى عن قلقها إزاء حجز الإيرادات الضريبية المحصلة بالنيابة عن فلسطين وتدعو الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة ورفع الحصار عن غزة بسرعة وبصورة كاملة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز دعمه للأونروا، بهدف تحسين الظروف الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. وأعلنت الصين بالفعل أنها ستزيد مساهمتها السنوية في الوكالة لتصل إلى مليون دولار هذا العام. كما سنقدم الدعم للشعب الفلسطيني من خلال القنوات الثنائية، بما في ذلك مشاريع المساعدة للاجئين الفلسطينيين في بلدان المنطقة.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا البيان الذي سيلقى بالنيابة عن أعضاء الاتحاد الأوروبي.

في البداية أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

إن الحالة الميدانية تتدهور يومًا بعد يوم مع استمرار سياسة الاستيطان التي تعد أحد الأسباب الرئيسية لذلك التدهور. وتعتبر هذه السياسة إلى جانب تدابير مثل النزوح القسري والطرد والهدم غير قانونية بموجب القانون الدولي.

إننا ندين تدمير مرافق مشروع أوكسفام الإنساني الذي تموله بلجيكا في قرية خربة الدقيقة في ٤ تموز/يوليه، والذي كان يضم ثلاثة خزانات مياه و ٥٠٠ ٢ شجرة على الأقل. ودعم المشروع ثلاث مجتمعات محلية وسعى إلى توسيع استخدام الأراضي من خلال إصلاح إمدادات المياه وتقنيات إدارة المراعي. وتأثرت حوالي ٣٥ عائلة من الدمار، ٦٣ في المائة منها من الشباب. وهذه ليست مجرد خطابة فارغة أو شعارات جوفاء بل حقائق مجردة. وتشير بلجيكا إلى أن تدمير الممتلكات والأغراض الضرورية لبقاء المدنيين يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعلى نفس المنوال، فإننا ندين عمليات الهدم والإخلاء الأخيرة في حي سلوان بالقدس الشرقية وكذلك عمليات الهدم الهائلة للمباني بالأمس في مجتمع صور باهر، ومعظمها يقع في المنطقتين ألف وباء من الضفة الغربية ولكن في الجانب الغربي من الجدار الفاصل. وتوضح عمليات الهدم هذه مرة أخرى الضغوط التي تمارس على الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية وحولها. إنها تسهم في تغيير كبير في الطابع الديمغرافي لمدينة

القدس مما يضر بالمفاوضات حول وضعها النهائي كعاصمة للدولتين. إن استمرار اتباع هذه السياسة يدعو إلى التشكيك في احتمال حل الدولتين.

ويتجلى مصدر قلق مباشر آخر في الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية. ونتطلع إلى أن يتم تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية وتلك الخاصة بالميزانية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تنفيذاً تاماً، بما في ذلك التزامات إسرائيل بموجب البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي غضون ذلك يجب على السلطة الفلسطينية الاستمرار في قبول التحويلات الضريبية بشكل مؤقت الأمر الذي لا يشكل بأي حال من الأحوال موافقة قانونية أو سياسية على الاقتطاعات الإسرائيلية.

ولا يزال الوضع الأمني في غزة مصدر قلق لنا. وندعو الطرفين إلى مواصلة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بفضل جهود مصر والمنسق الخاص للأمم المتحدة.

ويجب إيجاد حل سياسي شامل ودائم للأزمة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تعصف بغزة. وينطوي ذلك على تغيير أساسي يشمل على وجه الخصوص رفع الحصار وفتح المعابر مع مراعاة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل. وكذلك يتطلب الحل السياسي للأزمة الراهنة إعادة السيطرة على هذه الأراضي إلى السلطة الفلسطينية. وندعو الطرفين إلى استئناف حوار بناء ونرحب بجهود مصر وروسيا في سبيل تحقيق تلك الغاية.

لقد قدم ت الولايات المتحدة مجموعة من التدابير الاقتصا دية، في الشهر الماضي، بعنوان ”السلام من أجل الازدهار“ في حلقة عمل استضافتها البحرين في المنامة. وقد أحطنا علما، أثناء عرض الخطة، بإدراك ضرورة إدراج التدابير المقترحة في خطة سياسية. وبالفعل لا يمكن للسلام، كما سبق وأكدنا، أن يكون شاملا وعادلا ودائما إلا إذا لبى التطلعات المشروعة لكل طرف من الأطراف بجعل مصيره الوطني واقعا في سلام وأمن في منطقة مستقرة. إن الرؤية التي يجب أن يعمل المجتمع الدولي على تحقيقها هي في الواقع التعايش بين دولتين مع القدس عاصمة مستقبلية لكلتيهما، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا – نعم، تم الاتفاق دوليا على هذه المعايير. ويمكن دعم هذا النهج بتدابير اقتصادية، غير أنه لا يمكن لهذه التدابير الاقتصادية أن تحل محل الحل السياسي. إن إنهاء الاحتلال وتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم ومواردهم بحرية وحرية التنقل والوصول إلى كامل الأراضي والقدرة على الاندماج في السوق الإقليمية أمور ضرورية لتمكين الاقتصاد الفلسطيني من النمو بشكل كامل.

وختاما، لقد حان الوقت لكي يستأنف الطرفان مسار الحوار والسعي إلى بناء السلام. ونحن مقتنعون بأن هذا يصب بوضوح في مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وتعيد بلجيكا، في هذا السياق، تأكيد الدور الرئيسي لمجلس الأمن بوصفه الضامن لأي حل شامل وعادل ودائم، بما يتماشى مع قراراته السابقة وفي احترام كامل للقانون الدولي. وكما ذكر الممثل الدائم لألمانيا ببلاغة، فإننا نؤمن بالقانون الدولي وأنه يجب أن يحترم. وستواصل بلجيكا العمل من أجل تحقيق تلك الغاية في المجلس وبالاشتراك مع أصدقائنا الفلسطينيين والإسرائيليين.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد جلسة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها، التي سلطت الضوء على التحديات التي يجب التغلب عليها من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

يشكل الجمود في الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية مصدر قلق عميق لكوت ديفوار بسبب أعمال العنف المتكررة وفشل

مبادرات السلام العديدة التي اتخذها المجتمع الدولي. فقد قوض اندلاع العنف، على مر السنين، إمكانية التوصل إلى حل توافقي – الأمر الذي لا يمكن من دونه إحلال السلام الدائم – وأسهم في التدهور التدريجي للحالة الأمنية والإنسانية.

وما فتئ بلدي يدعو إلى التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار ويدعو الطرفين مرة أخرى إلى إتاحة فرصة للسلام، كما فعلا أثناء التفاوض على اتفاقات أوسلو. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون المجتمع الدولي دؤوبا في مواصلته جهود الوساطة من أجل تحقيق الاستئناف غير المشروط للمفاوضات بين مختلف الأطراف.

وتعيد كوت ديفوار تأكيد التزامها بأمن دولة إسرائيل والحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وبالتالي، دعمها للحل القائم على وجود دولتين والتعايش السلمي بين الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. ولذلك فإن استئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين يبدو أكثر من ضرورة: فهو في المقام الأول حالة طوارئ سياسية وأمنية، ومن شأن تحققه أن يساعد على منع اندلاع المزيد من أعمال العنف.

وكما هو الحال مع المأزق السياسي الحالي وآثاره الأمنية، فإن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية لا تزال تبعث على القلق. فبطالة الشباب ونضوب الأدوية ونقص المياه والكهرباء، ولا سيما في المستشفيات وغيرها من المرافق العامة، وعدم كفاية احتياطيات الوقود لتحلية مياه البحر التي تمد مدينة غزة كلها أوجه ضعف يمكن أن تدفع شرائح من السكان إلى اليأس والتطرف. وقد يزداد هذا الوضع سوءا إن لم تستعد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقدم المساعدة إلى أكثر من ٣ ملايين فلسطيني، مستوى من التمويل يمكنها من تلبية احتياجات السكان المنكوبين. ولذلك يرحب بلدي بعقد مؤتمر المانحين السنوي، في ٢٥ حزيران/يونيه في نيويورك، ويؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام لحشد الموارد من أجل سد العجز الذي يبلغ ٢١١ مليون دولار تقريبا في ميزانية الأونروا السنوية.

وفي الختام، تعيد كوت ديفوار تأكيد اقتناعها بأن الحوار هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية دائمة للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية. ولذلك، فإنها تحث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهد لإعادة الجانبين إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى حل توفيقي يمكن أن يساعد على استعادة السلام الدائم والاستقرار في المنطقة.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أشكر وفد بيرو على إدراج مناقشة اليوم الهامة في جدول أعمال رئاستها. وأشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتها المفصلة والزاخرة بالمعلومات. وكذلك نرحب بحضور وفد إسرائيل فضلا عن الوفود الأخرى التي سجلت أسماءها في قائمة المتكلمين اليوم.

لقد ظلت الحالة في الشرق الأوسط على الدوام مسألة تثير قلقا بالغا لجمهورية غينيا الاستوائية. ونأسف لأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لم يتمكنا، على الرغم من المبادرات المختلفة التي طرحت والدعم المالي الذي قدم وسلسلة عمليات حفظ السلام التي نشرت في المنطقة، من التوصل إلى حل مستدام للمشاكل السياسية الناجمة عن النزاعات والحروب في مختلف أنحاء المنطقة. فهذا العقد يقترب من نهايته ومستقبل شعوب سورية واليمن وليبيا لا يزال غير مؤكد. فالملايين من الناس في هذه البلدان وفي أجزاء أخرى من المنطقة يعيشون تحت تهديد الأسلحة، في انتظار اليوم الذي تتبدد فيه الخلافات بين سياسييهم ويُتَوصَّل فيه إلى حل مستدام يمكن من التعايش الإيجابي وتنمية السكان في كل بلد من هذه البلدان.

وفيما يتعلق بالمسألة التي تواجه الإسرائيليين والفلسطينيين، مع عواقب واضحة على المنطقة بأسرها، يأسف وفد بلدي أنه

لم يحدث تغيير كبير أو يحرز تقدم يذكر في الآونة الأخيرة. فقد كان العام الماضي ملتهبا تماما، بدءا بمسيرة العودة الكبرى، واستمرت هذه الدينامية من انعدام الأمن في النصف الأول من هذا العام، متفاقمة بشكل رئيسي جراء أعمال المتمردين في غزة بقيادة حماس، وبتدابير سياسية ملموسة اتخذتها إسرائيل في مطلع هذا العام بشأن مسائل من قبيل عدم تجديد الوجود الدولي المؤقت في الخليل وحجب إيرادات الضرائب والجمارك عن السلطة الوطنية الفلسطينية. ولم يعمل كل ذلك إلا على تفاقم الكراهية والتشجيع على العنف بين الطرفين.

وإذ ندخل في النصف الثاني من العام، ندعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تدفع إلى أعمال العنف. وكما قلنا في مناسبات أخرى، فقد مر النزاع بأوقات صعبة اتسمت بأحداث دامية وتدميرية. غير أن هذا التاريخ المروع لم ينجح في ضمان الأمن الذي ينشده الإسرائيليون ولا هو يسر إنشاء دولة فلسطينية تعترف بها إسرائيل. وهكذا فإن العنف ليس أفضل الخيارات لحل هذا النزاع بين الطرفين ولن يكون كذلك أبدا.

وفي عام ٢٠١٦، وفقا لدراسة أجراها معهد إسرائيل للديمقراطية والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، فإن أغلبية الإسرائيليين والفلسطينيين تفضل حل الدولتين على أي حل آخر كوسيلة لتسوية النزاع. وعلاوة على ذلك، فإن أغلبية كبيرة من السكان اليهود تؤمن بأن الطلب الفلسطيني من أجل إقامة دولة مستقلة طلب عادل وأن إسرائيل يمكن أن تقبل إنشاء هذه الدولة.

ويعتبر معظم الفلسطينيين والإسرائيليين الضفة الغربية وقطاع غزة المكان المثالي لإنشاء الدولة الفلسطينية المحتملة في إطار الحل القائم على وجود دولتين. بيد أن هناك مجالات هامة للخلاف بشأن شكل الاتفاق النهائي ومستوى المصداقية التي يراها كل جانب في الجانب الآخر.

ونتائج تلك الدراسة العلمية تتفق مع رؤية الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وما فتئ وفد بلدي يبدى التزامه بقرارات هذه المنظمة. وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة يجب أن تكون نقطة مرجعية للإسرائيليين والفلسطينيين، ولأي جهة دولية أخرى ترغب في الإسهام في إيجاد حل عادل للنزاع.

ولذلك تدعو غينيا الاستوائية إلى التفاوض على الحل القائم على وجود دولتين بصورة مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في إطار قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات ومبادرة السلام العربية. وقد يعني الحل العادل عن طريق الحوار عدم تلبية جميع تطلعات ومطالب أي من الطرفين، وهو في الواقع عنصر من العناصر الأساسية للحوار. والوضع النهائي للقدس يجب تسويته في هذه المفاوضات.

وتؤمن غينيا الاستوائية بأن المطالب التاريخية للفلسطينيين مطالب عادلة، وفقا لمختلف مواقف الاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة. لكننا نرى أيضا أن من حق إسرائيل أن تعيش في سلام وأمن. ويجب على فلسطين وإسرائيل إذن أن تحترما حقوق بعضهما بعضا في الوجود وأن تمتنعا عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى تفاقم الحالة.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن قلقنا إزاء حالة مليني فلسطيني في قطاع غزة الذين لا تزال ظروفهم المعيشية تتطلب عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى هذا الجيب. وفي ذلك الصدد، يشدد وفد غينيا الاستوائية على أهمية استمرار تأييد المجتمع الدولي لجهود مصر والأمم المتحدة دعما للمصالحة فيما بين الفلسطينيين. ويجب على البلدان ذات النفوذ في المنطقة أن تمارس ذلك النفوذ سعيا إلى التوصل إلى حل عادل ودائم.

وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لا تزال حالتها الاقتصادية بحاجة إلى الدعم لكي تتمكن من أداء دورها الحيوي على نحو أفضل.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ، إن جاز لي ذلك، بموضوع مختلف. أود أن أضم صوتي إلى صوت الأمين العام في الإعراب عن عميق حزننا على وفاة السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أن أشيد بما قام به السيد أمانو من عمل حثيث في السعي إلى تحقيق السلام، ونعرب عن عميق تعازينا لليابان ولأسرته وأصدقائه.

وإذ انتقل إلى مناقشة اليوم، أود أن أبدأ، كما فعل الآخرون، بالحديث عن مؤتمر ”السلام من أجل الازدهار“ الذي عُقد مؤخرا في البحرين في نهاية حزيران/يونيه. إن جهود الولايات المتحدة بغية دعم تنمية الاقتصاد الفلسطيني تستحق كل الثناء. ومن الأهمية بمكان أن نقوم بتحسين الحياة اليومية للفلسطينيين وتوقعاتهم في جميع أنحاء القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة.

وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة، فإننا نضاعف المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٣. ونقدم المساعدة بغية معالجة القيود المفروضة على حرية التنقل والعبور وتحسين الإمداد بالمياه والطاقة، لا سيما في غزة. كما ندعم الجهود التي تكمل هذا العمل.

وكما ذكر آخرون، فمن الضروري بطبيعة الحال أن يُحرز التقدم السياسي من أجل إيجاد الفرص الاقتصادية، ونشجع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على المشاركة في العمل مع المجتمع الدولي بغية تعزيز الحلول التي تحسن على نحو فعال الحالة في الميدان. وما قاله السيد غرينبلات بشأن الجانب السياسي للمقترحات تأكيد يستحق الثناء.

وتسجيلا للموقف، إن موقف المملكة المتحدة بشأن الحل القائم على وجود دولتين لا يزال دون تغيير. ولكن في غضون ذلك وإلى أن يتحقق التقدم السياسي، أود أن أشدد على ضرورة اتخاذ الخطوات لمعالجة القيود التي يفرضها على الاقتصاد الفلسطيني الاحتلال الإسرائيلي. ونريد أن نرى ازدياد الفرص التجارية الخارجية للفلسطينيين، والحد من القيود المفروضة على التنقل الداخلي والوصول، واستثمارات مستدامة في الهياكل الأساسية للمياه والطاقة. كما نريد تحقيق الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية.

وإذ نتطلع إلى إجراء مفاوضات جديدة، من الواضح أنه لا بد من بناء بيئة مواتية، الأمر الذي يعني أننا بحاجة إلى مشاركة حقيقية وملتزمة من كلا الطرفين، بما في ذلك إنهاء الإجراءات التي تقوض الثقة وتهدد إمكانية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

ولذلك نحث السلطة الفلسطينية على التصدي لمزاعم التحريض، بما في ذلك في المناهج التعليمية، والقيام بإصلاحات لمدفوعات السجناء وضمان استنادها إلى الاحتياجات واتسامها بالشفافية واليسر من حيث التكلفة. وما زلنا نشعر بقلق عميق، على النحو المبين أيضا في بيانات متكلمين آخرين اليوم، إزاء استمرار تعزيز المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك أكثر من ٢٠٠ من الوحدات المنشأة في غيلو في ١٠ تموز/يوليه، وإزاء الموافقات بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية غير المأذون بها. إن المستوطنات غير قانونية وتقوض فعليا بقاء دولة فلسطينية في المستقبل. وعنف المستوطنين وهدم الممتلكات الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من منازلهم أعمال ينبغي معارضتها وإدانتها بقوة.

وعمليات الهدم الجارية منذ يوم الأحد لعدد من الممتلكات الفلسطينية في منطقة صور باهر في محافظة القدس أعمال شنيعة بشكل خاص، وذلك لأن جانبا كبيرا من المنطقة يقع في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. كما ندين طرد عائلة صيام في سلوان في ١٠ تموز/يوليه. والسلطات الإسرائيلية مسؤولة عن توفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الاقتراحات الرامية إلى ضم أي جزء من أجزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وسيكون هذا الإجراء منافيا للقانون الدولي وسيدمر جهود السلام ولا يمكن أن يمر دون معارضة.

واسمحوا لي أن أكون واضحة بشأن آرائنا عن الإرهاب. إننا ندين أيضا بأشد العبارات الإرهاب الذي تقترفه حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في غزة. فمنذ بدء مسيرة العودة الكبرى في عام ٢٠١٨، أُطلق حوالي ٢ ٠٠٠ من الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة على إسرائيل. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، وندعو حماس وغيرها من الجماعات المسلحة إلى وقف هذه الهجمات فورا.

ونعترف بالاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء الاستخدام المفرط للقوة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي. والتدابير المستخدمة ينبغي أن تكون ملائمة وأن تتماشى مع القانون الدولي. وينبغي السعي إلى المساءلة عن طريق إجراء التحقيقات السريعة والشفافة، ونرحب بالتحقيقات التي تجريها حاليا إسرائيل، تحت إشراف المدعي العسكري العام.

وأود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن امتنان المملكة المتحدة للأمم المتحدة ومصر على جهودهما للوساطة بين الطرفين. وتأييدا لما قاله وكيل الأمين العام، فإننا أيضا نشجع الجهات المشاركة في عملية المصالحة على السماح للسلطة الفلسطينية باستئناف المهام الحكومية كاملة في غزة.

ونرى أن من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي العمل على دعم اللاجئين الفلسطينيين. وينبغي الاتفاق على وضعهم في إطار مفاوضات السلام الأوسع نطاقا، ولكن حتى ذلك الوقت، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما حازما بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واللاجئين في الشرق الأوسط. كما نرحب بنجاح مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في ٢٥ حزيران/يونيه، والذي تمكنا فيه من إدراج مبلغ إضافي مقداره ٢٥ مليون دولار من التمويل الذي تقدمه المملكة المتحدة، مما يزيد دعمنا للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ إلى أكثر من ٧٠ مليون دولار.

وأردت فقط أن أتناول ما قاله الممثل الألماني عن القانون الدولي. ونحن نشاركه الرأي القائل بمسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. ونتفق جميعاً على أن النزاع العربي الإسرائيلي يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وعليه، فقد كان من الصواب أننا اعتمدنا قرارات بشأن ذلك الموضوع. ونحن ملزمون بتلك القرارات وكلنا مسؤولون عن تنفيذها، تماماً كما نفعل لتنفيذ قرارات تتعلق بمواضيع أخرى. فذلك هو الأساس الذي يقوم عليه عمل مجلس الأمن.

وقد سألني الممثل الإسرائيلي أيضاً عن خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلى الرغم من أنني لم أرغب في الحديث عن إيران اليوم، فاسمحوا لي بأن أتناول هذه النقطة فقط. وإلى جانب فرنسا وألمانيا تحث المملكة المتحدة إيران على عدم اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تخالف الاتفاق والعودة إلى الامتثال له. فالاتفاق نفسه يسمح بذلك.

وبصورة عامة، فلا لبس لدينا أن الاتفاق النووي لا يزال الخيار الأمثل فضلاً عن كونه يخدم مصالح الأمن الإيراني والعالمي. ومن الأهمية بمكان ألا تسعى إيران إلى تطوير الأسلحة النووية وأن ذلك الاتفاق سيجعل العالم مكاناً أكثر أماناً باستبعاد احتمال حيازة إيران للأسلحة النووية. وفي واقع الأمر، أكد الممثلون العسكريون في بعض البلدان التي انتقدت الاتفاق دوره في صون الأمن القومي والدولي. وقد أشرت مسبقاً إلى حدث وفاة السيد أمانو المحزن. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في الرقابة على الامتثال للاتفاقية.

وأود أن أعود إلى عملية السلام في الشرق الأوسط. وكما ذكرت فإن موقفنا لا يزال كما هو دون تغيير. فنحن نؤيد التوصل إلى تسوية متفاوض عليها تؤدي إلى دولة إسرائيلية آمنة ومأمونة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للبقاء على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع تقاسم الأراضي المتفق عليها وأن تكون القدس عاصمة مشتركة لكلتا الدولتين مع وجود تسوية عادلة ونزيهة وواقعية ومتفق عليها للاجئين.

السيدة بلاندينو دي لوس سانتوس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر أيضاً السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات.

وتشيد الجمهورية الدومينيكية بالجهد الجماعي الذي يبذله المجتمع الدولي لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مؤتمرها الدولي السنوي للمانحين، الذي عقد في ٢٥ حزيران/يونيه في مدينة نيويورك. وأشاد ممثلو الدول والمؤسسات بالإجماع بدور الوكالة في صون حقوق اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم. ونثني على موظفي الأونروا لالتزامهم بتقديم الدعم فيما يخص التنمية البشرية لـ ٥,٤ مليون لاجئ فلسطيني في الشرق الأدنى.

وعلى صعيد آخر، اعتمد مجلس الأمن في ٢٠١٦، القرار رقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يطلب بموجبه من جميع الأطراف وضع حد للمطالب الإقليمية واحترام السيادة وتحرير الأراضي المحتلة. ولسوء الحظ، لم يتغير الوضع منذ ذلك الحين. والحقيقة هي أن الاحتلال قد توسع بشكل غير قانوني دون أي عواقب، مانعا بالتالي إحلال السلام.

ونلاحظ مع الشعور بالقلق زيادة عمليات الهدم بصورة كبيرة في الضفة الغربية وخاصة في القدس الشرقية. وتؤدي عمليات الهدم هذه إلى تهيئة بيئة قسرية للسكان تؤدي بدورها إلى النقل القسري للسكان المتضررين. ومن المثير للقلق، بشكل خاص، أن تقليص الحيز المتاح للمجتمع المدني قد قيد من عمل منظمات حقوق الإنسان في غزة على وجه الخصوص حيث لا يزال الوضع الإنساني حرجاً وحيث لا غنى عن عمل تلك المنظمات.

وتواصل الجمهورية الدومينيكية الدفاع عن الإجماع الدولي القائم على أن السبيل الوحيد لمضي الفلسطينيين والإسرائيليين قدماً هو التفاوض على حل الدولتين في حدود متفاوض عليها على أساس خطوط عام ١٩٦٧. ونكرر التأكيد على أنه ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي استعادة الأفق السياسي لاستئناف عملية سلام هادفة محورها الإنسان وتتسق مع القانون الدولي.

أما بخصوص الهجمات الفلسطينية ضد إسرائيل، فإن جمهورية الدومينيكان متمسكة بموقفها. وندين بشدة أي نوع من أنواع العنف وندعو حماس والجماعات الأخرى إلى وضع حد للتحريض والعمليات ذات الصلة. وأخيراً، نحث جميع الأطراف المعنية على العمل سوياً لفتح أبواب التفاوض وتجنب أعمال الاستفزاز والخطاب التحريضي. ونحن مقتنعون بأن عمل المنظمات الدولية أساسي لتخفيف مخاطر العنف والتقليل منها، فضلا عن السعي لإيجاد حل للحالة المؤسفة الحالية.

السيد ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أنضم إلى الآخرين بتقديم التعازي إلى اليابان وإلى الأمين العام على وفاة السيد أمانو الذي كان قائداً بارزاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأود الآن أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها التي زودتنا بمعلومات موجزة عن الوضع الإسرائيلي الفلسطيني.

وسوف أركز ملاحظاتي اليوم على التهديدات التي تواجه حل الدولتين والحاجة الملحة إلى أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد المعايير المتفق عليها للحل السياسي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وأود بدايةً أن أعلق على التدهور المقلق للوضع في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

أدانت فرنسا هدم الجيش الإسرائيلي بالأمس عدة مبان في منطقة وادي الحمص الواقعة في الجنوب الشرقي من القدس. وتتعارض عمليات الهدم هذه في المناطق المحتلة مع القانون الدولي وخصوصاً القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتتم عمليات الهدم للمرة الأولى في المنطقتين ألف وباء اللتين تقعان ضمن اختصاص السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو. وتمثل تلك العمليات سابقة خطيرة تقوض

بشكل مباشر حل الدولتين. وتأسف فرنسا لعدم استجابة الحكومة الإسرائيلية لنداءات المجتمع الدولي الذي طالبها بعدم المضي قدماً في عمليات الهدم ودعاها رسمياً إلى تعليق عمليات الهدم الجارية في أقرب وقت ممكن.

وفي السياق نفسه، لا تزال سياسة الاستعمار التي تمارس بموجبها أعمال الهدم هذه مستمرة بلا هوادة في القدس الشرقية والضفة الغربية وتكاد تصل إلى نقطة اللاعودة. ومنذ بداية العام تمت الموافقة على تشييد ما يزيد على ٥٠٠ ٤ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية. وتستمر الأنشطة الاستيطانية في القدس أيضا، لا سيما تنفيذ المشاريع الأثرية وتزايد عمليات الهدم بما يدعو إلى القلق الشديد. وتعتبر تلك السياسة لأكثر إثارة للقلق بسبب اقترانها بالتصريحات عن ضم كل الأراضي المحتلة أو جزء منها.

وتذكّر فرنسا بتنافي الاستعمار مع القانون الدولي على النحو الذي أعاد تأكيده القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فهو يسهم في إثارة التوترات في الميدان وينسف الشروط اللازمة لتحقيق سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس حل الدولتين وأن تكون القدس عاصمة لفلسطين. ولا تعترف فرنسا بأي سيادة الإسرائيلية على أي من الأراضي المحتلة. ونرى وفقا لميثاق الأمم المتحدة أن من غير المشروع أيضا حيازة الأراضي بالقوة سواء في القدس أم الضفة الغربية أم في مرتفعات الجولان.

وأود أن أعود إلى تدهور الوضع الأمني والإنساني والسياسي في غزة الذي لا يزال مصدرا للقلق العميق. وتؤكد الاشتباكات التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي والتي أسفرت عن إصابة ما يزيد على ١٠٠ من المتظاهرين الفلسطينيين استمرار الأزمة التي نواجهها في غزة ومدى عمقها. ويجب بذل قصارى الجهود اللازمة للاستجابة الإنسانية والسياسية والحيلولة دون خطر التصعيد. وندعو مرة أخرى الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ونشيد في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها مصر وقطر والأمم المتحدة لتجنب أسوأ السيناريوهات.

وفي هذا السياق الهش، فإن حشد دعم المجتمع الدولي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أكثر أهمية من أي وقت مضى. لقد مكن مؤتمر المانحين في ٢٥ حزيران/يونيه الوكالة من استخدام الأموال التي تلقتها مؤخرا لضمان استمرارية برامجها لتقديم المساعدات، لا سيما في غزة هذا الصيف.

لقد أعلنت فرنسا بالفعل أنها ستضاعف مساهمتها في الأونروا لعام ٢٠١٩، مثلما فعلت في عام ٢٠١٨. وأحث جميع المانحين على مواصلة أو زيادة مساهماتها في الوكالة لتمكينها من مواصلة برامجها، ولا سيما لضمان بدء العام الدراسي، ولإعادة تأكيد دعمهم لتجديد ولاية الأونروا لثلاث سنوات في خريف هذا العام.

وإضافة إلى مسألة الدعم الإنساني، لن يتحقق الاستقرار الدائم في غزة إلا من خلال التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، تشمل من ناحية العودة الكاملة للسلطة الفلسطينية ومن ناحية أخرى رفع الحصار مع كفالة ضمانات أمنية موثوقة لإسرائيل.

أخيرا، فإن مستقبل غزة لا يمكن فصله عن الهدف المتمثل في إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وفي الختام، أود مرة أخرى التأكيد على صلاحية المعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي للحل القائم على دولتين. وكما نعلم، فإن حل الصراع سياسي أساسا، تحدده معايير راسخة، مع تحقيق التطلعات المشروعة لكلا الجانبين – إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، والعاصمة القدس. وتقف فرنسا

على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود المبذولة، بما في ذلك المبادرات الاقتصادية، ما دامت تتقيد بالمبادئ التوجيهية التي وضعناها معا والقانون الدولي، ولا سيما أن تكون وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء هو الشرط الأساسي للانطلاق الاقتصادي لفلسطين وكذلك لبناء اقتصاد إقليمية متكامل وأقوى. السلام الاقتصادي لا يمكن أن يحل محل البحث عن تسوية سياسية. وأي محاولة للانحراف عن تلك المعايير المحددة بصورة جماعية سيكون مآلها الفشل.

وستواصل فرنسا، مع شركائها الأوروبيين، الدفاع عن مبدأ السلام العادل والدائم، استنادا إلى المعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي، وتأييد الوجود الفلسطيني في القدس وفي جميع الأراضي الفلسطينية من أجل الحفاظ على حل الدولتين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرنسا لن تساوم على ضمان أمن إسرائيل.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أعرب عن تعازينا في وفاة السيد أمانو لشعب اليابان وأفراد أسرته.

كما أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها القيمة.

موقفنا واضح تماما بشأن هذه المسألة الهامة جدا. لذلك، سوف أركز أساسا على التطورات الأخيرة.

ما برحنا نشعر بالقلق جراء الاستفزازات المتواصلة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك أعمالها المزعزعة للاستقرار والانتهاكات لوضع ومركز القدس والمسجد الأقصى. وأود أن أكرر ثلاث نقاط هامة في هذا الصدد.

تتعلق النقطة الأولى بحل الدولتين والإجراءات التي تقوضه. نحن نؤكد من جديد الحل الذي تعيش في إطاره، على أساس خطوط عام ١٩٦٧، فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل وبما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلى المجتمع الدولي ألا يتزحزح قيد أنملة عن هذا المنهاج والموقف.

ويجب أن يظل هدفنا هو تحقيق حل الدولتين واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن تحقيق نتائج لجميع مسائل الوضع النهائي عبر التفاوض. ولا بد من رفض أية أعمال تتناقض مع هذا المنهاج. ولهذا السبب، فإن إندونيسيا تدين بشدة ما تقوم به إسرائيل من عمليات البناء غير القانوني وافتتاح نفق تحت الأرض وطريق مؤدي إلى الحرم الشريف، على نحو ما ذكر بوضوح في الاجتماع الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في جدة في الأسبوع الماضي.

ولا شك في أن ذلك يشكل انتهاكا واضحا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٧٦ (١٩٨٠) والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وإلى جانب المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن تشييد الأنفاق يمكن أيضا اعتباره عملية ضم بحكم الأمر الواقع.

ويجب على المجلس أن يدافع عن مركز وطابع مدينة القدس القديمة وأسوارها. وهذا هو التزام على المجلس ذاته. كما ندين بشدة ما جرى قبل فجر أمس من عمليات هدم غير قانونية ولا إنسانية تتسم بالغطرسة لمنازل فلسطينيين، بما في ذلك منازل تقطنها أسر، في وادي الحمص وصور باهر في الضفة الغربية. هل من يمكن لإمرئ تصور هدم منزله أمام أعين أطفاله، كما عرض علينا المراقب الدائم عن دولة فلسطين في وقت سابق من صور واضحة؟ لا يمكنني أن أتصور هدم بيتي.

وهذا سبب آخر يحتم على المجلس أن يتخذ إجراءات للدفاع عن قراراته وعن الشعب الفلسطيني. يجب أن نكف عن الدوران حول أنفسنا وإلا فإننا نخاطر بالسقوط في غياهب النسيان.

وتتعلق نقطتي الثانية بتدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبالنظر إلى استمرار استخدام السلطة القائمة بالاحتلال للسياسات السلبية المتمثلة في تقييد حرية التنقل والاحتجاز التعسفي واستخدام القوة وحصار غزة منذ سنوات عديدة، فليس من المستغرب أن تستمر الأوضاع الإنسانية في التدهور. وتواصل إسرائيل حجب الإيرادات الضريبية للسلطة الفلسطينية. واسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أنه لا يمكننا أن نجادل في رفض السلطة الفلسطينية قبول تحويل ما هو أقل من كامل المبلغ المستحق لها، ويجب أن نطالب بألا تأخذ إسرائيل ما لا يخصها.

وفيما يتعلق بدور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نود مرة أخرى أن نناشد المجتمع الدولي مواصلة ضمان التمويل المستدام والموثوق به للخدمات المنقذة للحياة التي تقدمها الوكالة. ينبغي لنا أن ندعم جميعا وكالة اضطلعت منذ سنوات عديدة بتقديم الخدمات العامة للبشرية وأظهرت الحياد وحسن النوايا.

ثالثا، أود أن أعلق على ضرورة تعزيز القدرة الاقتصادية الفلسطينية. من الأهمية بمكان أن نعمل نحو تحقيق القدرة الاقتصادية القصوى الفلسطينيين، ولكننا نحذر من أن المساعدة الاقتصادية لا يمكن أن تكون بديلا عن تسوية سياسية نهائية حيث يمكن استغلال ذلك من قبل السلطة القائمة بالاحتلال لكسب الوقت للمضي قدما في خططها، بما في ذلك بناء المستوطنات، وبالتالي جعل التوصل إلى حل أكثر صعوبة.

وتواصل إندونيسيا العمل من خلال آليات شتى لمحاولة تعزيز القدرة الاقتصادية لفلسطين. وفي وقت سابق من هذا الشهر في أريحا، اجتمعت إندونيسيا وغيرها من بلدان شرق آسيا في المؤتمر الرابع للتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين من أجل تعزيز الجهود المبذولة لدعم فلسطين من خلال التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمارات المشتركة. ونشجع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي على النظر في الاضطلاع بأنشطة مماثلة لصالح الإنسانية.

وكما وعدت، لن يكون بياني طويلا حيث جرت بالفعل الإشارة إلى العديد من نقاطنا عدة مرات في بياناتنا السابقة. بيد أنني أود أن أتناول قضية واحدة هامة.

استمعنا صباح اليوم إلى بيان اشار إلى أن وضع القدس لن يحل في هذه القاعة أو أي عاصمة من العواصم، ولكن من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، فضلا عن نداء لتهيئة بيئة مواتية.

ولكن كيف يمكن تهيئة بيئة مواتية بينما يستمر بناء المستوطنات غير القانونية وعندما يجري هدم المباني أمام أعين الأطفال وعندما يكون من الممكن أن تطلق السلطات الإسرائيلية الرصاص على صبي فلسطيني عمره تسع سنوات وعندما تتواصل حالات الاحتجاز التعسفي والعديد من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى؟ كيف يمكن لإمرئ تحقيق السلام عندما لا يؤمن بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؟ وإذا كنا لا نؤمن بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، فدعونا جميعا عندئذ نلقي ميثاق الأمم المتحدة الرائع في نهر إيست ريفر المجاور

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

كما أود أن أعرب عن تعازينا لحكومة اليابان وشعبها لوفاة السيد أمانو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويساور بلدي قلق بالغ إزاء التطورات المتعلقة بقضية فلسطين. ونشجب استمرار بيئة العداء وأعمال العنف العشوائية التي ترتكبها حماس والرد الإسرائيلي غير المتناسب وخطاب المواجهة على الجانبين. ولا يؤدي كل ذلك إلا إلى حالة من عدم الاستقرار لا يمكن استمرارها بالنسبة للشرق الأوسط

والمجتمع الدولي. ويجب علينا أن ندين الطابع الأحادي الجانب للقرارات والإجراءات، الذي أدى إلى مزيد من تصعيد التوترات وأعمال العنف، بما في ذلك الممارسات المتكررة والمتزايدة من بناء للمستوطنات وهدم للمنازل وإخلاء للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتعارض تلك الإجراءات مع أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وتثير شكوكا متزايدة حول فرص تحقيق حل الدولتين.

كما يثير ارتياعنا التأثير السياسي والاجتماعي لاستمرار هدم المنازل الفلسطينية في صور باهر. ونكرر مناشدات المنظمة للسلطات الإسرائيلية بوقف هذه الأعمال، وبدلا من ذلك تنفيذ سياسات التخطيط التي تلبي احتياجات الإسكان والتنمية للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ونشدد أيضا على الحاجة الملحة لبذل الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية الخطيرة في غزة التي تفاقمت بسبب خفض تمويل برامج المساعدة والقرار الأحادي الجانب الذي اتخذته حكومة إسرائيل باحتجاز مبلغ كبير من الإيرادات الضريبية الفلسطينية. وفي ظل هذه الظروف المأساوية، نشجع المجتمع الدولي على زيادة إسهاماته المالية والأمم المتحدة على مواصلة مواءمة المساعدات الإنسانية مع الخطط الإنمائية التي توفر الأمل والفرص للشباب بهدف إبعادهم عن الراديكالية والتطرف. ويحدونا الأمل في أن يسهم صندوق الاستثمار العالمي الذي أعلن عنه في البحرين وتعزيز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تحقيق تلك الغاية.

ونرى أن التخفيف العاجل من المعاناة الإنسانية يجب أن يستكمل بالتزام متجدد من الطرفين بعملية السلام واستئناف المفاوضات المفضية إلى تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧. وسيتطلب ذلك أن يتصرف الزعماء السياسيون والدينيون والاجتماعيون والسلطات على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بمسؤولية وحصافة وضبط نفس، وأن يشجعوا على استئناف حوار رفيع المستوى يسمح للشعبين ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها بالمضي قدما نحو السلام الدائم.

ونؤكد بغية تحقيق تلك الغاية على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق المجلس والبلدان التي تتمتع بتأثير حقيقي على الطرفين والتي يمكنها، بل ويجب عليها، القيام بالمزيد لضمان استئناف الطرفين للمفاوضات الثنائية واحترام التزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان بشكل صارم ودعم الجهود التي يبذلها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لتعزيز تخفيف حدة التوترات.

وأود أيضا أن أتناول بإيجاز التطورات التي وقعت في مضيق هرمز وهي منطقة بالغة الأهمية للاقتصاد والأمن العالميين. وتلاحظ بيرو ببالغ القلق الأعمال العسكرية التي وقعت في الأسابيع الأخيرة والتي تشكل تهديدا خطيرا لاستقرار المنطقة والسلم الدولي. ونحث جميع الأطراف الفاعلة المعنية على ممارسة ضبط النفس في تلك الظروف الخطيرة وتجنب أي عمل أحادي الجانب قد يؤدي إلى نشوب نزاع في ذلك الجزء المضطرب من العالم والعودة إلى القنوات الدبلوماسية باعتبارها السبيل الوحيد الممكن للخروج من المأزق الحالي. ونشجع المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للحد من التوترات الحالية وبناء الثقة اللازمة تمشيا مع الصلاحيات الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لقد طلب ممثل غينيا الاستوائية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد إسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): رحبت في مستهل بياني بأحد الطرفين وغاب عني أن أحيي وفد فلسطين. وأود تصحيح ذلك بالترحيب الآن بوفد فلسطين. وأعتذر عن هذا السهو.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبلغ الجميع بأن مناقشة اليوم المفتوحة ستستمر خلال ساعة الغداء حيث توجد أسماء كثيرة في قائمة المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم وأهنئكم على رئاستكم الناجحة للمجلس هذا الشهر.

وأود قبل أن أدلي ببياني المعد سلفا أن أتناول الاتهامات التي وجهها السفير الإسرائيلي إلى لبنان. وإذ نأخذ في الاعتبار تاريخ إسرائيل في غزو لبنان، يرى اللبنانيون أن هذه الاتهامات تشكل تهديدات مباشرة لسلامهم وللبنية التحتية المدنية. وإذا كان السفير الإسرائيلي يستخدم تلك البيانات لصرف الانتباه عن الحالة البائسة التي تسبب فيها الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين، فهذا ليس بالأمر الجديد. لكن إذا كان يستخدمها ليمهد الطريق ويعد المجتمع الدولي لشن هجوم على موانئ ومطارات لبنان وبنيته التحتية، كما فعلت إسرائيل في عام ٢٠٠٦، ينبغي للمجلس ألا يظل صامتاً بل يجب عليه أن يتحمل مسؤوليته ويمنع إسرائيل من شن حرب جديدة على لبنان. فآخر ما يحتاجه لبنان والمنطقة الآن هو خوض حرب جديدة.

وأدلي الآن ببياني. نجتمع في وقت تزداد فيه حدة التوترات في الشرق الأوسط. وثمة شعور باليأس والقنوط بسبب النزاعات التي طال أمدها والاحتلال الذي دام لعقود. ولا يتجلى هذا اليأس على نحو أوضح من تجليه في قضية فلسطين. إننا لا نشهد عدم إحراز تقدم صوب تحقيق السلام فحسب، بل وتراجعا عن مبادئ وأسس السلام الحقيقي والعادل، أي قرارات الأمم المتحدة وتطبيق القانون الدولي.

ويستمر تدهور الحالة في الميدان بالنسبة للفلسطينيين، ولا سيما في القدس وغزة، حيث وصفتها المنظمات الإنسانية الدولية بأنها تزداد سوءا يوما بعد يوم. واستمرار الاحتلال الإسرائيلي وتدابيره غير القانونية – من عمليات الإغلاق والاحتجاز التعسفي وهدم المنازل والتوسع في بناء المستوطنات وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانية الأساسية والحقوق السياسية – جعل الوضع لا يطاق. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يكتفي بتحمل مسؤوليته تجاه الفلسطينيين فحسب، بل والأهم من ذلك، أن يكفل وفاء المجلس بالمبادئ التي تأسست عليها المنظمة ووقف هذه الأعمال. وتتفاقم الحالة الإنسانية المتردية بسبب الصعوبات التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى فيما يتعلق بالتمويل وهو ما يهدد سبل عيش مئات الآلاف من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي أنحاء المنطقة.

وعلى الصعيد السياسي، لا يزال ثمة وعد بخطة السلام التي طال انتظارها، ولكن قوبلت مرحلتها الأولية التي تمثلت في عقد مؤتمر اقتصادي بخيبة أمل وإدانة من معظم الأطراف، وتحديدا الفلسطينيين، بسبب انعدام الآفاق السياسية. ويريد الفلسطينيون والعرب وصفة صحيحة لسلام عادل وشامل ودائم. ويعتبرون مبادرة السلام العربية وحل الدولتين أفضل الأسس لحل سياسي للنزاع – حل قائم على الشرعية الدولية والقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٢٣٤ (٢٠١٦) لإقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام وأمن وعاصمتها القدس الشرقية. وقد أعيد التأكيد على ذلك في أحدث اجتماع لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي هذا الشهر، حيث أدان الاجتماع المحاولات الإسرائيلية ”لتغيير الطابع القانوني للقدس ووضعها وتركيبتها الديمغرافية“.

وتواصل إسرائيل في سورية سياستها المتمثلة في ترسيخ احتلالها وضم مرتفعات الجولان مع الإفلات من العقاب. ولبنان يساوره القلق والانزعاج من تلك السياسة الإسرائيلية لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي لمرتفعات الجولان

المحتلة. ويدعو لبنان إسرائيل إلى تنفيذ القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقيات جنيف بحذافيرها.

وقد أحرزت الحكومة اللبنانية تقدما منذ المناقشة الفصلية الأخيرة التي عقدها المجلس (انظر S/PV.8517). فقد وافق مجلس الوزراء على ميزانية ٢٠١٩ – وهي خطوة أولى في برنامج الإصلاح المالي للحكومة للوفاء بالتزاماتها بموجب المؤتمر الاقتصادي للتنمية بواسطة الإصلاحات ومع القطاع الخاص. وافق أيضا مجلس الوزراء والبرلمان على خطة الكهرباء. وقد بدأت أيضا مناقشات بشأن برنامجنا للاستثمار الرأسمالي لإصلاح الهياكل الأساسية. وقد أظهرت الحكومة التزامها الراسخ ببرنامج حقوق الإنسان بتعيين الأعضاء في آليتنا الوقائية الوطنية لمناهضة التعذيب.

يعرب لبنان عن امتنانه للدعم المستمر الذي يقدمه شركاؤه الدوليون منذ أمد طويل، سواء من الناحية الاقتصادية أو فيما يتعلق بخطة للسلام والأمن. أجرى مجلس الأمن مشاورات أمس بشأن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهو أحد أركان خطته للسلام والأمن في الجنوب، حيث استمع المجلس إلى تقرير قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتقرير الأمين العام (S/2019/574) أن الوضع في منطقة العمليات هادئ. فالهدوء الشيء المطلوب تحديدا في المنطقة. وما كان ذلك ليتحقق لولا مساعدة الأمم المتحدة وقوات اليونيفيل.

خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري إلى فرقة العمل البحرية التابعة للقوة في الأسبوع الماضي، أكد من جديد التزامه والتزام الحكومة بالقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٤٣٣ (٢٠١٨). وأكد رئيس الوزراء أنه ملتزم تماما بمواصلة تطوير قدرات القوات البحرية اللبنانية على الوفاء بالتزامات لبنان بموجب هذين القرارين. وأعلن أنه اطلع بشكل كامل على خطة زيادة القدرات البحرية اللبنانية، وتعهد ببذل قصارى جهده لاعتمادها في مجلس الوزراء. كما قال رئيس الوزراء، إن تعزيز قدرة القوات المسلحة اللبنانية وبناء قوة بحرية سيمكنان تلك القوات من الاضطلاع ببطء بمسؤوليتها في دعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

لقد استخدمت الولايات المتحدة مساعيها الحميدة للتوصل إلى اتفاق لبدء المحادثات حول ترسيم الحدود البحرية والبرية بين لبنان وإسرائيل. وعلى الرغم من أن هذه المفاوضات لم تسفر بعد عن النتيجة المرجوة، التي يمكن أن تؤدي إلى بدء هذه المحادثات، فقد تعهد رئيس الوزراء بالعمل بلا كلل لبدء هذه المفاوضات.

مما يؤسف له أن التزام لبنان بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) واحترام التزاماته بموجب القرارات الأخرى ذات الصلة يُقابل بانتهاكات إسرائيلية يومية للأراضي اللبنانية برا وجوا وبحرا. لقد شهد هذا الشهر بالفعل عشرات الانتهاكات، ولا سيما من جانب الطائرات الحربية والقوارب العسكرية الإسرائيلية، مما أدى إلى ترويع السكان. أما على الحدود، فتواصل إسرائيل البناء على الأراضي اللبنانية المحتلة فيما يسمى بنقاط الحفظ. وتشكل هذه الانتهاكات مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار، وتؤدي إلى زيادة الهشاشة على طول الحدود. ولا بد لها من إنهائها.

ستظل الحالة في الشرق الأوسط مصدرا للصراع ما دام يتم تجاهل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وتجاهل حقوق الإنسان والحقوق السياسية. ويمكن للمجلس، بل يجب عليه، أن يغير ذلك الواقع إذا ما أريد للمنطقة أن تعيش في سلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة لوفاة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما لأحبائه المفجوعين.

أود أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة للمجلس لشهر تموز/يوليه. وأود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على إحاطتها الإعلامية الشاملة والمفصلة.

يؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لفنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

في الشهر الماضي، أكد السيد ملادينوف مرة أخرى، في عرضه، بالنيابة عن الأمين العام، للتقرير العاشر عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المقدم إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8557)، أنه لم تُتخذ أي خطوات ملموسة لتنفيذ هذا القرار التاريخي. ومن الجدير بالملاحظة أن النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة قد استمر، بما فيها في القدس الشرقية، حيث وافقت السلطات الإسرائيلية على طرح عطاءات لبناء ما يقرب من ٦ ٠٠٠ وحدة سكنية – وهذا أكبر تعزيز لبناء المستوطنات منذ عامين. أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل عقبة أمام السلام. وعلاوة على ذلك، تواصل السلطات الإسرائيلية أيضا هدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إننا ندين بشدة هدم عشرات المنازل الفلسطينية في قرية صور باهر الفلسطينية بالأمس.

لا تزال الحالة الأمنية في غزة متوترة بشكل خاص، وكما بيَّن لنا الماضي، يمكن أن تشتعل الحالة في أي لحظة. كذلك فإن الحالة الإنسانية تبعث على القلق البالغ. وفقا لتقرير اليونيسيف الفصلي عن الحالة الإنسانية المتعلقة بدولة فلسطين للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٩، يعيش أكثر من ٥٠ في المائة من الأسر الفلسطينية في غزة تحت خط الفقر. ولا تزال ناميبيا تشعر بقلق عميق أيضا إزاء القيود الشديدة المفروضة على تنقل الموظفين الوطنيين العاملين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في غزة. ويقدم هؤلاء الأفراد خدمات للفلسطينيين في غزة منقذة للأرواح، ولا ينبغي تقييد وصولهم إليهم.

على الرغم من هذه الاتجاهات السلبية، توجد بعض التطورات الإيجابية التي ينبغي إبرازها. فقد ثبت أن استمرار دولة قطر في تقديم المساعدة المالية من أجل التخفيف من الحالة الإنسانية في غزة أمر أساسي وكان له أثر إيجابي على الجهود الرامية إلى تهدئة الحالة في غزة. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاعتراف بالعمل الذي قام به مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لإيجاد حلول أكثر استدامة في قطاع الطاقة، الذي يعاني من مشاكل منذ سنوات عديدة، وينبغي التركيز عليه.

أغتنم هذه الفرصة لأثني على النجاح الذي حققه مؤتمر عقد التبرعات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذي انعقد في ٢٥ حزيران/يونيه هنا في نيويورك. وأشكر البلدان التي ساعدت في جمع ١١٠ ملايين دولار، بما يكفل عدم توقف خدمات الأونروا المنقذة للحياة في الوقت الراهن. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأؤكد من جديد دعم ناميبيا للأونروا وولايتها في توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، وقطاع غزة، ولبنان، والأردن، وسوريا.

إن الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية حاليا نتيجة لقرار إسرائيل بحجب جزء من إيرادات المقاصة العائدة إلى السلطة الفلسطينية وذلك الحجب يؤثر بشدة على الاقتصاد الفلسطيني. واستمرار هذه الأزمة يهدد بزعزعة استقرار حالة متقلبة أصلا. ونحث الأطراف على تنفيذ اتفاقاتها الثنائية واحترامها.

لقد أوضحت حلقة العمل المعنية بالسلام المفضي إلى الرخاء التي انعقدت في البحرين في ٢٥ حزيران/يونيه أن المجتمع

الدولي لا يزال متمسكا بإيمانه بأن التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها بدون مفاوضات تؤدي إلى حل الدولتين. ولا يزال حل هذا النزاع الذي طال أمده يتمثل في الحل السياسي. ولن يوفر أي قدر من الدعم الإنساني أو الاقتصادي أي حل للنزاع. ومن هنا نحض الأطراف على عدم التخلي عن العملية السياسية التي تكفل الأساس للتنمية الاقتصادية.

بالنظر إلى تجربة مماثلة، فإن ناميبيا تعرف أنه ما دام الشعب محروما من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، سيظل التوتر والإحباط والغضب وحتى الكراهية تتصاعد. إذ أن الشعب المقهور الذي يُحرم من حقه في تقرير المصير والحرية لن يسكت أبدا. وستصل الأمور إلى نقطة الغليان عاجلا وليس آجلا، مما ستكون له بالتأكيد عواقب بعيدة المدى على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، فضلا عما يتركه ذلك من أثار مدمرة على آفاق السلام في تلك المنطقة. إن استمرار الدولة القائمة بالاحتلال في انتهاك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، واستمرارها في التوسع في بناء المستوطنات، والإجراءات الانفرادية للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وضم الجولان، وسحب التمويل المقدم من أجل الأونروا، كلها أسباب تبعث على القلق الشديد لكونها تقوض بشكل خطير عملية التوصل إلى حل عادل ودائم يقبله الطرفان. ويجب أن ندعم احترام القانون الدولي والتمسك به.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أتكلم بصفتي طرفا أساسيا في هذا البند من جدول الأعمال.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة يشكل التحدي الأخطر لهيبة ومصداقية أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي. يمثل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة التحدي الأخطر لهيبة ومصداقية أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي. وعلى الرغم من التلاعب غير المسبوق بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان، فإن عملية التضليل مستمرة ومتصاعدة، بهدف جعل ما هو أساسي هامشيا، وما هو هامشي أساسيا، وإغراق القضية الفلسطينية ومنطقتنا بتفاصيل صغيره لا قيمة لها، وذلك على حساب الجوهر، ألا وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة. هذا هو جوهر البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“ وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة. لكن يحلو للبعض أن يخاطبونا في هذا البند بالذات عن مسائل لا علاقة لها على الإطلاق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ولا بالقضية الفلسطينية، فيقحمون مثلا قضايا مثل إيران وغيرها في هذا البند، علما بأن هذا يخالف التوافق العام في مجلس الأمن حول جوهر البند.

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة جملة من التصرفات الانفرادية الاستفزازية التي يحاول القائمون عليها استغلال عجز مجلس الأمن عن وضع قراراته الخاصة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي موضع التنفيذ، وذلك للعمل على قلب الحقائق والتنصل من الالتزامات القانونية والمرجعيات المعتمدة ٠ وهو ما تجلى في قيام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ثم الاعتراف بما أسماه السيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، ضاربا بعرض الحائط التزام الإدارات الأمريكية السابقة كافة بمرجعيات عملية السلام وبمقتضيات قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وهو القرار الذي أكد أن قرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في الجولان لاغ وباطل ولا أثر قانوني له على الإطلاق، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في ذاك الوقت، جزءا من هذا القرار.

تواصلت الممارسات العدوانية والاستفزازية من خلال أعمال العدوان المباشر التي تقوم بها إسرائيل ضد بلادي، سورية، بهدف تقديم الدعم للمجموعات الإرهابية المسلحة،

والتي أفضى آخرها في مطلع الشهر الجاري إلى استشهاد أربعة مدنين، من بينهم طفله رضيعة وإصابة ٢١ آخرين معظمهم من النساء والأطفال. وكذلك من خلال الممارسات الإسرائيلية الهادفة للاستيلاء على أراضي وممتلكات أهالي الجولان السوريين، لتوسيع المستوطنات تارة، أو لإنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بالرياح تارة أخرى، أو بذريعة عدم قيام أهلنا في الجولان السوري بتسجيل ملكياتهم وأراضيهم في السجل العقاري الإسرائيلي، وبالتالي إكراههم وإرغامهم على القيام بذلك تحت طائلة مصادرة أملاكهم، وهو بالمناسبة نفس الأسلوب الوقح الذي تعتمده سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في القدس وفي الضفة الغربية. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، إذ عمدت سلطات الاحتلال مؤخرا إلى عقد اجتماع لحكومة الاحتلال في الجولان، وأعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلية تدشين مستوطنة جديدة في الجولان باسم هضبه ترامب، وذلك كمكافأة من رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي للرئيس الأمريكي ترامب، على انتهاكه لقرارات هذا المجلس وللقانون الدولي باعترافه منفردا بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، وهي كلها أمور خطيرة للغاية لم تتطرق إليها للأسف السيدة دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، مكررة بذلك أخطاء نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام. إذا لم تقم وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، في هذا البند بالذات، بالتطرق إلى مسألة الجولان السوري المحتل، فهذا يعني أن هناك خللا في أداء الأمانة العامة، لأنها كررت أخطاء ملادينوف، الذي يتجاهل التطرق إلى مسألة الجولان في بياناته وإحاطاته لكم من حين لآخر. هذه شكوى باسم الرئاسة وباسم الأمين العام للأمم المتحدة، نرجو التعامل معها بما يلزم.

تؤكد حكومة بلادي أن الجولان العربي السوري المحتل جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية ٠ وحق غير قابل للمساومة أو التنازل ولا يمكن أن يسقط بالتقادم. وتشدد حكومة بلادي على أن تحرير الجولان العربي السوري واستعادته من الاحتلال الإسرائيلي، بكافة السبل التي يكفلها القانون الدولي، سيبقى أولوية للسياسة السورية. وتطالب بلادي الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالتحرك بشكل عاجل وحازم، لإعلاء مبادئ القانون الدولي ووضع حد للممارسات العدوانية الإسرائيلية والانتهاكات الفاضحة لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١).

وتجدد حكومة بلادي مطالبها بإلزام إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، بالعمل على إطلاق سراح الأسير صدقي المقت، وسراح جمع الأسرى السوريين القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. الأسير صبحي المقت هو مناضل من الجولان السوري المحتل، كانت جريمته، بعد أن أمضى ٢٧ عاما في سجون إسرائيل، نفس المدة التي أمضاها نيلسون مانديلا في سجون الفصل العنصري، أنه سجل بالصورة والصوت تعاون إسرائيل مع المجموعات الإرهابية في خط الفصل في الجولان السوري المحتل، هذه هي جريمته، فحكم مجددا بـ ١٤ عاما.

يلاحظ الجميع معي أن بيانات ممثل الاحتلال الإسرائيلي أمام هذا المجلس تمثل حالة إنكار لا مثيل لها للقانون الدولي ولمئات القرارات التي اعتمدتها منظمتنا هذه. أتذكر أن الرئيس محمود عباس قال بأن المنظمة اعتمدت أكثر من ٨٠٠ قرار حول فلسطين. بيانات ممثل الاحتلال الإسرائيلي، تتعمد الحديث عن كل شيء، إلا في صلب موضوع البند الذي من أجله تتم الدعوة لعقد هذه الجلسة بشكل دوري منذ العام ٢٠٠٢، أي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وضرورة إنهاء هذا الاحتلال. إن إنكار حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في استعادة كامل أراضيه التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فها القدس الشريف، وكذلك عودة الجولان السوري كاملا وما تبقى من

الأراضي اللبنانية، هي الأسباب الرئيسية للتوتر المستمر الذي تشهده منطقتنا، بخلاف ما يحاول ممثل الاحتلال الإسرائيلي أن يسوق له زيفا في كل جلسة لهذا المجلس، إذ يتكلم يوما عن أيران، ويوما عن ليبيا ويوما عن السودان واليمن، لكن هذا إنكار لجوهر هذا البند، ألا وهو احتلال إسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، والدولة الفلسطينية والقضية الفلسطينية؛ إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، هذا هو جوهر البند، لا أيران ولا السودان ولا اليمن ولا ليبيا.

ختاما، إن الجمهورية العربية السورية، كانت وما زالت ثابتة على موقفها المبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة للاجئين وفقا للقرار ١٩٤ (١٩٤٨). وتجدد بلادي مطالبتها بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن، وذلك إعمالا لحق مشروع لا يسقط بالتقادم ولا بالصفقات الاحتلالية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كاوامورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وأشكر أيضا وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها القيمة. وأنا ممتنٌ كذلك لجميع الوفود على إعرابها عن تعازيها القلبية في وفاة السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونقدر كلماتها حق التقدير.

وتظل اليابان ملتزمة بدعم التوصل إلى حل الدولتين. ولا نزال نؤمن بأن الحل الأكثر واقعية لهذا النزاع الطويل الأمد هو حل الدولتين، على أساس خطوط عام ١٩٦٧، مع تبادلات للأراضي متفق عليها بحيث يتحقق التعايش السلمي بين دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء ودولة إسرائيل، بحدود آمنة ومعترف بها دوليا.

لا نزال نشعر بقلق بالغ جراء استمرار أعمال العنف في كل من غزة والضفة الغربية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي من غزة على إسرائيل. إننا ندين بشدة أعمال العنف والإرهاب الذي يطال المواطنين الأبرياء وندعو الطرفين إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف والاستفزازات والتحريض. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع النهائي للقدس هو جزء من مجموعة من القضايا التي ينبغي حلها من خلال المفاوضات القائمة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المعروفة. ويقوض استمرار الأنشطة الاستيطانية وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك الحالة الأخيرة في صور باهر، إمكانية تحقيق حل الدولتين. وتحث اليابان إسرائيل مرة أخرى على وقف تلك الأنشطة.

وتشعر اليابان بالقلق أيضا إزاء استمرار مشكلة الإيرادات الضريبية المحتجزة للسلطة الفلسطينية. أدى ذلك إلى تفاقم الحالة المالية المتدهورة للفلسطينيين، والتي نخشى أن تؤثر سلبا على الاستقرار والأمن. وندعو الطرفين إلى إيجاد حل مقبول لهذه المشكلة في أقرب وقت ممكن.

وفي حين أن الآفاق المستقبلية للعملية السياسية قاتمة في الوقت الحاضر، تعتقد اليابان أنه بوسع كل بلد الإسهام في تهيئة بيئة مواتية لجهود السلام. وفي هذا الصدد أود تسليط الضوء على مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين. وقد بدأت اليابان مع الشركاء الإقليميين في عقد المؤتمر في عام ٢٠١٣ لمساعدة فلسطين في تنميتها الاقتصادية من خلال الاستفادة من موارد وتجارب دول شرق آسيا. وأكد الاجتماع الأخير الذي شاركنا في استضافته في رام الله في وقت سابق من هذا الشهر أهمية إشراك القطاع الخاص في تنمية فلسطين.

وخلال لقاء للمواءمة بين الأعمال التجارية تم عقده على هامش الاجتماع جرى توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين

غرفتي التجارة في فلسطين وإندونيسيا بحضور المبعوث الخاص لحكومة اليابان لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد كونو ورئيس وزراء السلطة الفلسطينية السيد اشتية كشاهدين. وقد أكد المشاركون في المؤتمر من جديد موقفهم الثابت الداعم لحل الدولتين وأعربوا عن عزمهم على مواصلة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، استجابة لدعوة المفوض العام للوكالة السيد كرينبول الذي كان حاضرا في الاجتماع.

ويكمن وراء جهود اليابان التي تبذلها من خلال مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين، اعتقادنا بأنه من أجل التوصل إلى حل الدولتين فإننا بحاجة إلى مساعدة الفلسطينيين في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومع ذلك فإن مشاريع التنمية وحدها لا يمكن أن تحقق السلام. ولا يمكن الوصول إلى السلام والأمن الدائمين إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين. ويجب أن نواصل تشجيع الطرفين على اتخاذ قرارات صعبة ولكنها ضرورية. وستظل اليابان منخرطة مع الجانبين وستواصل تعزيز تدابير بناء الثقة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أتناول باختصار الوضع في مضيق هرمز. حيث يعد تأمين سلامة الملاحة في المنطقة أمرًا مهمًا للغاية لسلام المجتمع الدولي وازدهاره بما في ذلك اليابان. ونأمل مخلصين في تخفيف التوترات وتحقيق الاستقرار في المنطقة وسنواصل بذل جهودنا الدبلوماسية لتحقيق هذه الغاية بالتنسيق مع البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

تود البرازيل أن تؤكد مجددا دعمها لحل الدولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وتشجع البرازيل الطرفين على السعي إلى إيجاد بيئة سياسية بناءة تفضي إلى العودة إلى مفاوضات مجدية. ولا يزال الوضع في غزة يبرز الحاجة للتوصل إلى حل سياسي عادل ومنصف ومقبول للطرفين للنزاع. وبهذه الروح تشجع البرازيل جميع الأطراف المعنية على المشاركة في جهود دبلوماسية جديدة ومبتكرة بعقلية منفتحة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة. ولن يتحقق السلام إلا من خلال القرارات والتنازلات الصعبة للطرفين.

وفيما يتعلق بالحالة في سورية، لا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء تصاعد أعمال العنف في شمال غرب البلد في الوقت الذي ترحب فيه بالمذكرة المتعلقة باستقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب. ونعيد تأكيد أهمية امتثال جميع الأطراف تماما لوقف إطلاق النار في المنطقة، وندين بشدة الغارات الجوية التي تؤثر على المدنيين، بما في ذلك الهجمات على المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي الذين يجب حمايتهم في جميع الأوقات.

وتؤكد البرازيل دعمها لعمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية السيد غاير بيدرسن، وتأمل أن نرى قريباً تحقيق المزيد من التقدم على مسار جنيف، بما في ذلك من خلال انعقاد اللجنة الدستورية على الفور. وستكون هذه خطوة حاسمة في اتجاه التوصل إلى حل سياسي تمس الحاجة إليه على أساس المعايير المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وإعلان سوتشي. ونظل مقتنعين بأن عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة وتديرها سورية هي الكفيلة وحدها بتحقيق السلام الدائم وإتاحة تخفيف المعاناة الإنسانية للسوريين.

وترحب البرازيل بالتقارير الأخيرة عن حدوث انخفاض عام في مستويات العنف وفي عدد ضحايا النزاع في اليمن منذ دخول اتفاق استكهولم بشأن وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة الساحلية حيز النفاذ. ومع ذلك فإننا نشعر بالقلق

إزاء تصاعد التوترات في البلد مؤخرا. وكما سمعنا في الإحاطة الأخيرة للمجلس بشأن المسألة (S/PV.8578)، لا تزال الأوضاع الإنسانية والسياسية والأمنية في اليمن هشة للغاية. لذلك فإننا ندعو الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى استمرار الزيادة في الأعمال العدائية واتخاذ الخطوات اللازمة صوب التنفيذ الكامل لاتفاق استكهولم. كما نحث الأطراف على مواصلة العمل مع المبعوث الخاص للأمين العام لليمن السيد مارتن غريفيث من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للصراع. وتكرر البرازيل التزامها بمراقبة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لوقف إطلاق النار، وقد وافقنا على نشر ضباط جيش وشرطة برازيليين فيها.

أخيراً، تدين البرازيل الهجوم الذي وقع على مركز للاحتجاز بالقرب من طرابلس في ٢ تموز/يوليه، وتحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتجنب تصعيد أعمال العنف والانخراط مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد بشكل كامل وشامل. ونظل مقتنعين بأن إحلال السلام وتحقيق الوحدة الوطنية في ليبيا ومكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية في المنطقة أمور تتطلب في نهاية المطاف عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة ليبيا وملكيتها، وفقًا للاتفاق السياسي الليبي وخطة عمل الأمم المتحدة الخاصة بليبيا. لذلك ندعو جميع الأطراف إلى العمل مع الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا السيد غسان سلامة من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة الأمنية والحالة الإنسانية المتردية في ليبيا. ونأمل أن يتم عقد المؤتمر الوطني الليبي في أقرب فرصة ممكنة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أشكر بيرو على دعوتنا للمشاركة في هذه المناقشة، وأتقدم بالتهنئة إلى الرئاسة البيروفية على عملها الممتاز في توجيه أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

إن عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية تمر حاليا بأصعب فترة لها منذ اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣. فالأمر لا يقتصر على وجود صعوبات خطيرة تعترض استئناف عملية السلام التي من شأنها أن تسمح بإحراز تقدم نحو حل الدولتين استنادا إلى حدود ١٩٦٧، وحل جميع مسائل الوضع النهائي الواردة في تلك الاتفاقات، بل حدث في ذات الوقت تصعيد للعنف وتدهور سريع في الحالة الإنسانية.

وتعرب الأرجنتين عن دعمها للعمل الذي يقوم به المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، وتسلم بأهمية إسهام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الحيلولة دون استمرار تدهور الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشكل الهدنة على حدود غزة في ذلك السياق خطوة إيجابية أولى نحو تخفيف حدة التوترات. فحوادث العنف المتكررة تجدد الحاجة الملحة للاضطلاع بعملية سلام حقيقية تفضي إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بالاستناد إلى حدود عام ١٩٦٧ والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف أثناء عملية التفاوض، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وخريطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

وتعيد الأرجنتين تأكيد دعمها للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وتعترف بها جميع الدول، فضلا عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وتكرر الأرجنتين الإعراب عن قلقها إزاء نمو المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحث إسرائيل على وقف أنشطتها التوسعية، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وكذلك تدين الأرجنتين الإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة على المدنيين في إسرائيل، فضلا عن أعمال العنف التي تقوم بها حماس. ومن الضروري بالنسبة للقادة الفلسطينيين معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية بشكل جدي. إننا نقر بحق إسرائيل، في ذلك السياق، في ممارسة الدفاع المشروع عن نفسها، مع التشديد على أهمية أن تكون الإجراءات الإسرائيلية متوافقة مع القانون الدولي الإنساني، مع أخذ مبدأي التمييز والتناسب، بصفة خاصة، في الاعتبار.

وتعيد الأرجنتين تأكيد الوضع الخاص لمدينة القدس، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، وترفض أي محاولة من جانب واحد لتغيير ذلك الوضع الخاص. ولذلك فإن الأرجنتين تعتبر القدس إحدى المسائل التي يجب تحديد وضعها النهائي بين الطرفين عن طريق مفاوضات ثنائية.

وبالانتقال إلى الحديث عن الحالة في الجولان السوري، فإن الأرجنتين تظل على موقفها المبدئي فيما يتعلق بعدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة واحترام السلامة الإقليمية للدول. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وهذا هو السبب في أننا نرى أن من الأهمية بمكان السعي إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع السوري – الإسرائيلي بغية إنهاء احتلال مرتفعات الجولان في أقرب وقت ممكن، وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، فإن الأرجنتين تؤيد حلا سياسيا من خلال الحوار والدبلوماسية، تمشيا مع القانون الدولي واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي سورية. وتعلق الأرجنتين أهمية خاصة على محادثات جنيف التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن نقدر العمل الذي يضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غاير بيدرسن، وندعم بقوة الجهود التي يبذلها للتوصل إلى حل سلمي للنزاع وفقا لأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وعلى نفس النمط، نسلم بمساهمة اتفاقات أستانا وغيرها من اتفاقات وقف إطلاق النار في وقف تصاعد العنف والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في الميدان، بغية تهيئة ظروف تفضي إلى المضي قدما نحو تسوية نهائية شاملة وطويلة الأجل للأزمة. وندعو الجهات الضامنة لتلك الاتفاقات إلى مضاعفة جهودها لكفالة تنفيذها تنفيذا كاملا ومتواصلا.

وفيما يتعلق بالحالة في اليمن، تعيد الأرجنتين تأكيد دعمها للمشاركة البناءة للمنظمة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بهدف دعم تنفيذه في مدينة الحديدة وفي موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم. فنحن نرى أن التنفيذ الكامل والشامل للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف المعنية أمر ضروري من أجل إحراز التقدم نحو التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية للنزاع الداخلي في اليمن، الأمر الذي من شأنه أن يمكن من عكس مسار الأزمة الإنسانية الخطيرة جدا التي يواجهها السكان المدنيون.

وختاما، تعيد حكومة الأرجنتين الإعراب عن قلقها إزاء الهجمات التي وقعت في أراضي المملكة العربية السعودية وعلى ناقلات النفط التي تعمل تحت رايات مختلفة بالقرب من ميناء الفجيرة الإماراتي وفي خليج عمان، التي حدثت في أيار/مايو وحزيران/يونيه، وإدانتها لها. وترى الأرجنتين أن هذه الأعمال تعرض المدنيين لخطر شديد وتؤثر سلبا على السلامة البحرية وحرية الملاحة والتجارة الدولية. وندعو المجتمع الدولي إلى رص الصفوف والعمل معا لمنع حدوث أي حالة من شأنها أن تهدد استقرار المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد أوديدا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون

الإسلامي، بوصف أوغندا نائبا لرئيس مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. وقبل أن أفعل ذلك، أود أتقدم، بصفتي الوطنية، بتقدير وفد بلدي وتهانيه لكم، السيد الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها أعمال المجلس في هذا الشهر، تموز/يوليه. وكذلك أعرب عن تعازينا القلبية لحكومة اليابان على رحيل السيد يوكيا أمانو، المدير العام الراحل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي البداية، ترى منظمة التعاون الإسلامي أنه لا بد من تسليط الضوء على الأعمال غير المشروعة التي وقعت أمس، ٢٢ تموز/يوليه، عندما شردت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قسرا، فلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية المحتلة. فقد شرد سبعة عشر فلسطينيا، من بينهم ١١ طفلا، في حين يواجه أكثر من ٣٥٠ آخرين كذلك خطر التشرد. وبدأت قوات الاحتلال الإسرائيلية عملية لهدم ما لا يقل عن ١٠ بنايات سكنية، بحجة افتقارها إلى التصاريح ووجود شواغل أمنية فيما يتعلق بقرب تلك المباني من جدار الفصل العنصري غير القانوني. وفي ذلك الصدد، يجب علينا أن نعيد تأكيد موقفنا، فضلا عن توافق الآراء الدولي والرجوع إلى القانون الدولي، في الإصرار على أن الجدار غير قانوني وأن المستوطنات غير قانونية وأن أي عمل للمضي قدما بكليهما غير قانوني.

ويجب وضع حد لاستمرار الممارسة الاستعمارية المدمرة بهدم الممتلكات الفلسطينية والتشريد القسري للفلسطينيين. فلا يمكن التغاضي عن انتهاك القانون الدولي. إن إسرائيل تتصرف في ازدراء تام للمجلس وفي استهزاء بنظامنا القائم على القواعد. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية مباشرة عن وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب ومحاسبة إسرائيل على جرائمها. فيوما بعد يوم، يتم تقويض الحل القائم على وجود دولتين بتلك السياسات، وبذلك يُحرم ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الشنيع من آمالهم وأحلامهم وحقوقهم الأساسية.

لقد أسفرت التطورات التي حدثت منذ المناقشة المفتوحة السابقة لمجلس الأمن بشأن قضية فلسطين (S/PV.8517) عن مشهد أشد قتامة نتيجة لمواصلة إسرائيل سياساتها وتدابيرها غير المشروعة وتزايد حدة التوتر واضطراب الوضع في فلسطين. وشمل ذلك على وجه الخصوص الأفعال غير القانونية والاستفزازية والمزعزعة للاستقرار في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك الحفريات التي تشكل خطرا مباشرا على حرمة واستقرار ووضع الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية مثل الحرم الشريف الذي يضم المسجد الأقصى. ونلفت في ذلك الصدد انتباه المجلس إلى الاجتماع الاستثنائي المفتوح للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية الذي عقد في ١٧ تموز/يوليه للنظر في تصاعد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية الاستعمارية الوحشية. وشدد وزراء المنظمة على شعورهم بالقلق البالغ إزاء المحاولات الإسرائيلية غير المشروعة لتغيير الوضع التاريخي والسياسي والقانوني والتكوين الديمغرافي للقدس الشرقية المحتلة. واستمرت هذه الأفعال غير القانونية على مدى ما يزيد على نصف القرن في انتهاك للقانون الدولي وقرارات المجلس. ويجب إيقافها.

وأعرب وزراء المنظمة أيضا عن شعورهم بالقلق إزاء الأحداث الأخيرة المتعلقة بالبدء في حفر ما يسمى طريق الحج تحت حي سلوان المؤدي إلى المسجد الأقصى. ومن المؤسف أن ذلك الافتتاح حضره ممثلو إدارة الولايات المتحدة في تجاهل تام للقانون والأعراف الدولية وازدراء سافر لمشاعر المسلمين. وتحذر منظمة التعاون الإسلامي من أن تسهم هذه الأفعال في زيادة تعزيز الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية وترسيخه وإدامته، علاوة على حيازة الأراضي بالقوة ما يؤدي إلى زيادة التوتر والعنف وإثارة النزاعات الدينية وتهديد السلم والأمن الدوليين.

وندعو هذه الهيئة إلى الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بقضية فلسطين بموجب ميثاق الأمم المتحدة والسعي المستمر منذ عقود

طويلة إلى ضمان التوصل إلى حل عادل وسلمي للنزاع والأمن في المنطقة. وبموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) فهناك التزامات واضحة لضمان امتثال إسرائيل الكامل بما في ذلك ما يتعلق بمسألة القدس – العاصمة المحتلة لدولة فلسطين – التي ما فتئت تواجه مساعي إسرائيل التي لا نهاية لها لعزلها وتهويدها واستعمارها وإخضاعها لسيطرتها. ومن المؤسف أن مجلس الأمن قد عجز حتى الآن عن وضع حد لجميع التدابير والقرارات أو التصريحات الصادرة عن أي من الأطراف الساعية بصورة غير مشروعة إلى تغيير الوضع القانوني التاريخي والثقافي والسياسي لمدينة القدس المحتلة، بما في ذلك المحاولات الرامية إلى نقل بعض البعثات الدبلوماسية إليها في انتهاك صارخ للقانون الدولي وأحكام الأمم المتحدة ذات الصلة. ويقوض ذلك سيادة القانون الدولي ويعمق المأزق السياسي الحالي وينسف حل الدولتين استنادا إلى حدود ١٩٦٧ ويسد آفاق السلام والاستقرار.

وأصبح الوضع المتردي أصلا في الأرض الفلسطينية أشد خطورة بسبب القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بالحجز على عائدات الضرائب الفلسطينية. ويعدُّ هذا القرار غير القانوني من أفعال القرصنة والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني ويشكل انتهاكا للقانون الدولي والتزامات إسرائيل التي تعهدت بها بموجب الاتفاقات الموقعة. ويؤدي بذلك إلى تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية والإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني ولا سيما الوضع المريع في قطاع غزة الذي لا يزال تحت الحصار الإسرائيلي غير القانوني، وتسبب في فقر ودمار كهذا. وتشدد منظمة التعاون الإسلامي مرة أخرى على أن انعدام التدابير الدولية الرادعة قد شجع إسرائيل على مواصلة أفعالها وممارساتها العنصرية المدمرة وغير المشروعة في إفلات تام من العقاب. فالمساءلة وحدها وفقا للالتزامات القانونية الدولية هي التي يسعها ممارسة الضغط اللازم لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمان الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بوصفها ركيزة السلام والأمن في الشرق الأوسط.

وفي حين أن من الضروري تمكين الشعب الفلسطيني اقتصاديا، ينبغي ألا تحجب معالجة الوضع الاقتصادي المتردي في فلسطين جوهر قضية فلسطين والأسباب الجذرية لمحنة الشعب الفلسطيني المتمثلة أساسا في الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي وعواقبه بعيدة المدى. ويجب التصدي للمسائل الجوهرية لهذا الظلم التاريخي بشكل كامل ومباشر. ونعيد التأكيد في ذلك الصدد أن تحقيق العدالة والسلام الدائم حقا يقتضي إطلاق عملية سياسية برعاية دولية على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه الوطنية المشروعة في العيش في حرية وكرامة في دولته الفلسطينية المستقلة في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن إيجاد حل عادل ودائم للاجئين الفلسطينيين تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد ذوالقرنين (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد بلدي بهذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

وبالرغم من مداولات المجلس المنتظمة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، استمر تزايد الاضطراب والفوضى في الشرق الأوسط ما يدل على عدم كفاية جهودنا الرامية إلى إنهاء الاحتلال غير الشرعي وضم الأراضي وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية في المنطقة. وفي حين تزداد النزاعات القائمة ويستمر تصاعدها، نشبت نزاعات جديدة تهدد بإغراق المنطقة في دوامة جديدة من العنف وعدم الاستقرار. ومن الواضح أننا قد تراجعنا على أكثر من نحو وأنه ليس ثمة تقييم أشد قتامة ووضوحا للوضع

مما هو عليه في فلسطين. فمع كل مستوطنة غير قانونية جديدة تنشأ من دون رقابة عليها تتمادي السلطة القائمة بالاحتلال في مواصلة تقويضها المتعمد لصلاحية حل الدولتين في تجاهل صارخ للإجماع الدولي على هذه المسألة.

وعلى الصعيد الإنساني فهناك مأساة عصرية جديدة تحدث يوميا في قطاع غزة حيث يفرض الحصار على الملايين من الأشخاص الأبرياء في انتهاك لجميع القوانين الدولية وحقوق الإنسان. ويتعرض الآلاف من المدنيين وخاصة النساء والأطفال والفئات الأكثر ضعفا للتهديد المستمر، ما يؤدي إلى زيادة دوامة العنف المستمر وزيادة خطر تصعيد النزاع على نطاق أوسع. وبالرغم من أن الأمين العام قد نفى مرارا وتكرارا وجود أي خطة بديلة أخرى لفلسطين، فلا يزال تغيير الحقائق عمدا في الميدان مستمرا بهدف ترجيح الكفة لصالح السلطة القائمة بالاحتلال. ويؤكد وفد بلدي مجددا أن السبيل المستدام الوحيد لضمان السلام الدائم في المنطقة هو إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف استنادا إلى المعايير المتفق عليها دوليا على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وأن تكون مستقلة ومتصلة جغرافيا.

وفي وقت لا يزال التوصل فيه إلى تسوية سياسية لقضية فلسطين بعيد المنال، زادت التحديات المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الشواغل فيما يتعلق باستدامة الكثير من أنشطتها ذات الأهمية البالغة بما فيها توفير التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية لما يزيد على ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. ويسرُّنا أن المجتمع الدولي قد كثف جهوده الرامية إلى معالجة النقص المالي الذي تواجهه الوكالة. وعقب تلك التحديات المالية التي لم يسبق لها مثيل مكنت زيادة التبرعات المقدمة إلى الوكالة من مواصلة عملياتها الجارية فضلا عن أنها اعتراف بالدور الحاسم للأونروا بوصفها شعلة أمل للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة.

وعملا بالتزامنا منذ أمد بعيد إزاء إخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين وإعرابا عن تضامننا معهم، قدم بلدي، باكستان، بالفعل مساهمة إضافية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للسنة الجارية.

تمر منطقة الشرق الأوسط بمرحلة خطيرة في تاريخها. إن نبذ تعددية الأطراف والتخلي عن العمليات السياسية يقوض بشكل دائم قواعد القانون الدولي الراسخة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويؤدي إلى تدهور بيئة إقليمية هشة بالفعل. وإذ يكثف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى نزع فتيل التوترات في اليمن والنهوض بالعملية السياسية في سورية، يتعين علينا أيضا أن نركز على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في المنطقة قاطبة ا. وتؤكد باكستان من جديد التزامها بدعم التسويات السياسية التفاوضية التي تستند إلى أطر متفق عليها وتتحقق من خلال المشاركة السياسية الشاملة.

إن إحلال السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، لا سيما بالنسبة لشعب فلسطين المحتل، لا يكتسي أهمية بالغة للاستقرار الإقليمي فحسب بل يعد شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق السلام والأمن العالميين. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتنصل من مسؤوليته لكفالة العدالة والإنصاف ولا يمكن أن يتخلى عن الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق تقرير مصيره. فلطالما تطلع الشعب الفلسطيني للأمم المتحدة وكله أمل. ويجب علينا ألا نخذله.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد طايل (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للمبعوث الأممي السيد نيكولاي ملادينوف على جهوده المستمرة المشجعة لعملية السلام في الشرق الأوسط والحفاظ على مرجعياتها، وكذلك جهده الدؤوب فيما يتعلق باحتواء

الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة وتشجيعه الدائم لجهود المصالحة الفلسطينية.

إن عمر القضية الفلسطينية من عمر هذا المجلس. وقد أطلعنا وأطلعت أجيال ممن سبقونا في هذه القاعة وبصورة دورية خلال السنوات الماضية على تطورات تلك القضية وعلى الانحسار التدريجي لطموح المجتمع الدولي في التوصل إلى تسوية عادلة تنهي احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية، تسوية تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه القانونية غير القابلة للتصرف وحقه الإنساني المسلوب في العيش في وطن مستقل وفي ممارسة حياة يومية كريمة كباقي شعوب العالم.

واسمحوا لي هنا أن أؤكد مجددا إن سبل التسوية لتلك القضية بصورة عادلة ودائمة ليست بخافية على أحد. فالسبعون عاما الماضية لم تخل من مناقشات واتفاقات وقرارات صدرت عن هذا المجلس الموقر وعن غيره، وتوصلت جميعها في النهاية إلى نقطة التقاء واحدة ترضي الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، وهي التسوية من خلال إقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس الشريف. إن تلك المحددات، على عكس ما قد يتصوره البعض، لم تختبر بعد ولم تتوافر على مدار السنوات الماضية الإرادة السياسية الحقيقية لاختبارها. فترنحت الأزمة ما بين فترات انتقالية وإجراءات مؤقتة على أمل تسكينها، وكانت النتيجة في النهاية التراجع الذي نشهده حاليا في أفق العملية السياسية. والذي وأكرر لا يرجع إلى قصور يشوب المرجعيات القانونية والقانون الدولي؛ بل يرجع في الأساس للتراخي في التنفيذ والاعتقاد الخاطئ بأن هناك وضعا قائما يصلح لأن يكون وضعا نهائيا.

وكما ذكرنا من قبل، إننا لسنا بصدد الدفع بمحاولة فرض حلول على طرفي النزاع. فهذه ليست نيتنا، كما أنه توجه غير واقعي وغير قابل للتنفيذ. كما أننا لسنا بصدد تكرار مواقف جامدة نظرية تستهدف إفشال أو مواجهة جهود هنا أو هناك. إنما نحن ندرك فقط أن أفق التسوية أصبحت لا تتحمل المزيد من الإجراءات المؤقتة أو المسكنة. وندرك من خلال التجربة على مدار عشرات من السنوات الماضية أن هناك واقعا على الأرض آخذا في التدهور ويهدد بمزيد من المعاناة وأن هذا الواقع لن ينصلح، إلا إذا عادت الحقوق إلى أصحابها بالصورة التي يرتضيها المنطق الإنساني والقانون الدولي على حد سواء. لقد تحدثنا مرارا عن المبادرة العربية للسلام، إلا أنه وللأسف هذا الحديث في كل مرة يمر مرور الكرام دون أن يأخذ به متخذو القرار والقوى المؤثرة لدراسته دراسة وافية، رغم أن تلك المبادرة تقدم إجابات واضحة على العديد من الاستفسارات وحلولا مرنة وواقعية للقضايا المختلفة تحمل في طياتها استجابة للقانون الدولي والمرجعيات التي أقرها هذا المجلس، كما تستجيب في الوقت ذاته لمشكلات الواقع الذي يعيشه الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي وتطلعاتهما في المستقبل.

ولذلك فإنني أجدد الدعوة للجميع إلى تجنيب الشعارات والمزايدات السياسية وكذلك تجنيب الأحكام المسبقة التي قد لا تستند بالضرورة على تقييم سليم، وأدعو إلى التركيز في المقابل على القيام بدراسة جادة للمبادرة العربية للسلام وتفاصيلها وما تعكسه من مرونة بناءة وتاريخية في المواقف العربية. وهي مرونة تراعي الجميع بلا استثناء. وإنني على ثقة بأن تلك المبادرة، إن توافرت الإرادة السياسية لدى الأطراف الفاعلة، قادرة على أن تسعى وتستوعب طموح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بل جميع شعوب المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): بداية أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتقدم

إلى وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، بجزيل الشكر والامتنان على إحاطتها القيمة.

ما زالت منطقة الشرق الأوسط تعاني من أزمات تنعكس سلبا على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة وشعوبها. الأمر الذي يتطلب الكثير من الجهود الدؤوبة لإيجاد حلول جذرية لمسببات النزاع في الشرق الأوسط، والتي يأتي في مقدمتها استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. باعتبار هذا الاحتلال مصدرا للصراع وسببا للعنف الذي سيتفجر بشكل أكبر ما لم يحصل الفلسطينيون على حقهم المشروع في الحرية والدولة على ترابهم الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية.

إن الأردن مستمر في جهوده لحماية القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية بمتابعة مباشرة من الوصي الهاشمي على المقدسات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين الذي يكرس كل إمكانات المملكة للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للمقدسات والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها. ونذكر هنا أن القدس هي أساس السلام. وأن العبث فيها ومحاولة المساس بمقدساتها خطر يهدد الأمن والسلام الدوليين. وندين هنا إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي على افتتاح نفق يسمى بطريق الحجاج أسفل بلدة سلوان باتجاه المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف.

ونحذر من أن مثل هذه الإجراءات اللاشرعية وغير المسؤولة تزيد من التوتر والاحتقان. ونعرب عن رفض المملكة المطلق لجميع المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير هوية البلدة القديمة للقدس المحتلة وطابعها، وخصوصا الحرم القدسي الشريف والمواقع الملاصقة له. وإن مثل هذه الممارسات الإسرائيلية تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، كما تمثل إمعانا في انتهاك قرارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الداعية إلى وقف جميع الحفريات الإسرائيلية غير القانونية في البلدة القديمة للقدس. والتي تتعارض بشكل صارخ مع المعايير الدولية المعتمدة.

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية من قضايا الوضع النهائي تعالج في إطار الحل الشامل، وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وبما يضمن حق اللاجئين في العودة والتعويض.

إلى أن نبلغ تلك المرحلة، من الضروري أن تواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقديم الخدمات الأساسية لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، بما يضمن لهم قدرا لائقا من الحياة الكريمة. وفي هذا السياق، لا يسعني إلا أن أعرب عن جزيل الشكر لجميع الدول التي شاركت في مؤتمر إعلان التبرعات للأونروا، الذي انعقد في الشهر الماضي، على دعمها المستمر للوكالة سياسيا وماليا، حيث أرسلت تلك الدول، من خلال هذا الدعم، رسالة إلى ملايين اللاجئين الفلسطينيين مفادها أن المجتمع الدولي لم ولن يتخلى عنهم إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لقضيتهم.

جاء اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تجسيدا لإدانة ورفض المجتمع الدولي بأكمله للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. إننا ندين هنا قيام السلطات الإسرائيلية أمس بهدم عشرات الوحدات السكنية العائدة للمواطنين الفلسطينيين في منطقة صور باهر في القدس الشرقية. ونعرب عن رفض المملكة القاطع لسياسات الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشمل بناء المستوطنات، وتوسيع المستوطنات القائمة، وسياسة مصادرة الأراضي، والهدم، وطرد السكان، وتشييد الطرق الالتفافية لخدمة المستوطنات، وغيرها من السياسات والتدابير الأخرى الرامية إلى التهجير القسري للسكان، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات مجلسكم الموقر. ونطالب السلطات الإسرائيلية بالوقف

الفوري لهذه الممارسات التي تعمق اليأس في النفوس، وتزيد من حدة التوتر، وتؤثر تأثيرا أساسيا على الحل القائم على وجود دولتين.

أما فيما يتعلق بالأزمة السورية التي دخلت عامها التاسع، فنجدد التأكيد على موقفنا الثابت والواضح منذ بداية الأزمة، ومؤداه أن الحل السياسي هو الحل الوحيد لما تعانيه سوريا الشقيقة. كذلك نعرب مجددا عن تأييدنا الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والمبعوث الخاص، السيد غير بيدرسن، بهدف إيجاد حل يستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، حل يحفظ السلامة الإقليمية لسوريا، ووحدتها واستقرارها وسيادتها، ويحقق المصالحة الوطنية، ويهيئ الظروف اللازمة للتنمية وإعادة البناء، وعودة النازحين واللاجئين.

في الختام، يجدد الأردن موقفه الثابت وتأكيده على أن حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقادرة على البقاء على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها، على أساس المرجعيات الدولية، وعلى رأسها مبادرة السلام العربية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد سكوكنيك تابيا (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر بيرو على إدراج هذه المسألة في جدول الأعمال وعلى إتاحة الفرصة لها للمشاركة في المناقشة المفتوحة اليوم، لكي نؤكد مجددا الأهمية التي نعلقها على هذه المسألة. كما نشكر وكيلة الأمين العام روزماري دي كارلو على إحاطتها الإعلامية هذا الصباح.

قبل الشروع في العمل، أود أن أعرب عن تعازي حكومة شيلي للحكومة اليابانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لوفاة المدير العام للوكالة يوكيا أمانو. لقد أتيحت لي الفرصة للعمل معه لمدة خمس سنوات، عندما كنا سفيرين للمنظمات الدولية في النمسا، وعملنا معا لمدة سنتين في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وفي الواقع، خلفته في رئاسة المجلس. لقد لمست مباشرة مدى حماس وشغف المدير أمانو بمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وغيابه سيكون ملحوظا وسنفتقده، ونقدر المساهمة التي قدمها فيما يتعلق بتلك المسائل.

عودة إلى القضية الفلسطينية، تود شيلي أن تؤكد من جديد اقتناعها بأن حسم الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما القضية الفلسطينية، يكمن في وجود دولتين حرتين ومستقلتين تتمتعان بالسيادة والاستقلال، وبوسعهما العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وفقا لمقررات وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يجب أن يكون أساسا لاتفاق مباشر بين الطرفين.

قبل شهر واحد فقط، قام رئيس شيلي، سيباستيان بينيرا إيتشنييكي، بزيارته الرسمية الثانية إلى إسرائيل وفلسطين في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ حزيران/يونيه. إن أول زيارة من هذا القبيل كانت في عام ٢٠١١، بعد اعتراف شيلي بفلسطين بوصفها دولة. ورافقه دائما وفد تمثيلي من الطائفتين الفلسطينية والإسرائيلية، بما في ذلك ممثلون برلمانيون ورجال أعمال وممثلون عن المجتمع المدني. أكد مجددا الرئيس بينيرا إيتشنييكي، خلال رحلته، أن شيلي ترى أن إسهامها في التوصل إلى حل سلمي يعتبر من أولويات سياستها الخارجية، وفي الوقت نفسه أيد الاستمرار في إيجاد حل عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إن التزامنا بالسلام يرجع إلى سنوات عديدة، أي إلى أوائل القرن العشرين، عندما بدأ أبنا الجالية الفلسطينية في القدوم إلى شيلي والاندماج في جميع أطياف المجتمع، حيث أصبحت الآن أكبر جالية تعيش خارج الشرق الأوسط. والمجتمع الفلسطيني لم يجد موطنه في شيلي فحسب، وأصبح جزءا من مجتمعنا، بل إن مجتمعا يهوديا واسعا قد ترسخت أقدامه أيضا في شيلي منذ سنوات عديدة. ونحن نتقاسم علاقات تاريخية وأخوية قوية مع

إسرائيل وفلسطين. لهذا السبب، وقع الرئيس اتفاقات مهمة خلال زيارته الأخيرة مع كلا الدولتين لأنها تعكس التآزر القائم بين إسرائيل وشيلي وبين فلسطين وشيلي.

إننا بوصفنا بلدا يؤمن باحترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، نود أن نكرر ما ذكره قبل بضعة أسابيع الرئيس بينيرا إيتشنييكي في تلك الأرض المقدسة:

”نحن على ثقة بأن إسرائيل وفلسطين تتشاطران تماما نفس تطلعات جميع دول العالم الأخرى، أي تحقيق الأفضل لمجتمعاتها وللشعوب التي تعيش على أراضيها؛ وتحقيق الرخاء والأمن؛ والرغبة في تحقيق سلام مستدام لإنهاء عقود من الألم الذي ترك ندوبا على أجيال بأكملها“.

فالعنف لا يولد سوى العنف، ولكن السلام المستدام يعزز التنمية والرفاه وينهض بمجتمعات تتسم بالمرونة والتماسك، وقادرة على التصدي للتحديات التي تواجهها والتغلب عليها. ونحن على ثقة بأن الدولتين تؤمنان بالحل القائم على وجود دولتين. ونعتقد أن المجتمع الدولي هو المسؤول عن دعمهما في تحقيق ذلك التطلع الذي تأخر بالفعل تحقيقه لفترة طويلة جدا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد نيانغ (*تكلم بالإنكليزية*): باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود في البداية أن أثني على الكفاءة المهنية التي أدار بها وفد بيرو أعمال مجلس الأمن هذا الشهر.

إنني إذ أرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة التي تمثل فرصة متجددة للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، أكرر الإعراب عن قلق اللجنة العميق إزاء التطورات الأخيرة على أرض الواقع، وهي تطورات لا تزال تقوض الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وبنفس هذه الروح، تشجب وتدين اللجنة بشدة قيام إسرائيل صباح أمس بهدم المنازل في منطقة صور باهر الفلسطينية، وتدعو إلى وضع حد لتلك الانتهاكات للقانون الدولي.

وفي الواقع، وبينما نجتمع في المجلس، تستمر بلا هوادة دورة العنف، ونزع الملكية، وتوسيع المستوطنات، وعمليات الإخلاء والهدم، إلى جانب تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية والاقتصادية، كل ذلك في سياق احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية. نحن عند منعطف حاسم بسبب سلسلة من الإجراءات المتعمدة والأحادية الجانب وغير القانونية التي تهدف إلى إلغاء العديد من قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك المستوطنات ووضع القدس وعودة اللاجئين. إن خطر ضم الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع يبعث على القلق أكثر من أي وقت مضى.

وردا على حلقة عمل السلام من أجل الازدهار التي عقدت في المنامة، البحرين، في ٢٥ حزيران/يونيه، أوضح المجتمع الدولي أن المبادرة الاقتصادية للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تنجح في ظل غياب مبادرة سياسية تعالج هذا الظلم التاريخي، وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال، فضلا عن تحقيق حل الدولتين.

وفي حين أن الدعم الإنساني والاقتصادي للشعب الفلسطيني مهم جدا بل هو في الواقع مسألة ملحة، فإن حل النزاع لا يزال سياسيا. ويبقى الحل الوحيد العادل والدائم للنزاع هو الحل القائم على المعايير المستقرة منذ زمن طويل المتمثلة في دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وتحقيق النتائج المتفاوض عليها لجميع قضايا الوضع

النهائي، وفقا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولمبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

وعموما، لا يزال المجتمع الدولي متمسكا بتلك المعايير، كما يتضح من الإعلانات والوثائق الختامية المعتمدة في مؤتمرات القمة التي عقدها مؤخرا الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز. وخلال الزيارات الأخيرة التي قامت بها وفود اللجنة إلى بروكسل وبرلين، أكد المحاورون من الحكومات والاتحاد الأوروبي أيضا التزامهم المستمر والقوي بحل الدولتين.

ويجب أن يترجم هذا الدعم إلى إجراءات ملموسة، بما في ذلك الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال اللجنة تؤكد أهمية اتباع نهج جماعي لإحياء وتعزيز عملية السلام المتوقفة منذ فترة طويلة وتدعو إلى تعزيز المجموعة الرباعية للشرق الأوسط والجهود الفورية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لكي تواصل عملياتها الحاسمة الأهمية. وعلى الرغم من مبلغ الـ ٦٠ مليون دولار الإضافي الذي تم جمعه في مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في ٢٥ حزيران/يونيه، لا يزال العجز في ميزانية الوكالة لعام ٢٠١٩ يبلغ ١٥١ مليون دولار. ولهذا السبب تدعو اللجنة جميع الجهات المانحة إلى مواصلة ضمان تمويل موثوق ومستدام للبرامج الأساسية للوكالة وخدماتها المنقذة للحياة، ومواصلة تقديم دعمها القوي لولايتها الصادرة عن الجمعية العامة، التي من المقرر تجديدها في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

وأود أن أؤكد مجددا أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي ولا تزال تشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام. وتعرب اللجنة عن تقديرها لأن بعض تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تقدم الآن خطيا، وتتوقع أن تتضمن التقارير المقبلة إدراج نص بشأن الامتثال للقرار، بما في ذلك الفقرة ٥ من منطوق القرار التي تطلب من الدول الأعضاء أن تميز في معاملاتها بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وهذا أمر لا بد منه لضمان المساءلة باعتبارها مساهمة مهمة في السعي من أجل تحقيق العدالة والسلام.

ومما يشجع اللجنة أيضا الخطوات التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لكي تنشر في الأشهر المقبلة قاعدة بيانات عن الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وسيكون ذلك أداة مهمة لكفالة مساءلة شركات القطاع الخاص الضالعة في الأنشطة التجارية غير القانونية في الأرض المحتلة، وسيمثل خطوة هامة نحو تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

كما لا تزال الحالة في القدس تبعث على القلق البالغ، كما نوقش في المؤتمر الأخير الذي عقدته اللجنة في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، حيث ركز النقاش على الحفاظ على الطابع الثقافي والديني للقدس. وتدعو اللجنة مرة أخرى جميع الدول الأعضاء أن تمتثل، للقرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، من بين جملة قرارات، وأن تمتنع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في القدس. ويجب علاوة على ذلك احترام حرمة الأماكن المقدسة في القدس والوضع التاريخي القائم فيها، والحفاظ عليها هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي.

وظلت الحالة الأمنية على أرض الواقع، ولا سيما في غزة، متوترة في الأسابيع الأخيرة. واستمرت المظاهرات الأسبوعية عند السياج، حيث تُزهق أرواح الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، في حين لا تزال الصواريخ تطلق على إسرائيل. وتؤكد اللجنة من جديد إدانتها لجميع أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين، وتشدد على ضرورة ضمان حماية المدنيين، وفقا للقانون الدولي الإنساني وقرارات المجلس. كما تكرر اللجنة تأكيد دعوتها إلى رفع الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة.

ومن المؤسف أنه لم يتم التوصل أيضا لحل للأزمة المالية الخطيرة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية والتي نجمت عن احتجاز إسرائيل لإيرادات الضرائب الفلسطينية. وتدعو اللجنة إلى وضع حد لتلك التدابير العقابية وإلى احترام القانون الدولي وجميع الاتفاقات الموقعة. ومن الأهمية بمكان أن يتم إيجاد حل إيجابي للأزمة المالية، فضلا عن تحقيق المصالحة الفلسطينية، بدعم من مصر وآخرين، من أجل تيسير تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام.

وفي الختام، تدعو اللجنة مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة الالتزام بحل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء ٥٢ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وتحقيق السلام الدائم والشامل والعادل الذي يدعو إليه مجلس الأمن والجمعية العامة منذ فترة طويلة. ومن أجل مستقبل عملنا الجماعي، علينا أن نفعل المزيد لسد الفجوة بين الأقوال والأفعال. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تستمر معاناة الشعب الفلسطيني من ظلم تاريخي رهيب. ويجب أن نصبح الجهات الفاعلة التي تحقق حل الدولتين وتجعل السلام العادل حقيقةً واقعةً.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم إسبانيا وإستونيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وفرنسا وفنلندا وقبرص وكرواتيا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا ومالطة والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا واليونان.

لقد أدى عدم وجود أي تحسن في الحالة على أرض الواقع على مدى الأشهر الثلاثة الماضية إلى زيادة تعثر آفاق السلام. ومن بين العقبات الكبيرة انعدام الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ والتوسع غير القانوني المستمر للمستوطنات؛ واستمرار خطر العنف ضد المدنيين؛ والتحريض على الكراهية والعنف؛ وعدم إحراز أي تقدم بشأن المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. والأزمة المالية الحادة التي تواجهها السلطة الفلسطينية. وتحدث هذه التطورات في ظل خلفية سياسية أوسع نطاقا، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، تهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين.

وموقف الاتحاد الأوروبي لم يتغير، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويتمحور حول التزامنا الراسخ بإيجاد حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض. ويتمثل هدفنا في تحقيق التطلعات المشروعة لكلا الطرفين، بما في ذلك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة والسيادة.

إن معايير تسوية النزاع معروفة ومعترف بها دوليا، وتم الإعراب عن موقف الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بالتفصيل في العديد من المناسبات، مثل الاستنتاجات التي خلص إليها مجلس الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠١٤. وهي تشمل ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن حدود الدولتين على أساس خطوط حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع تبادل متكافئ للأراضي. كما تطلب وضع الترتيبات الأمنية التي، بالنسبة للفلسطينيين، تحترم سيادتهم وتظهر أن الاحتلال قد انتهى، وبالنسبة للإسرائيليين تصون أمنهم، وتمنع عودة الإرهاب وتتصدى بفعالية للتهديدات الأمنية، بما في ذلك التهديدات الجديدة في المنطقة.

إنها تدعو للتوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لمسألة اللاجئين، وتؤكد الحاجة إلى تحقيق تطلعات الطرفين تجاه القدس التي يجب إيجاد طريقة لتسوية وضعها كعاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين.

ونؤكد أن المفاوضات المباشرة هي طريق مهم للمضي قدماً لحل جميع قضايا الوضع الدائم. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بالتغييرات في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، إلا عندما يوافق عليها الطرفان. وفي نهاية المطاف فإننا نريد أن نرى دولة إسرائيل ودولة فلسطين ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي تتوفر لها مقومات البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويستند هذا الموقف إلى احترام القانون الدولي. ويصب في مصلحة الطرفين نفسيهما، لا سيما لأنه يضمن مستقبلا ديمقراطيا للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. كما أنه يصب في مصلحة المنطقة بشكل أوسع نطاقا، وفي مصالح الاتحاد الأوروبي.

وقد نشرت الولايات المتحدة الشهر الماضي مجموعة من المقترحات الاقتصادية بعنوان ”السلام من أجل الازدهار“، وقدمتها بعد ذلك خلال حلقة عمل جرى تنظيمها في المنامة بالتعاون مع مملكة البحرين. ونحيط علما بإقرار الولايات المتحدة بأن الرؤية المعروضة في المنامة ستدرج ضمن خطة سياسية. ونحن على استعداد للعمل مع الولايات المتحدة والشركاء الآخرين في المجموعة الرباعية، وكذلك مع شركائنا في المنطقة من أجل أن يؤدي ضمان تنفيذ المشاريع الاقتصادية إلى تحسين الوضع الميداني ويسهم في حل الدولتين. ولطالما كان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شركاء اقتصاديين وإنمائيين تعول عليهم السلطة الفلسطينية وشركاء آخرون في المنطقة.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب النرويج، استخدام لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني كإطار ذي صلة، لا سيما لأنها أحد المنتديات الدولية النادرة التي تشهد مشاركة كل من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. ومع ذلك تكمن العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدم وجود حل سياسي للنزاع. ونحن مقتنعون بأن التنمية الاقتصادية الحقيقية والمستدامة يجب أن تصاحب ولكن لا يمكن أن تحل محل الحل السياسي الذي سيؤدي، من بين أمور أخرى، إلى وضع حد للاحتلال ويراعي التطلعات المشروعة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

وأحد المجالات التي لا تزال تثير قلقًا بالغا هو استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك الإعلانات الأخيرة عن عدد من المشاريع الجديدة حول المدينة القديمة بالقدس. وموقفنا من سياسة الاستيطان واضح ولا يزال بدون تغيير. فجميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعية طبقا للقانون الدولي وتشكل إحدى العقبات الكبيرة التي تعترض سبيل إحلال السلام وتحقيق التنمية وتؤدي إلى تلاشي قابلية تطبيق حل الدولتين وآفاق تحقيق السلام الدائم، كما أكد ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونؤكد أيضا أن أي شكل من أشكال الضم من جانب واحد، وخاصة الضم القانوني للمستوطنات القائمة بالفعل، سيمثل انتهاكا إضافيًا للقانون الدولي ويزيد من تقويض الحل السياسي القائم على المعايير الدولية المتفق عليها.

لقد ازدادت عمليات الهدم والاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين زيادة كبيرة خلال الأشهر الأخيرة، لا سيما في القدس الشرقية. وتمت عمليات إخلاء هناك مرة أخرى كما حدث في الشيخ جراح، ومؤخراً في سلوان. وشرعت السلطات الإسرائيلية أمس في هدم ١٠ مبانٍ فلسطينية تضم حوالي ٧٠ شقة في وادي الحمص في القدس الشرقية المحتلة. وتقع غالبية المباني في المنطقة ”أ“ والمنطقة ”ب“ من الضفة الغربية، حيث تخضع جميع القضايا المدنية لولاية السلطة الفلسطينية، وفقًا لاتفاق أوسلو. وقد دعا المتحدث باسم السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي السلطات الإسرائيلية إلى الوقف الفوري لعمليات الهدم المستمرة وغير القانونية بموجب القانون الدولي. وتشكل مثل هذه التطورات تغييرا واضحا في الخصائص الحالية

والتركيبة الديموغرافية للقدس. وعلاوة على ذلك نظل مهتمين للغاية بالتطورات التي تشهدها قرية خان الأحمر البدوية. ولا نزال نعارض بشدة عمليات الهدم والمصادرة هذه، بما في ذلك المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي وعمليات النقل والإخلاء القسري، وكذلك الإجراءات الأخرى المتخذة في سياق سياسة الاستيطان الإسرائيلية.

وهناك مصدر فوري آخر للقلق يتعلق بالأزمة المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية. ونتوقع تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والمالية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالكامل. وفي الوقت نفسه فإننا ندعو السلطة الفلسطينية إلى قبول التحويلات الضريبية بشكل مؤقت، واضعة في اعتبارها أن تقديم الرعاية الصحية والتعليم وتوفير الأمن لملايين الفلسطينيين العاديين الذي هو أمر لا غنى عنه لتمتعهم الكامل بحقوق الإنسان، يظل يصب في مصلحة جميع الأطراف. ورأيُنا أن قبول التحويلات بشكل مؤقت لن يشكل موافقة قانونية أو سياسية على القرار الإسرائيلي. وسيضمن استمرار الإيرادات أيضًا عدم توقف العمل الجاري لبناء قدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية، وهو هدف يعتبره الاتحاد الأوروبي مهمًا لحل الدولتين.

ويواصل الاتحاد الأوروبي معارضة جميع أشكال الإرهاب ويرفض ويدين بشدة أي تحريض على العنف والكراهية، الأمر الذي يتعارض بشكل أساسي مع تحقيق التقدم على طريق التوصل إلى حل سلمي يقوم على دولتين. ونتوقع من كل من السلطات الفلسطينية والإسرائيلية اتخاذ خطوات ضد العنف. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد عنف المستوطنين، وندعو إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد.

وتظل الحالة في غزة متردية، ولا تزال تغذي التطرف والتعصب وترسخ عدم الاستقرار. ورغم ترتيبات وقف إطلاق النار، يساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ جراء التصعيد الحاد للعنف ووقوع ضحايا في الأشهر الأخيرة، مما أدى إلى ارتفاع عدد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين قتلوا وجرحوا. ونحن ندين بشدة إطلاق حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني صواريخ من غزة على المناطق المدنية في إسرائيل، وندعو الفصائل الفلسطينية في غزة إلى الامتناع عن أي أعمال عنف.

ولا يزال القلق يساور الاتحاد الأوروبي إزاء استخدام إسرائيل للقوة ضد المتظاهرين، ويتوقع من السلطات الإسرائيلية أن تحترم مبدأي الضرورة والتناسب، مع الاعتراف بحق إسرائيل المشروع في حماية أمن الشعب الإسرائيلي. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف لاتخاذ خطوات عاجلة تؤدي إلى تغيير أساسي في الوضع الإنساني والسياسي والأمني والاقتصادي في غزة بما في ذلك من خلال وضع حد لسياسة إغلاق نقاط العبور المهمة لحياة سكان غزة اليومية، وفتح تلك النقاط بصورة مستمرة. ونرحب بما أفادت به التقارير مؤخرا من تخفيف إسرائيل للقيود المفروضة على دخول مواد معينة. ونحن نرحب بهذه الجهود ونشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الصدد ونشيد بجهود مصر وقطر ومنسق الأمم المتحدة الخاص لتحسين الوضع الإنساني في غزة.

إن عدم تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين يشكل أحد العقبات الهامة التي تعترض سبيل السلام وتحقيق حل الدولتين. ولذلك نواصل حث الفصائل الفلسطينية على الانخراط بحسن نية في عملية المصالحة. ونرحب بالجهود المتجددة التي بذلتها بعض الفصائل بتيسير من مصر قبل أسابيع قليلة. ونقدر مرة أخرى دور مصر في هذه العملية. إن وجود سلطة فلسطينية واحدة وشرعية وديمقراطية لديها سيطرة كاملة على مجمل الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك غزة، هو أمر حاسم لتحقيق الطموح الوطني للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء.

ونشجع على التحديد الفوري لموعد للانتخابات الفلسطينية المقررة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.

وحتى يتم التوصل إلى حل نزيه وعادل ومتفق عليه وواقعي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي الأقدر على توفير الحماية اللازمة والخدمات الأساسية لهم. فالخدمات التي تقدمها الوكالة تسهم في تحقيق حل الدولتين والاستقرار والأمن في المنطقة. ومن المهم جدا أن تتلقى الوكالة الدعم المالي الذي تحتاج إليه من أجل الوفاء بولايتها.

ونثني على الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل التغلب على الأزمة المالية الحالية. ونرحب بنجاح مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في ٢٥ حزيران/يونيه تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد تم الآن ضمان توفير الخدمات وإيصال الأغذية، ولا سيما للفئات الضعيفة من السكان في قطاع غزة، خلال أشهر الصيف. ونشجع الآخرين على إظهار دعمهم كذلك لعمل الوكالة لضمان استمرارية مهمتها وولايتها مرة أخرى هذا العام.

وأود أن أنتقل برهة إلى الحالة في سورية. فهي أسوأ أزمة في عصرنا – نزاع شرد نصف السكان السوريين وهدد استقرار الشرق الأوسط برمته ووفر أرضا خصبة لظهور ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش.

وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه الشديد إزاء أعمال العنف التي وقعت في شمال غرب سورية. فقد دمرت الضربات العسكرية التي نفذتها قوات النظام السوري، تدعمها روسيا، مخيمات النازحين ومدارسهم ومرافقهم الصحية، التي ينبغي أن تكون أكثر الأماكن أمانا. وفقد المئات من المدنيين، وشرد أكثر من ٣٣٠ ٠٠٠، الكثير منهم للمرة الثانية أو الثالثة.

ويسهم استمرار وجود وأنشطة الجماعات الإرهابية المدرجة على قائمة الأمم المتحدة في معاناة المدنيين ويظل مصدر قلق بالغ. غير أن مكافحة الجماعات الإرهابية لا يمكن أن تبرر انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويذكر الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف، ولا سيما النظام وحلفائه، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وما زلنا نناشد روسيا وتركيا استعادة وقف إطلاق النار في إدلب الذي اتفقتا عليه في إطار مذكرة سوتشي. ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد مرة أخرى على ضرورة إنشاء آلية فعالة ودائمة لوقف إطلاق النار في سورية.

فلا يوجد سبيل للمضي قدما نحو تحقيق سلام مستدام إلا من خلال استئناف المفاوضات بين الأطراف السورية في جنيف والتوصل إلى حل بقيادة سورية يفضي إلى التوصل إلى حل سياسي، يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وما من سبيل آخر غير الحل السياسي الشامل يمكنه أن يشكل أساسا للمصالحة الوطنية ويمهد الطريق نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ولذلك سيواصل الاتحاد الأوروبي الإبقاء على دعمه القوي للعملية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف ويواصل تقديم الدعم لجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية من أجل إحياء العملية السياسية والمساعدة في تكوين لجنة دستورية متوازنة وشاملة من أجل تمهيد السبيل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ودعم المجتمع المدني السوري، بما في ذلك المرأة ومشاركتها المنصفة والمجدية في العملية السياسية.

وسنظل في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز المساءلة والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب في إطار أي عملية للمصالحة الوطنية في سورية. وسنواصل دعم الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ والعمل الحثيث للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة الممارسة المتمثلة في الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري للمدنيين وتعذيبهم أثناء الاحتجاز، المستخدمة أساسا بواسطة

النظام السوري كشكل من أشكال الانتقام والتشفي، وكذلك من قبل الجماعات الإرهابية.

وقد عزز الاتحاد الأوروبي جزاءاته ضد النظام السوري هذا العام بإضافة الأفراد والكيانات التجارية التي تستفيد من دعم نظام الأسد، علاوة على غيرهم من المسؤولين عن الهجمات الكيميائية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي النظر في مزيد من التدابير التقييدية ضد سورية ما دام القمع مستمرا. وكذلك سنواصل دعمنا وتمويلنا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وندعم بالكامل جهودها الرامية إلى تحديد هوية المسؤولين عن الهجمات الكيميائية في سورية من أجل إخضاعهم للمساءلة عن جرائمهم. ونكرر دعوتنا إلى إحالة الحالة في سورية إلى الآليات القضائية المناسبة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، يواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود التي يبذلها التحالف العالمي لمكافحة داعش. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، للمساهمة في استمرار هزيمة داعش، الاستجابة بجهود تحقيق الاستقرار، في الوقت الذي ينهض فيه بحكومة محلية شاملة ومستقلة وتمثيلية في شمال شرق سورية.

ونؤيد حق اللاجئين والنازحين السوريين في عودة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة. ونؤيد تقييم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأن هذه الشروط غير موجودة حتى الآن. وقد شارك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، للسنة الثالثة على التوالي، في رئاسة مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس. وقد وصلت التبرعات المعلنة في المؤتمر إلى ما مجموعه ٨,٣ بلايين يورو للعام ٢٠١٩ وما بعده. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بثلثي الأموال.

وكان المؤتمر كذلك فرصة للتأكيد مجددا على موقفنا الثابت بشأن إعادة الإعمار. فلن يكون دعم الاتحاد الأوروبي للتعمير في سورية ممكنا إلا عندما يبدأ بالفعل انتقال سياسي شامل وحقيقي يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وأود أن أبلغ المجلس، في ذلك الصدد، بأن الاتحاد الأوروبي يعتزم استضافة حدث رفيع المستوى بشأن سورية خلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

الأب تشارترز (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر الكرسي الرسولي الرئاسة البيروفية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة لمناقشة الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

أشار السيد ملادينوف، الشهر الماضي في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن، إلى تصعيد خطير للعنف في غزة، فضلا عن استمرار العنف في الضفة الغربية (انظر S/PV.8557). إن الافتقار إلى الوحدة في كلا الجانبين، فضلا عن الانقسامات الداخلية، يحرض على جو من عدم الثقة. ويمكن لعدم الثقة ذلك، الذي تؤججه التصريحات الخطيرة والأيديولوجيات المتطرفة، أن يتدهور بصورة مؤسفة وسريعة إلى أعمال عنف تعرض حياة الأبرياء من الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء للخطر وتؤثر سلبا على حالة التوتر في المنطقة قاطبة. ومثل هذه الحالة لا يمكن أن تسمح لهذه المناقشة المفتوحة أن تظل مجرد تكرار سرد لحقائق معروفة جيدا وتعليقات على نكسات وعقبات مثيرة للقلق في طريق التوصل إلى حل الدولتين المطلوب بشدة ضمن حدود معترف بها دوليا. فيجب أن تقود إلى اتخاذ إجراءات.

يواصل المجتمع الدولي، من خلال تبرعات سخية، في الغالب من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كفالة إمكانية تقديم التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى للاجئين الفلسطينيين، لئلا تصبح الحالة في الميدان غير محتملة. فهناك

بالفعل ارتفاع في معدل البطالة وآفاق محدودة للأجيال الشابة، إلى جانب تزايد الطلب على الغذاء والماء.

ومع ذلك، وإذ يظل الدعم الإنساني والاقتصادي حيويان لتهيئة بيئة مؤاتية للمفاوضات، لا يمكنهما أن يحلا محل المفاوضات. فالإرادة السياسية والحوار البناء مطلوبان من أجل تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق سلام دائم وحل شامل ومستدام. ومن أحد الإسهامات الهامة التي يمكن أن تقدمها الدول الأعضاء في الوقت الحالي تشجيع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات وتوفير الحيز والموارد التي تحفزها على الحوار باعتبارها قيادة لبناء مستقبلها السلمي على أساس من التعاون فيما بينها.

ولا يمكننا أن نغفل أثناء نظرنا في شؤون الشرق الأوسط استمرار وجود المناطق المضطربة في سوريا حيث لا يزال يزداد خطر تفاقم الأزمة الإنسانية. ولا يمكننا أن نصُمَّ آذاننا عن صرخات من هم بحاجة إلى الغذاء والرعاية الطبية والتعليم أو صيحات الأيتام والأرامل والجرحى. وبالأمس أعرب البابا فرانسيس في رسالته الموجهة إلى الرئيس بشار الأسد عن عميق اهتمامه بالوضع الإنساني في سوريا، ولا سيما الظروف المأساوية التي يواجهها السكان المدنيون في إدلب. وجدد البابا دعوته إلى حمايتهم وإلى احترام القانون الدولي الإنساني.

وتدعو الحالة الإنسانية المتدهورة في اليمن أيضا إلى القلق الشديد، وخاصة حرمان من هم في أمسّ الحاجة من الغذاء والرعاية الطبية. وكان اتخاذ المجلس القرار ٢٤٨١ ١٥ تموز/يوليه (٢٠١٩) بالإجماع لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة خطوة ضرورية لتعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار وتيسير الحصول على الخدمات والإمدادات الأساسية. ومهما يكن، فإن هناك حاجة إلى الاتساق. وكيف يمكننا أن نوجه نداءات بليغة من أجل السلام في الشرق الأوسط بل ونلتزم بالعمل الإنساني في حين نواصل السماح ببيع الأسلحة في المنطقة؟

ويبعث العراق – في أعقاب الجرائم التي يعجز عنها الوصف التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بحق السكان وخاصة أفراد الأقليات الدينية والعرقية – على الأمل وهو يمضي قُدُما على طريق المصالحة وإعادة الإعمار من خلال السعي السلمي المشترك من جانب جميع عناصر المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي التشجيع والبحث عن أي فرصة ممكنة للتفاوض وإيجاد الحلول السلمية للأزمات الحالية في منطقة الخليج.

فهذه لحظة حاسمة ويجب فيها على جميع البلدان في المنطقة عدم إهدار التقدم السلمي والعودة إلى القتال بسبب النزاعات الدائرة بين القوى الإقليمية. وعوضا عن ذلك فإن من الضروري تشجيع المزيد من الحوار لتعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر والتعايش السلمي. وبذلك تستطيع بلدان المنطقة أن تسهم إسهاما كبيرا في الحد من كثير من المشاكل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي تلقي بعبئها الثقيل على جزء كبير من البشرية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز: يعقد مجلس الأمن جلسة اليوم لإجراء الاستعراض الدوري للتقدم المحرز في تحقيق السلام في الشرق الأوسط وللتحقق من احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات المجلس حول التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

ورغم ما يظهره التقرير من استمرار إسرائيل في الانتهاك السافر لأحكام قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد، فإن المتابعة

الدقيقة لتطورات الأحداث منذ الاستعراض الدوري الأخير تشير وبشكل متصاعد إلى توجه إسرائيلي جديد يهدف للتغطية على هذه الانتهاكات من خلال السعي لتحويل النزاع السياسي والإقليمي الذي تسبب فيه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية إلى نزاع ديني يستخدم مجلس الأمن كمنبر لنشر أفكار سامة ومعلومات مغلوطة تتناقض مع المعلومات الموثقة والمؤكدة، خاصة فيما يتعلق بالوضعية الدينية لمدينة القدس وللمقدسات الدينية.

فبعد فشل إسرائيل – ومن وراءها الولايات المتحدة الأمريكية – في إضفاء أي قدر من الشرعية على المساعي المحمومة لتغيير الوضعية التاريخية لمدينة القدس، وفشلها في الحصول على أي نوع من الاعتراف الدولي بالسيادة الإسرائيلية عليها، ذلك الفشل الذي تأكد بالمعارضة الدولية القوية في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، اتجهت إسرائيل للأسف، ومن خلال بياناتها ورسائلها في مجلس الأمن، إلى استخدام لغة استفزازية وتحريضية إضافية تستند إلى التعاليم الدينية المغلوطة والروايات المحرّفة إمعانا في تحديها السافر للإرادة الدولية، في الوقت الذي تستمر فيه انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني، وسعيها لترسيخ وتعميق احتلالها غير الشرعي لأراضيه. وكل ذلك يتطلب وقفة موضوعية وجادة من مجلس الأمن لضمان الاحترام الكامل للنصوص المقدسة الصحيحة لأصحاب الديانات التوحيدية الثلاث وغيرهم من المؤمنين في العالم، وللحيلولة دون استخدام إسرائيل للتفسيرات المغلوطة والمحرّفة لهذه النصوص لدعم موقفها السياسي كقوة قائمة بالاحتلال، وللتصدي لسعيها للتخلص من الالتزامات التي فرضها المجتمع الدولي عليها، سواء كان ذلك بالتباهي بـ ”إعادة توحيد القدس وتحريرها“ في إشارة إلى احتلال إسرائيل للقدس الشرقية في عام ١٩٦٧، أو الادعاء بأن ”القدس هي عاصمة دولة إسرائيل“ أو الإشارة إلى ”السيادة الإسرائيلية على كامل الأراضي التي كانت تشكّل فلسطين في عهد الانتداب قبل عام ١٩٤٨“ والتي تشمل الآن وبموجب قرارات هذا المجلس، دولة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.

وهنا فإن جامعة الدول العربية تؤكد وبكل وضوح على أن إسرائيل لا تملك السيادة على القدس الشريف التي كانت وستظل ضمن قضايا الوضع النهائي في إطار مفاوضات السلام التي يجب أن تتم مباشرة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ودون تدخلات مغرضة وبموجب الشرعية الدولية المحددة بكل وضوح في قرارت مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالإضافة لقرارات الجمعية العامة الصادرة من الدورات الطارئة المستأنفة والدورات العادية وآخرها القرار ٢٢/٧٣ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ حول القدس.

وتطالب جامعة الدول العربية مجلس الأمن بالتأكيد من جديد على أن مدينة القدس هي مدينة مقدّسة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، الإسلام والمسيحية واليهودية، وعلى حتمية احترام الوضع التاريخي الراسخ للأماكن المقدسة في المدينة، بما فيها الحرم القدسي الشريف، الذي يقع وسيظل تحت الوصاية التاريخية الفاعلة للمملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية هناك، وبدعم قوي من لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تحت قيادة المملكة المغربية.

ويتزامن السعي الإسرائيلي لإضفاء الصبغة الدينية على الصراع العربي الإسرائيلي، مع تكثيف إسرائيل لأعمال الاستفزاز والتحريض والعدوان التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين، والتي تضمنت مؤخرا غارات واعتداءات مستمرة على الأماكن المقدسة والمصلين الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، بالإضافة لانتهاك صارخ للوضع التاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف الذي يضم المسجد الأقصى الشريف ومسجد قبة الصخرة.

إن جامعة الدول العربية تطالب مجلس الأمن بضمان أن توقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كافة الممارسات العدوانية التي تقوم بها، بما فيها التهجير القسري للشعب الفلسطيني وهدم منازله والاستيلاء على أراضيه وممتلكاته تعزيزا لسياسات الاستيطان والتوسع والضم التي تمارسها بالمخالفة لقرارت مجلس الأمن.

وفي إزدراء مطلق لفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار عازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولعل قيام السلطات الإسرائيلية خلال الأيام القليلة الماضية بهدم عشرات المنازل في صور باهر ووادي الحمص جنوب القدس، بعد إخلائها قسرا من سكانها الفلسطينيين بدعوى قربها من الجدار العازل، وبهدف تسهيل التواصل بين المستوطنات الإسرائيلية والقدس الشريف، يشكل آخر الانتهاكات التي يتعين وقفها فورا ومساءلة مرتكبيها وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

ويتطلب ذلك أيضا ودون شك العودة إلى مناقشة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2018/462) فيما يتعلق بحماية الشعب الفلسطيني من بطش القوة القائمة بالاحتلال، والذي تم تقديمه استجابة لقرار استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (انظر A/ES-10/PV.38)، خاصة وأن هذا العام يتزامن مع مرور ٧٠ عاما على اعتماد اتفاقيات جنيف التي تشكل الأساس القانوني الدولي الراسخ لحماية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ولضمان ممارسته لكافة حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، من خلال المفاوضات المباشرة على قضايا الوضع النهائي الخمس، بما فيها القدس واللاجئين، وليس من خلال السعي لتغليب البعد الاقتصادي لتسوية القضية الفلسطينية على البعد السياسي أو من خلال التجاهل التام لحقوق الإنسان الفلسطيني وحرياته الأساسية على نحو لا يتفق مع الشرعية الدولية.

وإلى أن يتحقق ذلك، فإن جامعة الدول العربية تؤكد على مسؤولية مجلس الأمن عن وقف أعمال الاستفزاز والتحريض التي تقوم بها إسرائيل في الأماكن المقدسة على الأرض وعن الوقف الفوري للحفريات الإسرائيلية المستمرة التي تهدد بانهيار كارثي للحرم القدسي الشريف، والتي كان آخرها أعمال الهدم التي تمت لافتتاح نفق تحت الأرض باتجاه الحرم الشريف يبدأ من حي سلوان الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة.

وتشدد الجامعة على ضرورة التصدي وبقوة للممارسات الإسرائيلية المنهجية الرامية لتغيير طابع القدس التاريخي وتركيبتها السكانية بصورة غير مشروعة وباستخدام القوة.

وفي هذا الصدد، تؤيد جامعة الدول العربية المواقف التي اتخذتها المنظمات الأخرى وعلى رأسها حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي في اجتماعاتها الوزارية الأخيرة.

ختاما، وفي خضم الأحداث المتلاحقة في منطقة الشرق الأوسط، تشدد جامعة الدول العربية على موقفها الرافض للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان العربي السوري المحتل ضمن الإجماع الدولي الموثق في قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، والذي لم ولن يتغير حسبما ورد في البيان الصادر عن القمة العربية الأخيرة في تونس. وتطالب الجامعة مجلس الأمن بضمان احترام قراراته المرجعية في هذا الموضوع الهام وبعدم السماح لأي طرف كان بتغيير الواقع على الأرض استنادا لقوة عسكرية أو لدعم سياسي خارج إطار الشرعية.

وتؤكد على حتمية الحفاظ على السيادة السورية على أراضيها وعلى وحدة وسلامة الأراضي السورية التي كانت وستظل أراض عربية لدولة عضو في الجماعة رغم تعليق عضويتها حاليا.

وفي نفس الوقت تطالب جامعة الدول العربية مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ببذل أقصى الجهود الممكنة لتنفيذ ما ورد في الإعلانات والقرارات الصادرة عن القمة العربية الطارئة التي عقدت في مكة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩ ومن قبلها القمة العربية التي عقدت في تونس حول التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية بمنطقة الخليج العربي وخارجها، والتهديدات السافرة التي تشكلها إيران للسلم والأمن القوميين العربيين من خلال دعمها لجماعات وتنظيمات متطرفة ترتكب الأعمال العدائية ضد الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية وتسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار بها، ومن خلال إثارة النعرات والتحريض على العنف والقلاقل الدينية والعرقية والإثنية. وكلنا ثقة في قدرة المجلس على التدخل على النحو الملائم لتحقيق هذا الهدف في أقرب فرصة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد المعاودة (قطر): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأن أشكر السيدة روزماري ديكارلو وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على إحاطتها الوافية أمام المجلس في صباح هذا اليوم.

بداية أعرب عن التقدير لجهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام وتسوية قضية الشرق الأوسط وتقديم الدعم للشعب الفلسطيني. ونعرب عن الدعم الكامل لتلك الجهود.

إن تحقيق هذا السلام المنشود يتطلب الالتزام التام بالشرعية الدولية المتمثلة في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاستناد إلى المرجعيات المتفق عليها ومبادرة السلام العربية. لقد أصبح من المسلم به أن السبيل لتسوية القضية الفلسطينية هو حل الدولتين الذي يستوجب إقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، والوقف الفوري والكامل لكافة الأنشطة الاستيطانية وعودة اللاجئين الفلسطينيين واسترجاع الشعب الفلسطيني لسائر حقوقه غير القابلة للتصرف.

وتعرب دولة قطر عن استنكارها لتوسيع الاستيطان في القدس الشرقية، بما في ذلك الإعلان في أيار/مايو المنصرم عن بناء ٨٠٥ وحدات سكنية في المدينة. وتدعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن الاستيطان في الأراضي المحتلة، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما تجدد دولة قطر تأكيدها على الموقف القائم على المبادئ الثابتة بأن هضبة الجولان أرض عربية محتلة وأن فرض إسرائيل قوانينها وإدارتها عليها يعد باطلا ولاغيا ودون أي أثر قانوني.

وفي إطار حرص دولة قطر المبدئي على القيام بدور إيجابي لتوفير الظروف المواتية للسلام، تواصل قطر جهودها مع الأطراف المعنية وبتنسيق وثيق مع الأمم المتحدة من أجل تخفيف صعوبة الوضع الإنساني للشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة الذي يعاني من حصار قاس طال أمده. وبهذا الخصوص، أشير إلى تعهد دولة قطر في شهر أيار/مايو الماضي بتقديم ٤٨٠ مليون دولار كمساعدة إنسانية للأشقاء في الأرض الفلسطينية المحتلة. خصص منها ٣٠٠ مليون دولار كمنح وقروض لقطاع الصحة وميزانية التعليم للسلطة الفلسطينية و ١٨٠ مليون دولار للإغاثة الإنسانية العاجلة وتأمين إمدادات الكهرباء، بالإضافة إلى دعم المشاريع التي تقع تحت إدارة وإشراف الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تعهدت دولة قطر هذا العام مجددا بتقديم دعم إضافي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إدراكا منا للأهمية الفائقة للخدمات التي تقدمها الوكالة للملايين من اللاجئين الفلسطينيين. كما تؤكد دولة قطر وتعمل باستمرار على دعم المصالحة الوطنية فيما بين الأشقاء الفلسطينيين.

في ظل استمرار التداعيات الإنسانية الكارثية للأزمة السورية، تواصل دولة قطر، من جانبها، تقديم المساعدات

الإنسانية اللازمة للشعب السوري الشقيق، والتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لإنهاء الأزمة. إن السبيل الوحيد لوقف المعاناة الإنسانية يكمن في إنهاء العنف والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، والسعي الجاد إلى التوصل إلى حل سياسي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري بكل أطيافه، وفقا لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبما يحفظ وحدة سوريا الوطنية ووحدة أراضيها، وسيادتها واستقلالها، مع ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم.

إن الوضع في ليبيا يشهد مرحلة حرجة، مع تصاعد التوترات في غرب البلاد، في أعقاب الهجوم على العاصمة طرابلس. وهذا ينذر بتقويض العملية السياسية الجارية برعاية الأمم المتحدة. شهدنا في الآونة الأخيرة، العديد من الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك القصف الجوي لمركز لإيواء المهاجرين في طرابلس واستهداف مستشفى ميداني في جنوب المدينة. ويتطلب ذلك إدانة شديدة من جانب المجلس واتخاذ تدابير حاسمة لإنهاء هذا التصعيد.

تعرب دولة قطر عن دعمها الكامل لحكومة الوفاق الوطني التي يعترف بها المجتمع الدولي. وترحب بمبادرة السيد فايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي، للخروج من الأزمة من خلال عقد اجتماع بين الأطراف الليبية بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تحفظ للدولة الليبية سيادتها ووحدة أراضيها، وتحقق لها الأمن والاستقرار. ونتطلع إلى دعم المجتمع الدولي لتلك المبادرة. كذلك نعرب، في هذا الصدد، عن دعمنا الكامل لجهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة.

ما فتئت منطقتنا تشهد منذ عامين أزمة مفتعلة ذات تداعيات خطيرة على الاستقرار الإقليمي، وتنطوي على تهديدات للسلم والأمن وحقوق الإنسان والتعاون الجماعي للتصدي للتحديات المشتركة، وهي الأزمة المتمثلة في فرض حصار جائر وتدابير انفرادية غير قانونية على دولة قطر، وما يصاحبها من حملات الكراهية والتضليل الإعلامي. وتمثل هذه التدابير انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العلاقات الودية بين الدول، التي تلزم الدول بالامتناع عن تأجيج النزاعات وحل الخلافات عن طريق الحوار والوسائل السلمية. لقد التزمت دولة قطر بموقف يدعو إلى حل الأزمة من خلال الحوار الذي يضمن السيادة والذي يضع حدا للإجراءات غير القانونية. وجددت التزامها بوساطة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، وأعربت عن تقديرها لهذه الجهود وللدول التي ساندتها.

لقد ثبتت صحة نهج دولة قطر في التعاون مع الأزمة وفقا للقانون الدولي، وفي إطار الآليات الدولية لحل النزاعات. كذلك تبين سلامة موقفها القانوني من خلال الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، في تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن اتخاذ التدابير مؤقتة ضد الإمارات العربية المتحدة لخرقها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وكذلك قرار المحكمة الصادر في حزيران/يونيه الماضي القاضي برفض طلب دولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ تدابير مؤقتة ضد دولة قطر.

لقد باتت دوافع وأهداف المحاولات الرامية للنيل من دولة مقطر مكشوفة. ولم تفلح محاولات النيل من سمعتها إلا في إظهار مكانتها المرموقة على الصعيد الدولي. وهي مكانة راسخة لأنها تستند على مواقف وسياسات متجذرة في مبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وترتكز على إسهامات قيمة وحقيقية في التعاون من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية وتعزيز حقوق الإنسان. بيد أن استمرار الأزمة ينشئ سابقة خطيرة في العلاقات الدولية ويشكل تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا حازما حيال هذه المسألة، وأن يعمل على إنهاء الحصار غير القانوني على الفور.

في الختام، إن تعدد واستمرار الأزمات في منطقة الشرق الأوسط لا يجب أن يفقدنا الأمل في إمكانية التصدي لها. فقد اضطلع هذا المجلس بدور رئيسي في التصدي للعديد من المخاطر التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. إن الشعوب التي تعاني من الأزمات في منطقتنا تتطلع إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة للقيام بدور إيجابي وفاعل في التعامل مع تلك الأزمات.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد هاسرين (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أثني عليكم، يا سيادة الرئيس، لعقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح للدول الأعضاء المشاركة فيها والإعراب عن آرائها بشأن الحالة المثيرة للقلق في الشرق الأوسط، ولا سيما الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تود ماليزيا أن تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل أوغندا، باسم منظمة التعاون الإسلامي، والبيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

حيث نلتئم هنا اليوم في المناقشة المفتوحة الفصلية، تتشاطر ماليزيا القلق، على النحو المبين في التقرير العاشر عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى، فإن الدولة القائمة بالاحتلال لم تتخذ أي خطوات، لا سيما حيال أنشطة الاستيطان غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

كما أشرنا في مناسبات لا حصر لها، فإن التوسع المستمر في المستوطنات الإسرائيلية يشكل انتهاكا خطيرا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة الأخرى. ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. إن هذه الأعمال ليست تهديدا للسلم والأمن الدوليين فحسب، بل إنها تشكل تحديا للمجتمع الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الدعوة إلى القيام فورا بعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع والتي تعرض للخطر الحل القائم على وجود دولتين. ويجب على إسرائيل أن توقف فورا وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأراضي المحتلة، وكذلك وقف أعمال الهدم غير القانونية المستمرة للمنازل الفلسطينية.

إن التصعيد المستمر للعنف في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، لا يزال ينذر بالخطورة. وندين استمرار إسرائيل في استخدام القوة ضد الفلسطينيين. وإن هذه الأعمال الاستفزازية والتحريضية ضد الشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، بما فيها الحرم الشريف، تتهدد حرمة الأماكن المقدسة واستقرارها. ومن واجب المجتمع الدولي ككل أن يكفل إنهاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة.

تشيد ماليزيا بالمبادرة التي اتخذتها منظمة المؤتمر الإسلامي لعقد الاجتماع الاستثنائي المفتوح باب العضوية للجنة التنفيذية في ١٧ تموز/يوليه، على مستوى وزراء الخارجية، بشأن الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس الشريف المحتلة. وقد أثار افتتاح إسرائيل مؤخرا لما يسمى بنفق طريق الحجاج، الذي تم حفره تحت قرية سلوان للوصول إلى المسجد الأقصى، الامتعاض والغضب على نطاق واسع في أوساط الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولم يؤد حفر النفق إلى إضعاف هيكل المسجد فحسب، ولكن أيضا إلى هدم ٨٠ منزلا فلسطينيا في سلوان، في حين أن عشرات المنازل الأخرى معرضة لخطر الانهيار، مما يجبر الأسر الفلسطينية على ترك منازلها. ومن المؤكد أنه لا يمكن التوقع من المجتمع الدولي أن يقف متفرجا ويواصل مشاهدة تكشف المزيد من التدمير.

ولا تزال تبعث على القلق البالغ الحالةُ المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي زاد من حدتها قرارُ الولايات المتحدة وقف تمويلها. ومن شأن التوقف عن تمويل الأونروا أن يقوض ٢٥

عاما من العمل والمثابرة، ليس فقط من جانب الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، لكن أيضا جميع الجهات الأخرى التي كرست حياتها لاسم السلام والمساعدة الإنسانية.

ولا يزال يساور ماليزيا قلق عميق إزاء الإجراءات الأحادية الجانب التي اتخذتها الولايات المتحدة وتزيد من تعريض التوافق الدولي في الآراء بشأن حل الدولتين للخطر. وترى ماليزيا أن إجراء عملية سياسية مشروعة هو السبيل الوحيد للمضي قدما من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين ومعالجة جميع مسائل الوضع النهائي وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة والاتفاقات السابقة. ولا تؤدي عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط سوى إلى تفاقم الحالة الراهنة في فلسطين، وبالتالي يجب تهيئة ظروف جديرة بالثقة لإحياء عملية السلام، استنادا إلى الشروط المرجعية الحالية لحل الدولتين.

وتظل ماليزيا مقتنعة بأن استمرار الاحتلال هو حجر العثرة أمام تحقيق التقدم والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا نزال نرى أن من مسؤولية مجلس الأمن السعي لتحقيق حل الدولتين حتى يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من العيش جنبا إلى جنب في سلام، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ومع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. ويحدونا أمل صادق في أن ينظر أعضاء المجلس بجدية في الآراء المعرب عنها هنا من أجل الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد الأطلسي (المغرب): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على ترؤسكم لمجلس الأمن لهذا الشهر وعلى مبادرتكم ببرمجة مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وأشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على إحاطتها الإعلامية القيمة بخصوص هذا الموضوع.

وينضم وفد بلادي إلى البيان الذي سيلقيه المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية باسم المجموعة العربية، وكذلك البيان الذي سيلقيه ممثل الإمارات العربية المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وما زلنا نتابع بقلق وأسف شديدين الأوضاع المتردية في فلسطين جراء السياسات المتبعة من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني من تهويد للأراضي بالقدس واستمرار للاستيطان وهدم للمنازل وقمع متواصل للمدنيين العزل، مما يزيد الوضع تعقيدا ويعمل على تأجيج الاحتقان، بل ويكرس شتى أنواع المعيقات لأي تحرك نحو إطلاق عملية السلام المتعثرة منذ سنوات، بل وأكثر من ذلك، يعمل على تبديد وتلاشي حل الدولتين.

إن مواصلة الأنشطة الاستيطانية، في خرق سافر لقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تقوض جهود السلام وتثبط كل المحاولات لإطلاق العملية السياسية، بل هو استمرار في استفزاز الفلسطينيين والنظام الدولي. كما أن تدهور الوضع المعيشي للسكان وانعدام شروط العيش الكريم، لا يعملان على توفير الإطار المناسب والشروط الملائمة لإطلاق عملية السلام لتحقيق حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وتبقى القدس هي جوهر الصراع ولبه في منطقة الشرق الأوسط، وصميم الحل السياسي في أية تسوية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. ذلك أن للقدس الشريف حظوةً خاصةً ومكانة ليس فقط لدى المقدسيين بل لمعتنقي الديانات السماوية الثلاث. فهو أولى القبلتين وثالث الحرمين، ويبقى له وضع قانوني خاص لا يجوز المساس به بأي شكل من الأشكال، طبقا لقرارات مجلس الأمن.

وقد حرص جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، على إيلاء العناية الفائقة للقدس، مشددا دوما على ضرورة الحفاظ على وضعها التاريخي والقانوني والسياسي، مطالبا الأمم المتحدة، وخاصة الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي، بالاضطلاع بمسؤوليتهم كاملة لتجنب كل ما من شأنه المساس بهذا الوضع أو تعطيل الجهود الدولية لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ودعا جلالته في أكثر من مناسبة وبشتى الوسائل، سواء في اللقاءات الثنائية أو في المحافل الدولية، إلى ضرورة وضع حد للاستيطان ولتهويد القدس. والابتعاد عن تنفيذ أي مخطط يهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمعالم التاريخية والروحية والإنسانية للمدينة المقدسة، منبها إلى مخاطر الإقرار بمشروع تهويد القدس، وملحا على تفادي كل ما يمس بالوضع السياسي القائم لمدينة القدس، على اعتبار أن موضوع القدس يقع في صلب قضايا الوضع النهائي، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠).

وانطلاقا من هذا الإيمان الراسخ بمكانة القدس لمعتنقي الديانات السماوية الثلاث، وقع أمير المؤمنين، الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، ورئيس الكنيسة الكاثوليكية البابا فرانسيس، في ٣٠ آذار/مارس الماضي بالرباط، على نداء القدس، وهو إقرار من الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، وبابا الفاتيكان، بوحدة القدس الشريف وحرمته، مع تشبثهما بالحفاظ على البعد الروحي والمكانة المتميزة للقدس كمدينة للسلام. هذه الوثيقة الفريدة من نوعها في التاريخ، تروم النهوض بالطابع الخاص للقدس الشريف وصيانته وتعزيزه، بوصفها مدينة متعددة الأديان، إضافة إلى بعدها الروحي وهويتها الفريدة.

وكما أكد البيان الصادر على إثر الزيارة التاريخية التي قام بها للمغرب جلالة الملك عبد الله الثاني، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، بدعوة كريمة من أخيه جلالة الملك محمد السادس، في نيسان/أبريل الماضي، على تجديد دعمهما الكامل للشعب الفلسطيني، من أجل استرجاع جميع حقوقه المشروعة، وتمكينه من إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبدأ حل الدولتين.

وهو ما تم تأكيده خلال الجولة الأولى للتشاور السياسي بين المملكتين المغربية والأردنية، المنعقدة نهاية الأسبوع الماضي بعمان، حيث أكد السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، على تطابق المواقف سواء فيما يخص الدفع بحل الدولتين، وفق مقتضيات الشرعية الدولية، أو فيما يتعلق بحفظ وصيانة القدس وإرثها الإسلامي.

وفي نفس إطار الجهود التي ما فتئ جلالة الملك يبذلها على كافة الأصعدة لصالح مدينة القدس الشريف، أمر جلالته بإرسال معماريين وصناع تقليديين مغاربة لصيانة الأصالة المعمارية العريقة للمسجد الأقصى، وأمر كذلك أن تتم هذه العملية بتنسيق مع دائرة الأوقاف الإسلامية الهاشمية الأردنية.

وختاما، يبقى موقف بلادي من هذا الصراع ثابتا يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعيشها جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلم وأمان ووئام.

وختاما، يبقى موقف بلادي من هذا الصراع ثابتا يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلم وأمان ووئام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد بيرموديس ألفاريس (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تراقب أوروغواي باستمرار مختلف الحالات التي يتشكل منها جدول أعمال المجلس فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وكلها حالات معقدة ومتعددة الجوانب.

نود أن نشكر السيدة روزماري ديكارلو وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على إحاطتها المفيدة. ونود أيضا أن نشيد، كما نفعل بشكل روتيني، بعمل المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد نيكولاي ملادينوف الذي يحظى بدعم أوروغواي الكامل.

إن الإجراءات الإيجابية القليلة في حال وجودها أصلا، لم تكن كافية لقلب مسار الاتجاهات السلبية في الميدان، ولهذا السبب يواجه استمرار حل الدولتين خطرا شديدا. إننا ندرك مرة أخرى الإسهام المحتمل للمبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية والانفرادية، سواء المطروحة أو المقترحة أو التي لم تتم صياغتها بعد، لكننا لا نزال بعيدين كل البعد عن الوصول إلى حل للصراع. والأهم من ذلك، من الضروري استئناف المفاوضات المباشرة لتوضيح المسائل المعلقة. ونحن نعلم أن هذا لن يكون أمرا سهلاً، لكن استمرار حالة الشلل والركود التي نشهدها حاليًا والقائمة منذ فترة طويلة سيكون أسوأ. ولا يزال حل الدولتين الخيار الوحيد القابل للتطبيق ولا توجد خطة بديلة يمكن أن تحل محله.

تتمتع أوروغواي بعلاقات صداقة قوية مع كل من دولتي إسرائيل وفلسطين. ونؤكد مرة أخرى حق إسرائيل وفلسطين في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في بيئة من التعاون المتجدد وخالية من أي تهديد أو عمل يقوض السلام. ولتحقيق هذا الهدف، يجب عكس وتيرة الاتجاهات السلبية الحالية في الميدان. وإلا سيكون من الصعب للغاية إن لم يكن من المستحيل قيام فلسطين بتوطيد أركان دولتها.

إن إنشاء المستوطنات والموافقة عليها وبناءها بشكل مكثف في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فضلاً عن الإجراءات القانونية التي تستند إليها، أمر يدعو إلى القلق الشديد. وحالات طرد الأسر الفلسطينية من منازلها واستمرار هدم ممتلكاتها ومصادرتها، كما حدث بالأمس في صور باهر أو في وادي ياسول في شهر نيسان/أبريل، تفاقم الحالة وتزيد من خطر خطط الضم في المستقبل.

إننا ندين أعمال العنف والإرهاب المرتكب ضد المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك إطلاق الصواريخ والأجهزة المتفجرة من قطاع غزة. وندين بنفس القدر تزايد عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وكذلك الاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل. إن التحريض على جميع أعمال العنف وتمجيدها يستحق إدانتنا الكاملة.

ولجميع الأسباب السالفة الذكر، نود مرة أخرى أن ندعو كلا الطرفين إلى اتخاذ تدابير وخطوات للخفض التدريجي للتصعيد والتخفيف من التوترات، وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل نهائي وطويل الأجل للنزاع وإحلال سلام عادل ودائم للنزاع القائم منذ أمد طويل بين إسرائيل وفلسطين.

وخلال المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن هذه المسألة، أشارت أوروغواي إلى مجموعة من ١٠ إجراءات قدمتها في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ولا نزال نؤيدها اليوم.

إعتمدت الجمعية العامة قبل سبعين عاما القرار ١٨١ (د-٢). وبفضل الزخم الذي أحدثه ذلك الصك القانوني الذي اتخذته المنظمة، واصلت إسرائيل وفلسطين تعزيز هويتهما وحقوقهما والتزاماتهما كدولتين وكيانين قانونيين معترف بهما. وكما كان الحال قبل ٧٠ عامًا عندما كان المجتمع الدولي حريصًا على إيجاد حل وفضله، فإنه يظل اليوم مستعدًا ومتوقعًا.

ولن يكون مفيدًا أن يتخذ القادة إجراءً مخالفًا للمضي قدمًا حدده وعززه المجتمع الدولي لهم بحسن نية. إننا نختلف مع أولئك الذين يرفضون التوافق الدولي في الآراء أو يرفضون الإجراءات التي

اعتمدها مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو الأحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. ويؤدي القانون الدولي دورا حاسما في حل هذا النزاع وجميع النزاعات. إنها الطريقة المتحضرة التي ابتكرناها لدعم وتعزيز السلام والتنمية. ويجب علينا ألا ننسى ذلك.

لقد حان الوقت للبدء في التغلب على الكراهية والتحريض عليها، والتخلص من خيبة الأمل واليأس والإحباط. وأي ضم للأراضي أو ممارسة السيادة بشكل خاطئ لا قيمة له إذا تم تحقيقه على حساب السلام وأطال أمد كفاح الشعوب التي تعيش في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد غاييغوس تشيريبوغا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه المناقشة تحت رئاسة بيرو ويود أن يؤكد من جديد أن قضية فلسطين تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للمجتمع الدولي ومجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الأساسية المنوطة به لضمان قيام الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات فورية وفعالة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أي صون السلم والأمن الدوليين.

ونرحب بالإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو.

لقد اجتمع المجلس قبل شهر (انظر S/PV.8557) للاستماع إلى التقرير العاشر للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يغطي الفترة من ٢٥ آذار/مارس إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، والذي عرضه المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام السيد نيكولاي ملادينوف. وكانت إحاطة السيد ملادينوف واضحة للغاية. فقد قدم أدلة على استمرار توسيع المستوطنات على مدى العامين الماضيين لا سيما في القدس الشرقية المحتلة، وعمليات الهدم، بما في ذلك عمليات الهدم العقابية، ومصادرة السلطات الإسرائيلية للمباني المملوكة للفلسطينيين.

وفي هذا الصدد، لم يتغير موقف إكوادور إزاء سياسة الاستيطان. فجميع أنشطة الاستيطان وعمليات الطرد من المنازل والهدم ومصادرة البيوت أمور غير قانونية بموجب القانون الدولي. إن الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية الناجمة عن قرار إسرائيل حجز جزء من إيراداتها الضريبية لا تزال بدون حل. ونشعر بالقلق جراء استمرار تفاقم وتدهور الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن الوفيات والهجمات والاعتقالات والعنف والاشتباكات لا تتوقف. وتستمر الإجراءات الاستفزازية والبيانات التي تحرض على العنف والخطاب المتشدد، كما يشير التقرير. إن بلدنا يدين جميع أعمال العنف والإرهاب أينما كانت.

لقد أشارت فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ في لاهاي إلى أن بناء الجدار في الأراضي المحتلة يتعارض مع القانون الدولي ولهذا السبب فإن هدم العديد من المباني مؤخرا في القدس الشرقية بالقرب من الجدار الأمني يثير قلقًا بالغا. ومن الضروري أن يتخذ المجلس إجراءً لضمان الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما طُلب منه مراراً وتكراراً. وتنجم عن تقاعسه أحداث تتعارض مع النداءات المتكررة التي وجهتها اللجنة الرباعية للشرق الأوسط باتخاذ خطوات إيجابية فورية لعكس الاتجاهات السلبية الميدانية التي تعرض للخطر حل الدولتين الذي يوجد بشأنه شبه توافق في الآراء على الصعيد الدولي.

ويكرر وفد بلدنا دعوته للمجتمع الدولي لإحراز تقدم ملموس في دعم النهوض بالتوصل إلى حل سلمي ونهائي وعادل قائم على وجود دولتين فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا

إلى جنب في سلام وأمن، بحدود يتم التفاوض عليها على أساس حدود عام ١٩٦٧، وهو التوافق في الآراء الذي أعيد تأكيده في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ومن الضروري الحفاظ على آفاق الحل القائم على وجود دولتين، إذ أنه السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق إقامة دولة فلسطين المستقلة، التي ستتمتع بعضوية كاملة في الأمم المتحدة. وكذلك يقدر وفد بلدنا المبادرات الدولية المختلفة التي اتخذت بغرض استئناف المفاوضات ومحادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين، ويكرر تأكيد دعمه لها.

وكذلك يساورنا القلق إزاء الأزمة الإنسانية والسياسية العميقة الجذور في غزة. وينوه وفد بلدنا، في هذا الصدد، بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ويكرر تأكيد دعمه الكامل لولايتها. وندعو جميع الجهات المانحة إلى الحفاظ على التزاماتها المالية بغية التخفيف من العجز المالي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى المبدأ الأول لنيلسون مانديلا: ”لا توجد مشكلة أعمق من أن يُتَغَلَّب عليها... من خلال المناقشة والتفاوض عوضا عن القوة والعنف“.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، على قيادتكم الناجحة لأعمال مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه. وأشكر وكيلة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الشاملة هذا الصباح.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم منظمة التعاون الإسلامي.

إننا نعقد هذه الجلسة في وقت تشهد فيه قضية فلسطين تحديات وجودية غير مسبوقة، خاصة بسبب غياب أي إجراءات سياسية وقانونية جادة من جانب مجلس الأمن لإنهاء احتلال إسرائيل الأجنبي غير القانوني، الذي استمر عقودا، للأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشكل محاولة إسرائيل الأخيرة لتشويه الحقائق التاريخية بافتتاح ما يسمى بطريق الحجاج اليهودي الذي يمتد من عين سلوان إلى حائط البراق، بصفة خاصة، ازدراء صارخا وانتهاكات منهجية للقانون الدولي وللعديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما إن هدم إسرائيل غير القانوني لنحو ٧٠ شقة للفلسطينيين بالأمس في صور باهر مما أدى إلى تشريد عدة مئات من الفلسطينيين يشكل انتهاكا صارخا آخر.

ويدين وفد بلدي تلك التطورات المؤسفة. إن العدوان الذي لا حدود له والقتل العشوائي للفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، وتكثيف سياسات الاستيطان الإسرائيلية واستمرار الاعتداء على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وبخاصة المسجد الأقصى، وتغيير التركيبة الديمغرافية للقدس الشرقية، وجميع الإجراءات الاستفزازية والوحشية الأخرى من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في تحد لقرارات مجلس الأمن، يجعل تحقيق السلام في الشرق الأوسط بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. ونشير، في هذا الصدد، إلى الاجتماع الاستثنائي المفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد على مستوى وزراء الخارجية في جدة في الأسبوع الماضي ونؤيد بيانه الختامي تأييدا تاما مع التأكيد، في جملة أمور، على إدانته لأي محاولة لتقويض الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشريف.

إن حصار إسرائيل غير القانوني وتصعيد عدوانها العسكري وغاراتها، يزيد من خطورة الحالة المتفجرة أصلا، وبالتالي يفاقم الكارثة الإنسانية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. فأعداد

متزايدة من المدنيين الفلسطينيين يصيرون بلا مأوى أو يجبرون على العيش في ظروف كارثية.

ويتمثل مصدر قلق بالغ آخر في الركود الاجتماعي – الاقتصادي للشعب الفلسطيني. ويواجه تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحديات خطيرة في السياق الفلسطيني. ما برح الاحتلال الإسرائيلي يسهم بشكل مباشر في استمرار الفقر والبطالة والأزمة الإنسانية التي طال أمدها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وسيفشل تحقيق أهداف التنمية المستدامة فشلا ذريعا إذا ما تركنا إخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين والفلسطينيات يتخلفون عن الركب ويعانون في مشاقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ونحث المجتمع الدولي على التدخل الفوري لحمل السلطات الإسرائيلية على رفع الحصار وتيسير حرية حركة المدنيين الفلسطينيين وضمان حصولهم على الإمدادات الأساسية.

لقد أدت اعتداءات إسرائيل المستمرة إلى ثقافة فظيعة للإفلات من العقاب، تقوض مقومات بقاء دولة فلسطين وتهدد احتمالات تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وفي هذه الحالة، نعتقد أن مجلس الأمن لا يمكن أن يبقى مكتوف اليدين. فيجب على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن في الصدارة، الوفاء بمسؤوليته عن كفالة المساءلة عن جميع الانتهاكات الإسرائيلية والتمسك بسيادة القانون الدولي وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

ونعيد تأكيد دعمنا لانضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات الدولية ونكرر دعوتنا مجلس الأمن إلى التوصية بقبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة والنظر بشكل إيجابي في ذلك. وكذلك نحث مجلس الأمن على بذل قصارى جهده لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة في الوقت المناسب لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يشكل حجر الأساس لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. وكذلك فإن تنفيذ خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية وجهود المجموعة الرباعية أمور بالغة الأهمية.

فالضعف والفقر المتزايد يزيدان من عدد اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي يذكر بالعام ١٩٧١ عندما اضطر الملايين من أبناء شعبنا للجوء إلى الجارة الهند. ولإدراكنا إدراكا تاما لآلام البشرية المكروبة، فتحنا أبوابنا لاستضافة ١,٢ مليون من الروهنغيا الفارين من الجرائم الوحشية في ميانمار. وإذ ندرك الحاجة الماسة إلى كفالة النهوض بتمويل معزز ومستدام ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى سنواصل إسهامنا المتواضع في الوكالة.

وستواصل بنغلاديش، ومن دون تردد، وفاء لالتزاماتنا الدستورية والأخلاقية وللمبدأ المعلن لرئيسة الوزراء الشيخة حسينة، دعم قضية النضال الفلسطيني إلى حين إقامة دولة فلسطين على أساس حل الدولتين وحدود ما قبل ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد دنكتاش (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كانت هناك لحظة في التاريخ كنا متفائلين فيها بالتوصل إلى سلام في إسرائيل وفلسطين. وبصراحة، لم يعد الأمر كذلك والآمال قاتمة في التوصل إلى سلام دائم. غير أنه كان بالإمكان تفادي هذه الصورة القاتمة؛ فهي لم تكن أمرا حتميا.

واليوم يتواصل توسيع المستوطنات غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من النداءات الدولية المستمرة. فالتصاعد المذهل للأنشطة الاستيطانية التي تهدف إلى خلق واقع جديد على الأرض لا تزال تشكل مصدرا للقلق، إذ أنها تشكل محاولة لتقويض رؤية الدولتين وإمكانية التعايش.

وبالتوازي مع توسيع المستوطنات وأعمال التنقيب، هناك أيضا جهود ترمي إلى تدمير الطابع الديمغرافي لمدينة القدس

القديمة وتاريخها. وتمثل أعمال حفر الأنفاق المدمرة لفتح ما يسمى بطريق الحج أحدث مثال على تلك الجهود. وفي القدس يواجه الفلسطينيون كذلك أوامر إخلاء وتوغلات يومية في أحيائهم السكنية. وتُنهى أوضاع إقامتهم في انتهاك للمعايير الدولية. فبالأمس تحديدا، دمرت مباني سكنية فلسطينية، بما في ذلك المنازل المأهولة، في صور باهر. وأسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أن عمليات الهدم هذه تحدث للمرة الأولى في مناطق خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو. وهذا يشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما إن الحالة في الحرم الشريف كذلك تدعو إلى القلق. فللمرة الأولى منذ سنوات دخل المئات من المستوطنين الحرم الشريف خلال شهر رمضان. وقد شهدنا هجمات ضد المصلين المسلمين في المسجد الأقصى. وينبغي، بدلا من ذلك، لمدينة القدس بمكانتها المباركة في قلوبنا أن تكون مدينة للسلام والوئام لا مكانا للعنف والاستفزاز.

ويجب أن تتوقف كل الخطوات غير القانونية على الفور. فالسلام يتطلب أن تظهر إسرائيل إرادة سياسية وتمتنع عن الأعمال الاستفزازية والإجراءات الضارة. ولا يمكن للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يغض الطرف عن التجاهل الصارخ للقانون الدولي. فلا بد للمجلس من أن يتخذ الإجراءات اللازمة، التي ينبغي أن يكون أساسها الوحيد هو الحل الوحيد الممكن للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني: حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧ مع فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب.

وحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير، ليست محل تفاوض. وقد ظل أساس مفاوضات السلام، على مدى عقود من الزمن، يتمثل في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية، على نحو ما أعيد تأكيده صراحة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولا يمكن تغيير هذه الطرائق. ولا يمكن للمشاريع والخطط الاقتصادية أن تحل محل الحاجة إلى الكرامة والعدالة والحرية، ولا يمكن لأي مشروع أن ينجح من دون سلام عادل.

ومما يؤسف له أن محنة اللاجئين الفلسطينيين قد تضاعفت جراء الأزمة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، يظل عمل الأونروا أمرا حيويا. ويقتضي واجبنا الجماعي والأخلاقي أن ندعم الوكالة. ستواصل تركيا الإسهام في عمل الوكالة، بوصفها رئيس اللجنة الاستشارية للأونروا والفريق العامل المعني بتمويل الأونروا. وندعو الجهات الفاعلة الأخرى إلى أن تحذو الحذو نفسه. وقد حان الوقت لأن تدافع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن العدالة وحماية المعايير الموضوعة لتحقيق السلام الدائم في فلسطين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلّمي (المملكة العربية السعودية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على إدارتكم الحكيمة لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، معبِّرًا عن جزيل الشكر والامتنان لسلفكم ممثل دولة الكويت الشقيقة على الرئاسة الناجحة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم.

يشرفني أن ألقي هذا البيان بصفتي رئيسا للمجموعة العربية لهذا الشهر، ونيابة عن الدول العربية الشقيقة. كما أود أن أقدم الشكر لوكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، مثمّناً لها إحاطتها القيّمة.

لقد أكدت القمة العربية المعقودة في تونس في آذار/مارس الماضي والقمة العربية الطارئة المنعقدة في مكة المكرمة

في الشهر الماضي على أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية، وعلى أنها قضية العرب الأولى وعلى الهوية العربية للقدس الشريف عاصمة دولة فلسطين، وعلى التزام العرب بالسلام خيارا استراتيجيا لا بديل عنه

إننا نشدد على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط كخيار عربي استراتيجي تجسده مبادرة السلام العربية التي تبنّتها جميع الدول العربية في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢ ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي. هذه المبادرة التي ما تزال تشكل الخطة الأكثر شمولا لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي وفي مقدمتها قضية اللاجئين. وهي المبادرة التي توفر الأمن والقبول والسلام لإسرائيل مع جميع الدول العربية. ونؤكد على التزامنا بالمبادرة وعلى تمسكنا بجميع بنودها، بما في ذلك ضرورة الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، ومن بينها الجولان العربي السوري المحتل. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يسعى إلى أن يكون جزءا من الحل العادل لهذه القضية.

وفي ظل استمرار الممارسات العدوانية الإسرائيلية، فإننا ندين ونستنكر بشدة قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم عشرات المنازل في منطقة وادي الحمص ببلدة صور باهر شرقي القدس، والتي تؤوي مئات المواطنين الفلسطينيين. وقد أعلن عن شجب ذلك مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية في بيانه الصادر هذا اليوم. وندعو المجتمع الدولي، وندعو مجلسكم الموقر خاصة إلى تحمّل مسؤولياته في توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، ووضع حد لاعتداءات إسرائيل وانتهاكاتها الممنهجة للمقدسات الإسلامية والمسيحية وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.

ونحذّر من المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير الوضع التاريخي القائم فيه، ومن مخططات إسرائيل الاستيطانية التوسعية غير القانونية على حساب الأراضي الفلسطينية. كما نطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونؤكد على أهمية الوصاية التاريخية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، وخصوصا الحرم القدسي الشريف، ودورها الرئيس في حماية هذه المقدسات وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

ونؤكد حرصنا على وحدة ليبيا وسيادتها ونجدد رفضنا للحلول العسكرية ولكل أشكال التدخل في شؤونها الداخلية. وندعو إلى الإسراع بتحقيق التسوية السياسية الشاملة في إطار التوافق والحوار دون إقصاء وعلى أساس الاتفاق السياسي ووفق المسار الذي ترعاه الأمم المتحدة بما يعيد الأمن والاستقرار إلى ليبيا وينهي معاناة الشعب الليبي الشقيق. ونؤكد دعمنا لكل الجهود الهادفة للقضاء على التنظيمات الإرهابية واستئصال الخطر الذي تمثله على ليبيا وعلى جوارها وعلى عموم المنطقة.

إننا نشدد على ضرورة إيجاد حل سياسي ينهي الأزمة السورية بما يحقق طموحات الشعب السوري الذي يئن تحت وطأة العنف، وبما يحفظ وحدة سوريا ويحمي سيادتها واستقلالها وينهي وجود جميع القوات الخارجية والجماعات الإرهابية والطائفية فيها، استنادا إلى مخرجات جنيف ١ وبيانات مجموعة الدعم الدولي لسوريا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لا سبيل إلى وقف نزيف الدم إلا بالتوصل إلى تسوية سلمية تحقق انتقالا حقيقيا إلى واقع سياسي جديد تصوغه وتتوافق عليه كل مكونات الشعب السوري عبر مسار جنيف الذي يشكل الإطار الوحيد لبحث الحل السلمي. ونحن ملتزمون مع المجتمع الدولي لتخفيف المعاناة في سوريا لتفادي أزمات إنسانية جديدة. ونؤكد دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد غاير بيدرسن في جهوده لحل الأزمة السورية وتشكيل اللجنة الدستورية في أقرب وقت.

إن استمرار السلوك السلبي لإيران في المنطقة ليس من شأنه إلا تقويض الأمن والسلم الدوليين. الدعم الواضح والصريح

لميليشيات الحوثي الانقلابية بالمال والسلاح أصبح يشكل تهديدا للأمن الإقليمي ولحركة الملاحة الدولية، وخطرا على المدنيين في المنطقة. وتهديد الحكومة الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز واستمرار هجماتها على السفن التجارية واحتجازها يحمّل مجلسكم الموقر مسؤولية الوقوف بحزم والاضطلاع بالمهام الرئيسية للمجلس في العمل على صون السلم والأمن الدوليين.

إننا نسعى إلى استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة. وإن السبيل الحقيقي والوحيد لذلك إنما يتمثل في احترام جميع الدول لمبادئ حسن الجوار والامتناع عن استخدام القوة أو التلويح بها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك سيادتها. وإن سلوك الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة ينافي تلك المبادئ ويقوض مقتضيات الثقة، وبالتالي يهدد الأمن والاستقرار تهديدا مباشرا وخطيرا مع التأكيد على استعدادنا لإقامة علاقات التعاون بين الدول العربية وإيران، القائمة على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها.

إن استمرار الميليشيات الحوثية الانقلابية المدعومة من إيران ببسط وفرض السيطرة على مفاصل الدولة الهامة في صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية الشقيقة للعام الخامس على التوالي أوجد بؤرة في المنطقة تحتضن الأعمال الإرهابية وتصر على الاستمرار في زيادة الكوارث الإنسانية من تجويع وانتشار للأوبئة. فهذه الميليشيات تستمر في استخدام الموارد والمساعدات الإنسانية الدولية سلاحا لمفاوضاتها غير الشرعية، غير آبهة بالشعب اليمني واحتياجاته الأساسية.

إن ما تقوم به هذه المليشيات من ترويع للآمنين واستهداف المنشآت والبنى التحتية في المملكة العربية السعودية يكشف عن الطبيعة والفكر الهدام الذي لا يعرف سوى الخراب والدمار. إننا نطالب مجلسكم الموقر بالدفع والتأكيد على تنفيذ قراراته ذات الصلة ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٤٥١ (٢٠١٨).

كما نؤكد على أن حل الأزمة اليمنية يكمن في الحوار السياسي وفق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هالفورسن (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): لا سبيل إلى تحقيق السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا عن طريق حل الدولتين وحده. والتنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات من اللبنات الأساسية لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل، ولكنهما لا يمكن أن يشكلا بديلا عن ضرورة إيجاد تسوية سياسية للنزاع. والنرويج مهتمة بكفالة تحقيق تحسينات عاجلة في الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. ومن الأهمية بمكان أن تحافظ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما الرعاية الصحية والأدوية. وهذا أيضا عامل مهم لتحقيق الاستقرار الإقليمي. لذلك ستواصل النرويج دعم الوكالة سياسيا واقتصاديا على السواء.

ولا يزال هناك تحد رئيسي هو: كيف يمكن تنفيذ المشاريع التي يمكن أن تحقق الاستقرار والنمو والتنمية الاقتصادية في إطار الإعداد لتنفيذ حل الدولتين المتفاوض عليه؟ والعقبات كثيرة وذات طابع سياسي، مثل استمرار الاحتلال والقيود المفروضة على الحركة والتنقل والانقسامات الفلسطينية الداخلية. وندعو جميع الإطراف إلى اتخاذ خطوات لعكس الاتجاهات السلبية الحالية في الميدان، بما في ذلك النشاط الاستيطاني وأعمال العنف.

وتأسف النرويج بشدة لاستمرار الحكومة الإسرائيلية في هدم المباني الفلسطينية في وادي الحمص بصور باهر في القدس الشرقية المحتلة.

ويساور النرويج قلق عميق إزاء الوضع المالي الحالي للسلطة الفلسطينية. ولا تزال مجموعة الجهات المانحة الدولية من أجل

فلسطين – لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني – الإطار الدولي لمعالجة القضايا الاقتصادية بين الطرفين والجهات المانحة. وسترأس النرويج الاجتماع المقبل للجنة المقرر عقده في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وستتمثل الأولوية الرئيسية في وضع استراتيجية مشتركة لتنفيذ تدابير ملموسة من شأنها أن تعزز الاقتصاد الفلسطيني وتحسن الحالة المتردية في غزة.

وفيما يتعلق بسورية، نعرب عن دعمنا للتعجيل بإنشاء اللجنة الدستورية. وندعو إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة تسهم في إيجاد مناخ يفضي إلى تشكيل تلك اللجنة، بما في ذلك الإفراج عن المحتجزين وإعطاء الأولوية في ذلك للنساء والأطفال. وتشجع النرويج أيضا على تجديد التهدئة في شمال غرب سورية وإطلاق عملية سياسية حقيقية.

ويثير التوتر المتزايد في منطقة الخليج قلقًا كبيراً. ومن الأهمية بمكان أن تمتنع جميع الجهات الفاعلة عن الأعمال والبيانات التي قد تزيد من تصعيد الموقف. واحتجاز إيران للسفن في الخليج أمر غير مقبول ويسهم في زيادة تصعيد التوتر. وترى النرويج، باعتبارها دولة رائدة في مجال النقل البحري، أن حرية الملاحة والتدفق الحر للتجارة أمران ضروريان لتأمين التجارة والتعاون الدوليين.

ولا تزال النرويج ملتزمة بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران. ولهذا الاتفاق دور أساسي في تحقيق عدم الانتشار الدولي والاستقرار الإقليمي. ونأسف لجميع الخطوات التي قد تعرقل تنفيذ الاتفاق. وتتعارض أنشطة التخصيب التي قامت بها إيران مؤخراً مع التزاماتها وتبعدها عن تنفيذ الاتفاق. ونحث إيران على التوقف عن تلك التدابير والعودة إلى الامتثال الكامل. وتؤيد النرويج بقوة التدابير الحالية التي تتخذها فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتعرب النرويج عن قلقها البالغ إزاء الحالة في اليمن التي تظل أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ونحث جميع الأطراف على الامتثال لاتفاق ستوكهولم بالكامل والالتزام بعملية سياسية تحت إشراف السيد غريفيث المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن. وندعو مجلس الأمن إلى ممارسة الضغط على جميع الأطراف للوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتشكل التهدئة في الحديدة خطوة إيجابية. ويجب استخدامها لإحراز مزيد من التقدم.

ولطالما التزمت النرويج بالإسهام في تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. وفي حال انتخابنا لعضوية المجلس للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ سنعمل على تنفيذ ذلك الالتزام. وسنظل شريكا نشطا ودؤوبا في دعم الجهود الدولية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق حلول سلمية في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، أود أن أؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

منذ المناقشة المفتوحة الفصلية السابقة للمجلس (انظر S/PV.8517)، وعلى النقيض من اتخاذ خطوات فورية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية بشكل كامل، منح المزيد من الزخم لتوسيع المستوطنات، وهو أمر مثير للقلق. وقد أدت ممارسات السلطات الإسرائيلية من عمليات الهدم العقابية والاستيلاء على الهياكل الفلسطينية والتهجير القسري لمئات المدنيين الفلسطينيين وزيادة العنف إلى استمرار تدهور الحالة في الميدان. وندين بأقوى العبارات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وجميع السياسات والممارسات والتدابير غير القانونية والاستعمارية وكذلك الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي

المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني.

وفي ضوء تلك الأحداث، ندعو مجلس الأمن مجددا إلى الاضطلاع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. ويجب على المجلس أن يطالب بالإنهاء الفوري لاحتلال الأراضي الفلسطينية والسياسات العدوانية والممارسات الاستعمارية. ويجب أن يطالب أيضًا بالامتثال لقراراته بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وتواطؤ المجلس بالتزام الصمت غير مقبول. ولم يقم المجلس حتى بإدانة تصاعد العنف أو الأحداث المأساوية التي تحدث في قطاع غزة منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، ويعزى ذلك مرة أخرى إلى العرقلة المتكررة التي مارسها وفد الولايات المتحدة.

ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء قرار إسرائيل عدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق أوسلو الاسرائيلي – الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة والقانون الدولي، فضلا عن تجميد إيرادات السلطة الفلسطينية.

ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للحل الشامل والعادل والدائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية، وكذلك حق اللاجئين في العودة.

ونعرب للحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني عن التزامنا وتضامننا الثابتين لانضمام فلسطين بوصفها دولة عضوا كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ونرفض العمل الأحادي الجانب لحكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة إسرائيل؛ وسحب الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ وجميع التدابير الأحادية الجانب والمحاولات الرامية إلى تقويض الحل القائم على وجود دولتين، وهو الحل الوحيد القابل للتطبيق والواقعي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

كما نرفض ما يسمى بصفقة القرن التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة الحالية والتي تتجاهل إقامة دولة فلسطينية والحل القائم على دولتين، وهو ما كان يحظى بدعم تاريخي من الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة.

ونؤكد مجددا إدانتنا الشديدة لقرار حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالجولان المحتل كأرض إسرائيلية، وهو ما يشكل انتهاكا جسيما وصارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١). وسيكون لهذه المناورة الأخيرة لواشنطن، التي تنتهك المصالح المشروعة للشعب السوري والدول العربية والإسلامية، تأثير خطير على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، وستزيد من التوترات في هذه المنطقة المضطربة. وسنستمر في دعم مطلب حكومة الجمهورية العربية السورية استعادة مرتفعات الجولان ونطالب مرة أخرى بالانسحاب الكامل وغير المشروط لإسرائيل من الجولان السوري وجميع الأراضي العربية المحتلة.

نحن نرفض اصطناع الذرائع والمفاهيم التي تسعى إلى إضفاء الشرعية في المجلس على الاستخدام الأحادي للقوة والعدوان على الدول ذات السيادة. إننا نطالب باحترام تعددية الأطراف، ووضع حد للمعايير المزدوجة، والتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وإنهاء العدوان الأجنبي، ووقف دعم الجماعات الإرهابية الذي يغذي عدم الاستقرار، وإذكاء الصراعات في الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيدة حسين (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب وفدي عن شكره إلى بيرو على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيدة روزماري دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها الإعلامية التي جاءت في أوانها.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط قاتمة بالنسبة لملايين الناس الذين يعانون في أعقاب الصراعات والهجمات الإرهابية وغيرها من أعمال العنف. وعلى الرغم من المناقشات والنداءات العديدة من أجل القيام بعمل حيالها، لا تزال التوترات تشوب الحالة في المنطقة، مع احتمال كبير لتصعيد يؤدي إلى تجدد الصراع والاضطرابات.

إن تقاعس المجتمع الدولي عن القيام بعمل تجاه قضية فلسطين التي مضى عليها سبعة عقود، والتي أصبحت الآن إحدى أطول المسائل زمنيا المدرجة في جدول أعمال المجلس. وقد أخفقت مبادرات السلام التي قدمها مختلف المحاورين حتى الآن في كسب التأييد لاستنهاض الهمم من أجل إجراء حوار حقيقي بين الأطراف المتنازعة، وهذا هو السبب في ضرورة استمرارنا في السعي إلى التوصل إلى توافق دولي في الآراء لحل هذه المسألة.

إن محنة الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير سيظلان دائما أولوية دولية لملديف. اسمحوا لي أن أذكِّر جميع الدول الأعضاء بأن المجلس، من خلال القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، قد أعلن أن احتلال إسرائيل غير القانوني لفلسطين، وضم القدس، ونقل عاصمة إسرائيل إلى القدس، وقرار أي بلد للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل كلها أمور لاغية وباطلة.

إن موقفنا من سياسة الاستيطان الإسرائيلية والأنشطة ذات الصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يزال واضحا ولم يتغير. ونؤكد من جديد تأييدنا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). بموجب القانون الدولي، تعتبر جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية، وتقوض جدوى الحل القائم على وجود دولتين وآفاق تحقيق السلام الدائم.

اسمحوا لي أن أؤكد من جديد تأييدنا الثابت لأي قرار ينطوي على توافق دولي في الآراء بشأن حل الدولتين، مع إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونحض مجلس الأمن والمجتمع الدولي على مضاعفة جهودهما لإنهاء الصراع حتى يتمكن شعب فلسطين من أن ينعم بالسلام الحقيقي والدائم، وأن يعيش في كرامة.

في أعقاب النزاع الذي نشب في سوريا، تواجه الدول الأعضاء مجموعة جديدة من التحديات، حيث لا يزال اللاجئون والمقاتلون الإرهابيون الأجانب محتجزين في مرافق الاحتجاز. وينطبق ذلك بصفة خاصة على أفراد الأسر، والنساء، والأطفال الذين تركهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بدون توافق دولي في الآراء أو إطار للتعامل بفعالية مع الحالة. ويدعو وفدي المجلس والأمم المتحدة إلى تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء حتى تتمكن من إعادة هؤلاء الأفراد إلى أوطانهم وتأهيلهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع بعد إجراء تقييم شامل للتهديدات. وتتطلع ملديف إلى إجراء حوار مع شركائها لتبادل المعلومات والآراء بشأن ما يمكن عمله واتخاذ أنجع التدابير الضرورية في عملية إعادة التأهيل.

يجب أن نكون متحدين في جهودنا لتحاشي وقوع أزمة إنسانية وشيكة في سوريا، ويجب أن نبذل جهودا تكفل عدم وفاة المئات من الأطفال والنساء الذين يعانون من سوء التغذية في مخيمات اللاجئين تلك.

حاليا، لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن إحدى أكبر الأزمات، حيث يحتاج أكثر من ٢٠ مليون شخص إلى المساعدات، ويتعرض عشرات الملايين لخطر المجاعة. وملديف

متفائلة بسبب ملاحظات المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن أمام المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8578)، الذي أعرب عن تفاؤله بأننا ربما نقترب من نهاية تلك الحرب. وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية إلى الأمام، ندرك أن الحالة في اليمن لا تزال هشة، وعلينا إيجاد حل سياسي شامل، بما في ذلك التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة والولاية الخاصة بها.

ستظل حكومتي ملتزمة بالعمل مع المجلس ودعم جهود الأمين العام لإيجاد حل دائم للنزاعات العديدة في الشرق الأوسط. إن صوتنا الجماعي وقدرتنا على العمل سيوفران لنا جميعا وللأجيال المقبلة عالما أكثر آمانا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل أوغندا باسم منظمة التعاون الإسلامي.

إن التطور الرئيسي الذي حدث منذ المناقشة المفتوحة السابقة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8517) تمثل في محاولات تنفيذ ما يسمى بصفقة القرن عن طريق عقد حلقة عمل بشأن فلسطين في البحرين. وتستند تلك المبادرة إلى سوء النية والافتراضات الخاطئة والنُهج غير الواقعية، ولذلك يقينا أنه كان محكوما عليها بالفشل. لقد كانت ترتكز على سوء النية لكون الولايات المتحدة هي التي اقترحتها، هذا البلد المعروف بسياساته المتحيزة، والذي يقدم الدعم غير المشروط لإسرائيل، فضلا عن الممارسات الجائرة تجاه الفلسطينيين. ومن الأمثلة الأخيرة نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، وكلاهما يشكل انتهاكا صارخا للقواعد الملزمة للقانون الدولي.

خلال العقود السبعة الماضية، لم يتمكن مجلس الأمن من الناحية الأساسية من إجبار الدولة القائمة بالاحتلال على إنهاء الاحتلال بسبب الدعم غير المشروط الذي تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة. وهذا الدعم المنهجي من جانب الولايات المتحدة، يُقدم حتى عندما ترتكب إسرائيل أبشع الجرائم وأكثرها وحشية، ويشجع النظام الصهيوني على مواصلة ارتكاب جميع أنواع الجرائم الدولية بصورة منهجية، مع الإفلات التام من العقاب.

إن إسرائيل إذ تعتمد على هذا الدعم، تواصل أيضا سياساتها التوسعية وممارساتها غير المشروعة في قمع الفلسطينيين، في انتهاك صارخ لحقوقهم الأساسية. ومن الأمثلة على هذه الوحشية الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ عقد من الزمن، مما حولها إلى أكبر سجن مفتوح في العالم. ويجب أن ينتهي هذا الحصار اللاإنساني. وعلاوة على ذلك، فإن ما يسمى بصفقة القرن يستند إلى افتراضات خاطئة، وذلك ببساطة لأنها تهدف إلى شراء جميع الموجبات والتطلعات، والشرف والكرامة، والممتلكات والأراضي، والحقوق غير القابلة للتصرف لأمة بأكملها. وبالتأكيد أن هذا وهم ولذلك مآله الفشل التام بالتأكيد.

إن قضية فلسطين تقوم على كفاح أمة من أجل الحرية والتحرر، والاستقلال والسيطرة الكاملة على جميع أراضي الأجداد، والحفاظ على هويتها ومواقعها الدينية والثقافية، وحفظ شرفها وكرامتها. إن التقليل من شأن هذه الغايات النبيلة والمقدسة، وتقليصها إلى مستوى التحسن الاقتصادي هو الافتراض الأكثر خطأ على الإطلاق لحل قضية فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يسمى بصفقة القرن يستند إلى نهج غير واقعي، لأن جميع الفصائل الفلسطينية، دون استثناء، رفضته بشدة.

علاوة على ذلك، فإن مدينة القدس الشريف، بالإضافة إلى الفلسطينيين، عزيزة على جميع المسلمين، ولا يوجد مسلم

في العالم مستعد لقبول هذه الخطة المشينة. إن القدس الشريف عاصمة فلسطين وستظل كذلك.

ويخبرنا التاريخ أنه ما من أمة تنازلت عن قضاياها المقدسة، ودولة فلسطين ليست استثناءً. إن مجرد نضال الفلسطينيين ومقاومتهم على مدى العقود السبعة الماضية يبينان بوضوح مدى عزمهم وتصميمهم ومثابرتهم في تحقيق هدفيهما النبيلين المتمثلين في الحرية والاستقلال. لقد عانوا اقتصاديا على مدى سبعة عقود ليحرروا أرضهم. وما يحتاجون إليه هو الحرية والتحرر. وحالما ينتهي الاحتلال، فإنهم يعرفون حق المعرفة الكيفية التي يمكن بها تحسين اقتصاد دولتهم المستقلة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي الإبقاء على دعمه القوي للشعب الفلسطيني في كفاحه لتحرير وطنه. وبذريعة تحسين الظروف الاقتصادية، فإن الهدف الرئيسي والطابع الحقيقي لما يسمى بصفقة القرن هو ترسيخ الاحتلال. ويجب على العالم أن يقاوم تلك الخطوة غير العادلة. ويجب على المجلس أيضا إنهاء الحلقة المفرغة لتسلط أحد أعضائه الدائمين، مما يستمر في جعل هذا الجهاز عقيما وغير فعال بصورة غير مشروعة ووقحة فيما يتعلق بإسرائيل. وينبغي إنهاء تلك السياسة المنافقة، ويجب أن يتمكن المجلس من القيام بدوره بموجب الميثاق دعما للفلسطينيين.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن حل قضية فلسطين بدون معالجة أسبابها الجذرية، شأنها في ذلك شأن أي أزمة أخرى. فما من حل سحري. إن احتلال فلسطين غير المشروع هو السبب الأساسي للأزمة التي لا يمكن أن تنتهي إلا بإنهاء الاحتلال.

وأخيرا، حاول الممثل الإسرائيلي دون جدوى، وفي تجاهل تام لجدول أعمال جلسة اليوم، الذي يحظى باحترام الجميع ويركز على القضية الفلسطينية، أن يحول انتباهنا عن جرائم نظامه وسياساته غير القانونية. وكان حريا به أن يوضح لماذا يواصلون احتلال فلسطين، والاستثمار في الموت والدمار، وغزو بلدان أخرى، وفرض الحصار اللاإنساني على غزة وقتل الأطفال الأبرياء، وهدم المنازل والمدارس والمستشفيات، وتشجيع العنصرية وتطوير جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المئات من الأسلحة النووية، ورفض الانضمام إلى المعاهدات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورفض إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويجب أن تُوقِف افتراءاتها وخروجها عن القوانين ووحشيتها وجرائمها، وأن تتم مساءلتها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم باسم الدول الأعضاء الـ ١٢٠ في حركة بلدان عدم الانحياز.

قبل ثلاثة أيام تحديدا، اجتمعت اللجنة الوزارية للحركة المعنية بفلسطين في كاراكاس لاستعراض التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومما يؤسف له أن الحالة ما زالت حرجة، ومن الواضح أنها لا تطاق. وفي ذلك الاجتماع، اعتمدنا إعلانا سياسيا بالإجماع جددنا فيه تضامننا الدائم مع الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف وقضيته العادلة.

وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة أن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وجوهره الاحتلال الإسرائيلي، لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، ويتطلب إيلاء اهتمام عاجل واتخاذ إجراءات، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وميثاق الأمم المتحدة نفسها وللأدوات الدبلوماسية المتعددة الأطراف المتاحة.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية واضحة عن كفالة صون السلم والأمن الدوليين. ويتعين على هذا الجهاز أن ينهض

بما عليه من التزامات بموجب الميثاق والتصرف وفقا لذلك من أجل تنفيذ قراراته التي لا تمثل فقط الأساس للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع، لكنها أيضا ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولهذا السبب نشعر ببالغ القلق إزاء عدم تمكن مجلس الأمن، لفترة طويلة جدا الآن، من الوفاء بولايته بشأن هذه المسألة المهمة، بسبب استخدام حق النقض من جانب أحد الأعضاء الدائمين. وندعو مجلس الأمن إلى التغلب على حالة الشلل التي اعترته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وإلى النهوض بمسؤولياته بموجب الميثاق.

ولا تزال الحركة ترى أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) هو السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام لأنه يحدد الشروط الأساسية والمعايير لتحقيق تسوية عادلة على أساس حل الدولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ واحترام المرجعيات التي أقرها المجتمع الدولي تاريخيا، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، بغية ضمان أن يتمكن الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير واستقلال دولتهم فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. لذلك، فإننا ندعو إلى الاحترام الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والتنفيذ الفعال لأحكامه والالتزامات المبينة فيه من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك أيضا من حيث التزامات الدول فيما يتعلق بالتمييز – وهي مسألة بالغة الأهمية لتحديد المسؤوليات التي تتحملها الكيانات المكلفة بإقامة العدل.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، فإن الحالة لا تزال تثير قلقا بالغا لدى الحركة، ولا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة، التي لا تزال، للأسف، تتدهور يوما بعد يوم. لذا، تكرر الحركة تأكيد دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي، الذي لا يزال يخضع أكثر من مليوني فلسطيني من الفتيات والفتيان والنساء والرجال في غزة لمعاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية تفوق الوصف. ويجب معالجة الأزمة بطريقة شاملة، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وجميع قرارات الأمم المتحدة، في سياق الحالة العامة الناتجة عن استمرار الاحتلال الأجنبي العدواني الإسرائيلي غير الشرعي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ووفقا لكل الدعوات لوضع حد للاحتلال.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على ضرورة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لكفالة استمرارها وبدون توقف في توفير المساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني في قطاع غزة، والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والأردن، ولبنان والجمهورية العربية السورية، كما أعاد تأكيده المجتمع الدولي في مؤتمر مانحي الوكالة المعقود مؤخرا.

ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الفلسطينيون تحت الاحتلال. ومما يفاقم هذه الظروف الأزمةُ المالية للحكومة الفلسطينية بسبب احتجاز إسرائيل غير القانوني لإيرادات الضرائب الفلسطينية. وندعو إلى إنهاء تلك الممارسات الجائرة والعقابية، مع المطالبة باحترام الاتفاقات الموقعة.

ونظرا لأن إسرائيل تخلت بوضوح عن التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بتوفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فإن الدول الأعضاء في الحركة مُضطرّة لأن تكرر دعوتها المجتمع الدولي إلى ضمان حماية الشعب الفلسطيني. وتلك مسألة ملحة لأنها تتعلق بالتخفيف من حدة انعدام الأمن الخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة، والحيلولة دون فقدان المزيد من الأرواح البريئة.

وتكرر الحركة الإعراب عن قلقها إزاء عدم مساءلة إسرائيل أمام العدالة على جميع الانتهاكات التي ارتكبتها، وكثير منها

يمكن اعتبارها حتى جرائم حرب. ولا يعمل انعدام العدالة إلا على تأجيج الإفلات من العقاب، ووقوع جرائم جديدة، وزيادة زعزعة استقرار الحالة في الميدان، مما يقلل من فرص تحقيق السلام، على النحو المبين في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة (A/HRC/40/74) التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. ولهذا السبب نواصل الدعوة إلى اتخاذ إجراء دولي، من جانب مجلس الأمن بوجه خاص، لضمان الوقف الفوري للانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال بصورة منهجية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. ويجب على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها ومسؤولياتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي.

وفيما يتعلق بالحالة في الجولان السوري المحتل، تؤكد الحركة من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو قد تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مثل القرار غير القانوني الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي يسعى إلى تعديل الوضع القانوني والطابع المادي والتكوين الديموغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلاً عن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتطبيق ولايتها القضائية وإدارتها في هذه المنطقة، هي تدابير لاغية وباطلة وتفتقر إلى الحجية وليس لها أي أثر قانوني.

ولذلك نطالب مرة أخرى إسرائيل بالامتثال للقرار ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ امتثالًا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونكرر أيضًا إدانتنا للإعلان التعسفي والأحادي الجانب الصادر عن الولايات المتحدة بشأن الاعتراف بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل ونجدد دعوتنا مجلس الأمن إلى إدانة هذا الفعل الاستفزازي.

وفيما يتعلق بلبنان، تؤكد الدول الأعضاء في الحركة من جديد الحاجة إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما في ذلك مناطق مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر، خلف الخط الأزرق. ونحث إسرائيل على وقف انتهاكاتها المستمرة والخطيرة للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على وجه الخصوص.

أخيرا فإننا نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي للعمل بشكل جماعي ومسؤول للدفاع عن القانون الدولي وتكثيف كل الجهود اللازمة لدعم القضية الفلسطينية وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في وضع حد لهذا الظلم التاريخي الخطير. كما نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها بما في ذلك معاناة اللاجئين الفلسطينيين. ونؤكد من جديد دعمنا للشعب الفلسطيني البطل في كفاحه لتحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة بما في ذلك الحق في تقرير المصير ونيل الحرية والاستقلال في دولته فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): بداية نود أن نتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة التي تأتي في ظل تصاعد وتيرة التطورات والتحديات التي تشهدها منطقتنا وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط في ظل ما تشهده هذه الأيام من تطورات.

كما نعرب عن تقديرنا لرئاسة وفد بيرو لإدارتها أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر بكل اقتدار ونعرب عن الشكر والتقدير لوفد دولة الكويت الشقيقة على الرئاسة المتميزة للمجلس الشهر الماضي.

كما نتقدم بالشكر للسيدة روزماري ديكارلو وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على إحاطتها القيمة.

تبرز اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية قيام المجتمع الدولي بدور أكبر لتنفيذ قراراته لإحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وتهيئة الظروف الإيجابية التي تتيح المزيد من الفرص لإنجاح التسويات السياسية بما في ذلك توفير الحماية للشعوب المتضررة وإيقاف التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعادة قدرة الدول على صون سيادتها وأمنها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وندين بشدة هدم القوات الإسرائيلية لعدد من منازل الفلسطينيين في بلدة صور باهر في القدس المحتلة. وتؤكد مملكة البحرين في هذا السياق أن إقرار السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة لن يتأتى إلا بتسوية القضية الفلسطينية ونيل الشعب الفلسطيني الشقيق حقه المشروع كغيره من الشعوب، في قيام دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، التي تدعو إلى المحافظة على وضعها وطابعها التاريخي العريق استنادا إلى ما جاء في مبادرة السلام العربية ووفقا لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

استضافت مملكة البحرين خلال الشهر الماضي ورشة ”السلام من أجل الازدهار“ بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وقادة عدد من الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال في المنطقة والعالم، وتعتبر الورشة من ضمن مساعي وحرص مملكة البحرين على تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق في التنمية والازدهار، ودعم مبادرات رفد الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن المرحلة المقبلة تستوجب تكاتف جميع الجهود وتوحيد المساعي بخطوات ثابتة نحو مستقبل اقتصادي مشرق ومتمسك بالسلام وداعم للنمو لصالح كل شعوب المنطقة. وقد نجحت الورشة في تحقيق أهدافها والتشجيع والتحفيز على الاستثمار في دولة فلسطين الشقيقة بما يصب في تحسين الاقتصاد وتحقيق التنمية والازدهار للشعب الفلسطيني الشقيق. ونثمن في هذا السياق الجهود الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وختاما، إن تحقيق الأمن والسلم الدوليين يستوجب منا جميعا توحيد الصف والعمل على تطوير آليات مبتكرة في مواجهة التحديات القائمة والناشئة، وستواصل مملكة البحرين العمل وبذل الجهود مع الأسرة الدولية من أجل تسوية النزاعات بالطرق السلمية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد المطوع (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة ونعبر عن شكرنا أيضا للسيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها التي قدمتها هذا الصباح. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به أوغندا ممثلة لمنظمة التعاون الإسلامي. ولاشك أن مواضيع الشرق الأوسط تعد ذات أهمية قصوى للمجلس فقد استمعنا إلى إحاطات من مسؤولي الأمم المتحدة عن خطورة الوضع في المنطقة والحاجة إلى اتخاذ تدابير حاسمة إذ تفاقمت وانبثقت أزمات وتحديات جديدة مما يستدعي تحرك المجتمع الدولي لتهدئة هذه التوترات وضمان صون الأمن والاستقرار الإقليميين والتوصل إلى حلول سياسية خاصة للأزمات التي طال أمدها في المنطقة وضمان تعزيز دور المؤسسات الوطنية للدول وعلى رأس هذه الأزمات القضية الفلسطينية.

تدعو دولة الإمارات المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية التي تعد مرجعا هاما لحل القضية الفلسطينية. ونؤكد ضرورة أن تتوقف إسرائيل عن ممارساتها غير المشروعة من تهويد وخلق وقائع جديدة وتوسيع المستوطنات وهدم الممتلكات الفلسطينية التي

كان آخرها هدم ٧٠ منزلا في القدس الشرقية يوم أمس، ونشدد هنا على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي لجميع التدابير لإنهاء هذه الانتهاكات الخطيرة لما لها من تداعيات على الأمن والاستقرار في المنطقة ككل.

وفي سعينا لتحقيق حل عادل وشامل علينا ألا نغفل الأوضاع الإنسانية المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأهمية مواصلة وتكثيف المساعدات الإنسانية. وانطلاقا من التزام بلدي الدائم والتاريخي تجاه الشعب الفلسطيني قدمت دولة الإمارات خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ما يزيد عن ٣٦٤ مليون دولار للأشقاء الفلسطينيين وللأونروا، ونؤكد مواصلة دعم الجهود الإقليمية والدولية للدفع قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط.

سيدي الرئيس، تؤكد دولة الإمارات على مواصلة جهودها ضمن تحالف دعم الشرعية في اليمن بدعم المساعي الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران ٢٢١٦ (٢٠١٥) و٢٤٥١ (٢٠١٨). ونؤكد دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن الساعية إلى تنفيذ اتفاق ستوكهولم واستئناف المسار السياسي. ونؤكد على أنه لا يوجد حل عسكري للصراع وأن الحل السياسي هو الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة.

وتدين دولة الإمارات بأشد العبارات هجمات الميليشيات الحوثية المتكررة على أراضي المملكة العربية السعودية بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة من دون طيارين، وتهديدها للملاحة في البحر الأحمر، وهو ما يتطلب من هذا المجلس اتخاذ إجراءات أكثر حزما وصرامة لوضع حد لهذه الانتهاكات ومنع تدفق الأسلحة الإيرانية إلى اليمن، في انتهاك صارخ لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وحيث تسهم الهجمات الحوثية على المملكة العربية السعودية في تقويض إمكان تحقيق تقدم في تنفيذ اتفاق ستوكهولم ووقف إطلاق النار في الحديدة، في الوقت الذي تتيح فيه دولة الإمارات، ومعها التحالف، فرصة للسلام في اليمن، من خلال إعادة انتشار قواتها في اليمن وإعطاء الأولوية للجهد السياسي للوصول إلى حل شامل في اليمن.

وعلى الصعيد الإنساني، يدين بلدي بشدة ممارسات الميليشيات الحوثية، التي أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية بنهبها للمعونات الإنسانية ومنع وصولها إلى مستحقيها، كما أكدت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في هذا المجلس. وستستمر دولة الإمارات في العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين على تحسين الأوضاع الإنسانية وتلبية احتياجات الشعب اليمني الشقيق، حيث بلغ إجمالي المساعدات الإماراتية لليمن منذ العام ٢٠١٥، ٥,٥ بلايين دولار.

ويتابع بلدي بقلق وباهتمام بالغ تطورات الأوضاع مؤخرا في كل من سورية وليبيا. ونؤكد على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد الكفيل بإنهاء هذه الأزمات. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات وإيجاد حل للخروج من الأزمات التي طال أمدها، وذلك في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونود أن نعبر، في هذا السياق، عن قلقنا إزاء استغلال الجماعات الإرهابية للفراغ الأمني في ليبيا وتفاقم مأساة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، مما يزيد من صعوبة إيجاد حل سلمي للأزمة. وندعو إلى تضافر الجهود الدولية للخروج من الوضع المتأزم واستعادة الاستقرار في ليبيا.

وتقع علينا، كمجتمع دولي، مسؤولية جماعية بالعمل على منع نشوب النزاعات والمزيد من التوترات في هذه المنطقة ومنع أي أطراف من محاولة المساس بأمن وسلامة حركة الملاحة البحرية وإمدادات الطاقة العالمية. إن تعريض السفن التجارية لأعمال تخريبية وتهديد حياة أفراد طواقمها يعتبر تطورا خطيرا لا يهدد التجارة البحرية فحسب، بل أيضا الاستقرار الإقليمي بشكل أوسع. وتؤكد دولة الإمارات على أهمية ضمان حرية الملاحة البحرية وخطوط إمدادات الطاقة وحماية أمن الممرات

والمضائق البحرية، خصوصا مضيق هرمز وباب المندب. كما يؤكد بلدي على ضرورة التحلي بالصبر والحكمة والتعقل ويدعو جميع الأطراف إلى وضع الجهود الدبلوماسية على رأس أولوياتها، لإعادة الاستقرار إلى المنطقة.

وفي الختام، نؤكد مجددا أن خطورة الوضع في الشرق الأوسط تتطلب من المجتمع الدولي أن يولي اهتماما جادا وصادقا وأن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته لوضع حد لجميع الأعمال والممارسات المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المتطرفة والإرهابية، بدعم وتمويل من بعض الدول، ومحاسبة تلك الأطراف المسؤولة عن اندلا ع النزاعات في المنطقة واستمرارها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل إسرائيل الإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد بورجل (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أقدم بعض التوضيحات بشأن الحالة في منطقتنا، بعد الاستماع إلى بيان لبنان.

سيصادف يوم ١١ آب/أغسطس القادم مرور ١٣ عاما على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من أي أفراد مسلحين وعتاد وأسلحة، بخلاف ما يتبع لحكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. ومن الواضح أنه لم يستجب لهذه الدعوة بعد.

وقد ظل وجود حزب الله في منطقة عمليات القوة المؤقتة يزداد تعزيزا، على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية، محولا جميع القرى إلى مراكز قيادة وسيطرة ومستودعات للأسلحة وقواعد للاستخبارات. ولم يعمل حزب الله إلا على ترسيخ نفسه في جنوب لبنان، وتعزيز وتوسيع قبضته. وتحدث كل تلك الأنشطة بموازاة النمو المتسارع في قدرات حزب الله في مجال القذائف والصواريخ.

فقد جئنا إلى هذه القاعة، قبل ثمانية أشهر، في أعقاب بدء إسرائيل عملية درع الشمال (انظر S/PV.8432). وكان ينبغي أن يثير اكتشاف وهدم ستة من أنفاق الإرهاب، التي تنتهك السيادة الإسرائيلية والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على السواء، على الأقل تساؤلات فيما يتعلق بالادعاء بأن منطقة عمليات القوة المؤقتة لا تزال هادئة نسبيا. ولنكن واضحين – إن منطقة عمليات القوة المؤقتة يمكن أن توصف بأي شيء غير الهدوء.

فقد انقضت ثمانية أشهر ولم تتمكن القوة المؤقتة بعد من الوصول إلى نقاط دخول الأنفاق في الجانب اللبناني. ولا يمكن لادعاء الملكية الخاصة أن يستمر في حرمان القوة المؤقتة من القدرة على الاضطلاع بولايتها. وتقع على القوات المسلحة اللبنانية والسلطات اللبنانية المسؤولية عن بسط سيادتها على أرضها ولكنها لم تفعل ذلك. وهي بذلك لا تعمل إلا على خدمة لعبة حزب الله. وينبغي أن يرفض هذا الوضع أي شخص يسعى لمنع نشوب حرب جديدة. واليوم يظل هناك سؤال ملح أكثر من أي وقت مضى ولا بد من الإجابة عليه: أين تنتهي الحكومة اللبنانية وأين يبدأ حزب الله؟

فتقييد حركة القوات التابعة للقوة المؤقتة في منطقة العمليات أمر يبعث على القلق. ويجب على القوة المؤقتة للأمم المتحدة أن تبلغ بأقصى درجة من الشمول عن تقييد تحركاتها، مع تقديم تفاصيل عن مكان حدوث التقييد ومن المسؤول ولماذا. وينبغي لمجلس الأمن أن يطالب بخرائط تفصيلية مع إحداثيات تشير إلى مواقع تلك الحوادث. ولا ينبغي لأحد أن يقبل أي اعتداء على قوات القوة المؤقتة أو الاستيلاء على عتادها. ويجب على مجلس الأمن كفالة تحقيق السلطات اللبنانية في هذه الهجمات بشكل كامل وسريع. فغض الطرف ببساطة ليس خيارا.

وينبغي لتقرير الأمانة عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن يعكس بدقة الحالة الخطيرة التي تحدث في الميدان. وفي ذلك الصدد، فإن وضع خريطة توضح أين تدير قوة الأمم المتحدة

المؤقتة عملياتها بنجاح وأين لا يمكنها ذلك سيكون أمرا مفيدا جدا. فالأسلحة تتدفق من وإلى لبنان ولا تبدي السلطات اللبنانية أي إشارة إلى بذل أي جهد لحل هذه المشكلة الملحة. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يضمنا أن حظر توريد الأسلحة المنصوص عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ينفذ تنفيذا كاملا ويبلغ عنه على النحو الواجب.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.